

المُلخّص في

معرفة علم الحديث

للإمام المحدث الفقيه

رضي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الطبري المكي

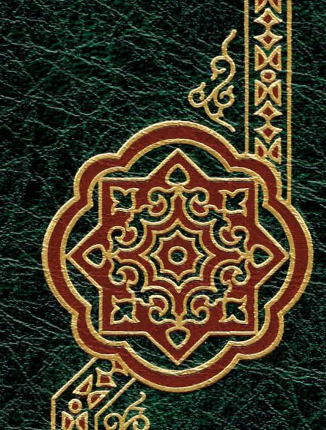
المولود سنة ٦٣٦ هـ والمتوفى سنة ٧٢٢ هـ رحمه الله تعالى

دراسة وتحقيق

الدكتور عواد الخلف

أستاذ الحديث وعلومه المشارك

ورئيس قسم أصول الدين بجامعة الشارقة



العنوان

للطباعة والنشر والتوزيع


المُلَخّص في
معرفة علم الحديث



الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م



العنوان للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٧١٩

هاتف: ٠٠٩٦١/٧١٢٤٢٤٢٧

Email: info@alunwan.net

Website: www.alunwan.net

المُلَخّصُ في
مَعرِفةِ عِلمِ الحَدِيثِ

لِلإمَامِ المُحَدِّثِ الفَقِيهِ
رَضِيِّ الدِّينِ أَبِي إِسْحَاق إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الطَّبَرِيِّ المَكِّيِّ
المَوْلُود سَنَة ٦٣٦ هـ وَالمُتَوفَّى سَنَة ٧٢٢ هـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى

دِرَاسَة وَتَحْقِيق
الدّكتور عوّاد الخلف
أُستَاذ الحَدِيث وَعُلُومِهِ المُشَارِك
وَرَئِيس قِسم أُصُول الدِّين بِجَامِعَة الشَّارِقَة

العُنوان
لِلطِّبَاعَةِ وَالنَّشرِ وَالتَّوزِيع



الافتتاحية

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه، واتّبع هداه إلى يوم الدّين.

أما بعد:

فكنت قد حظيت في العام الفائت ـ أثناء رحلة علمية لإسبانيا في خزائن مكتبة دير الأسكوريال ـ بنسخة خطِّيَّةٍ نفيسة من كتاب «**المنتخب في علم الحديث**» للمحدّث الإمام رضي الدين الطبريّ الشافعي رحمه الله تعالى، وقد نسخ تلك النسخة بخطه الأندلسي الجميل الكاتبُ الأديبُ الشاعرُ محمد بن سماك العامليّ الغرناطيّ، وأجازه بروايتها خطيب الجامع الأكبر بغرناطة أبو علي عمر بن علي القرشيّ عن مُنْتَخِبِها رضيِّ الدين الطبريِّ.

وبعد نسخي للمنتخب ودراستي وتحقيقي له، تبيّن لي أن المحدّث رضيَّ الدين الطّبريَّ إنما انتخبه من كتاب آخر له سمّاه «**الملخص في معرفة علم الحديث**» والّذي لخَّص فيه

كتاب ابن الصلاح «معرفة أنواع علم الحديث»؛ فأخذت أبحث عن أصل «المنتخب» وهو «الملخّص في معرفة علم الحديث».

وقد تيسّر في أيامنا هذه ـ ولله الحمد ـ إمكانية البحث والسؤال في العديد من المكتبات العامرة وخزائن المخطوطات في شتى بقاع المعمورة، بل والتصوير منها قبل أن تبرح مكانك، بما تيسر من وسائل بحثٍ تقنية قرّبت البعيد وجعلته رهن إشارةٍ أو لمسةٍ من أصبعك، فتبين بعد البحث أن «الملخّص» لرضيّ الدين الطّبريّ ـ والذي انتخب منه كتابه «المنتخب» ـ موجود في مكتبة الأمير سلمان بجامعة الملك سعود بالرياض.

ثمّ يسّر الله ﷻ الحصول على نسخة ملوّنة غاية في الوضوح، وهو هذا الكتاب الذي بين يديك والذي رواه عن رضيّ الدين الطبريّ وسمعه منه عدد من العلماء والمحدّثين، وذكروا ذلك في كتبهم كما سيأتي.

وقد كان لي شرف تحقيق الكتابين «الملخَّص» و«المنتخب»، ولله الحمد والفضل، وأسأله سبحانه أن يكتب لهذا العمل القَبول، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

وصلَّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

كتبه

الدكتور عوّاد الخلف

في جامعة الشارقة ١٤٣٣هـ

almadeena@hotmail.com

أولًا: قسم الدراسة

ويشتمل على:

١ ـ ترجمة موجزة لرضي الدين الطّبريّ.

٢ ـ وصف الكتاب وأهميته:

أ ـ اسم الكتاب.

ب ـ محتوى الكتاب.

ج ـ أهمية الكتاب.

٣ ـ وصف النسخة الخطية.

٤ ـ توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

٥ ـ منهجي في التحقيق.

٦ ـ صور من النسخ الخطية.

ترجمة موجزة لرضيّ الدّين الطّبريّ[1]

اسمه وكنيته ونسبه:

هو الإمام العالم المحدِّث الفقيه المجاوِر، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن محمد الطّبريّ، ثمّ المكّيّ، الشافعيّ، إمام مقام إبراهيم عليه السلام، وهو مقام الشافعية بالمسجد الحرام.

مولده:

في سنة ستٍّ وثلاثين وستّ مئة من الهجرة النبويّة.

نشأته وأسرته:

نشأ في أسرة عريقة في العلم، فعائلة الطّبريّ أبناؤها توارثوا مناصب إمامة مقام الشّافعية بالمسجد الحرام وخطابته، وقضاء مكّة لعدة قرون.

---

(١) انظر: «مستفاد الرحلة» ص٣٩٤، و«العقد الثمين» ٢٤٠/٣، و«ذيل التقييد» ٣٠/٢، و«معجم الشيوخ الكبير» ١٥١/١، و«المعجم المختص» ص٦٢، و«سير أعلام النبلاء» ٢٦٩/٢٣، و«العبر» ٦٤/٤، و«الوافي بالوفيات» ٨٣/٦، و«مرآة الجنان» ١٦٠/٤، و«البداية والنهاية» ١١٨/١٤، و«الدرر الكامنة» ٦٠/١، و«لحظ الألحاظ» ص٦٨، و«المنهل الصافي» ٢٩/١.

شيوخه:

كُثُرٌ، منهم:

ـ المسنِد أبو القاسم عبد الرحمٰن بن أبي حرميّ المكّيّ الكاتب العطار(١).

وسمع منه «صحيح البخاريّ» ـ خلا من قوله: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [الأعراف: ٨٥] إلى باب مبعث النبي ﷺ ـ، ونسخة أبي معاوية الضرير، وبكّار بن قتيبة، ونسخة أبي مسهر، ويحيى بن صالح الوُحَاظيّ، وفضل مَن اسمه أحمد ومحمّد لابن بكير، والمجالس المكّيَّة للمَيَانِشِيّ.

ـ شعيب بن يحيى بن أحمد بن محمد، أبو مدين القيروانيّ(٢)**، ابن الزعفرانيّ**، التاجر المجاور بمكة.

سمع منه «الأربعين الثقفية»، و«البلدانية» للسِّلَفيّ.

ـ ابن الجُمَّيْزِيِّ بهاء الدين أبو الحسن علي بن هبة الله اللّخميّ المصريّ الشّافعيّ(٣).

سمع منه «اختلاف الحديث» للشّافعيّ، و«الثّقفيّات»، والأول من «جامع عبد الرزاق»، والثاني من «حديث سعدان»، والرّابع من «الإغراب» للنّسائيّ، والسّادس والسّابع والثّامن

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٦٩/٢٣.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٦٨/٢٣.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢٥٣/٢٣.

من «المَحامِلِيّات»، والسابع من «حديث ابن السمّاك»، و«جزء سفيان بن عيينة»، و«جزء القزّاز»، و«جزء مطيّن»، و«فوائد العراقيِّين» للنقّاش، و«مسلسلات ابن شاذان»، و«غرائب مالك» لدعلج، و«ثمانين الآجريّ».

ـ عمّه يعقوب بن أبي بكر الطّبريّ (١).

وسمع عليه «سنن أبي داود» و«جامع التّرمذيّ».

ـ محمّد بن عمر بن خليل بن إبراهيم العسقلانيّ.

وسمع عليه «مسند الدّارميّ».

وقد أجاز له: ابن المقيّر، وابن الصّلاح، وابن ياقوت، وأحمد بن محمّد بن الحباب، وابن روَّاج، وسبط السّلفي، والسّفاقسيّ، والصّاغانيّ، والمجد بن تيمية، وغيرهم كثير (٢).

تلاميذه:

أخذ عنه عدد كبير من أهل العلم، منهم:

الذهبي، والبرزالي، والواني، وابن خليل، وصلاح الدّين العلائيّ (٣)، والتجيبيّ (٤)، والوادي آشي (٥)،

---

(١) انظر: «ذيل التقييد» ٣١٢/٢.

(٢) انظر: «العقد الثمين» ٢٤١/٣ ـ ٢٤٢.

(٣) انظر: «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي ١٥١/١، و«الوافي بالوفيات» ٨٣/٦، و«الدرر الكامنة» ٦٠/١.

(٤) انظر: «برنامج التجيبي» ص٢٣٨.

(٥) انظر: «برنامج الوادي آشي» ص٨٠.

واليافعي[١]، وعبد الله بن محمد النشاوريّ[٢]، وهو آخر من سمع منه.

كما أخذ عنه:

ـ ابنه أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن محمد الطّبريّ[٣].

ـ وابنته أمّ فاطمة بنت الحرازيّ، والتي حدَّثت وأجازت عددًا كبيرًا من المحدثين، وماتت سنة (٧٥٧هـ)، وأنجبت أربعة ذكور وعددًا من الإناث، فاطمة الحرازي منهنّ.

ـ وسبطته فاطمة بنت الحرازيّ، وكان أبوها شيخ مكة، ولقِّب بمفتي مكّة المكرّمة، وقد جاء في ترجمتها في ذيل التقييد[٤] ما نصُّه: «سمعَتْ من جدّها لأبيها رضي الدين الطبري» وهو خطأ، والصّواب أنها: «سمِعَتْ من جدّها لأمها رضيِّ الدين الطّبريّ». وأبوها حرازيٌّ أصوله يمنيَّة، قدم مكّة فاستوطنها.

ـ وسبطه عبد الرحمٰن بن عثمان الطّبريّ المكّيّ[٥].

ـ وسبطه شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن

---

(١) انظر: «ذيل التقييد» ٢/٣٠.

(٢) انظر: «العقد الثمين» ٣/٢٤٢.

(٣) انظر: «ذيل التقييد» ١/٢٩٣.

(٤) ٢/٣٨٤.

(٥) انظر: «ذيل التقييد» ٢/٨٧.

أحمد الطبريّ المكّيّ الشافعيّ[١]، قاضي القضاة بمكة وابن قاضيها وابن ابن قاضيها.

ـ وصهره: أحمد بن قاسم الحرازيّ[٢]، مفتي مكّة، ووالد فاطمة بنت الحرازيّ.

وغيرهم كثير.

من ثناء العلماء عليه:

قال البرزالي: «شيخ مكة في وقته».

وقال الذهبي: «عالم فقيه محدّث، عابد ورع، كبير القدر». وقال: «ولِيَ الإمامة، وحدّث أزيد من خمسين سنة».

وقال ابن كثير: «وكان من أئمة المشايخ».

وقال العلائي: «هو أجلّ شيوخي».

وقال اليافعي: «مع اتساعه في رواية الحديث له معرفة بالفقه والعربية، وغيرهما».

من مؤلفاته:

١ ـ الأربعون التساعية الصحاح العوالي[٣].

---

(١) انظر: «المنهل الصافي» ١/١٠٣.

(٢) انظر: «ذيل التقييد» ١/٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٣) مخطوط في الظاهرية ٢٨٧ [مجموع ٤] ق١ ـ ٢٧.

٢ ـ تنبيه أهل الرسوخ في علم الناسخ والمنسوخ[١]، اختصر فيه كتاب الاعتبار للحازمي.

٣ ـ الجنة[٢] في مختصر السنة للبغوي.

٤ ـ جزء فيه خطب[٣] أنشأها لخطيب الموقف الشريف.

٥ ـ الجواهر المنظمة في فضل الشهور المعظمة[٤].

٦ ـ الدر النضيد فيما ورد في العيد[٥].

٧ ـ العقد الثمين في مدح سيد المرسلين ﷺ[٦]، نظم من مئتين ونيّف وعشرين بيتًا.

٨ ـ عمدة الثقات في معرفة الأوقات[٧]، وهو نظم أيضًا.

٩ ـ فهرسة لمروياته[٨].

١٠ ـ المُلخّص في معرفة علم الحديث ـ وهو الذي بين يديك ـ.

١١ ـ المنتخب في علم الحديث[٩].

---

(١) انظر: «مستفاد الرحلة» و«الاغتراب» للتجيبي ص٣٩٣.
(٢) انظر: «برنامج الوادي آشي» ص٨٠.
(٣)(٤)(٥) قرأها عليه التجيبي في مكّة، انظر: «مستفاد الرحلة» ص٣٩٣، و«برنامج التجيبي» ص٢٣٨.
(٦) انظر: «مستفاد الرحلة» ص٣٩٣.
(٧) انظر المصدر السابق.
(٨) قرأها عليه الوادي آشي بمكة، انظر: «برنامج الوادي آشي» ص٣٢١، وذكرها ابن رشيد في «ملء العيبة» ص١٩٢.
(٩) طبع بتحقيقي في العُنوان للطباعة والنشر والتوزيع عام ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

شعره:

إن عددًا من مصنفاته كما تقدم هي عبارة عن نظم، فهو شاعر قد أنشد شعرَه أبو هريرة ابن الذهبي وأبو المحاسن الكتّاني فيما سمعاه منه مشافهة[(١)] ـ إجازةً لنفسه ـ ومن ذلك:

غَرامي بسُكّانِ العُذَيبِ مقيمُ وصبري عديمٌ والفؤادُ كليمُ
وقلبيَ من طولِ البعاد معَذّبٌ وإنّ عذابَ العاشقينَ أليمُ
يُجاذِبُني داعي الغَرامِ إليكمُ ويُقعدُني عنكُم أسى وهمومُ
فلَو أنّني أُعطي لنَفسي مرادَها لكُنتُ إلى تلك الوجوهِ أشيمُ
يُشاهِدُكُم قلبي على البعدِ دائمًا ويهوى دُنُوًّا والدنُوُّ عظيمُ

ومنه:

أجارَتَنا بالغورِ جانبَ الغَضا أعيدي لنا ذاك الودادَ الذي مضى
ولا تحرمينا من جمالكِ نظرَةً فأرواحُنا من لوعةِ البين تنتَضا
أيحسنُ منكِ الصدّ والقلبُ مغرمٌ بحبِّكِ قد ضاقَت بهِ رحبُ الفضا
أوَدُّ خَيالًا في المنامِ يزورُني وكيفَ يزورُ الطيفُ من ليسَ يُغمِضا

ومنه:

سلا المنازِلَ والأطلالَ والحلَلا هل بعدَ سكانِها قلبي المشوقُ سلا
كيفَ السلو وما زالت محاسنهم في مقلَتي وإن شطّ النوى مثَلا

---

(١) انظر: «العقد الثمين» ٣/٢٤٤.

وفـاتـه:

تُوفي رحمه الله تعالى بمكّة المكرّمة، يوم السبت، في الثامن من شهر ربيع الأول، سنة اثنتين وعشرين وسبع مئة.



وصف الكتاب وأهمِّيَّته

أ ـ اسم الكتاب:

كتب على طرّة النسخة الخطية:

المُلَخَّصُ في معرفة عِلْمِ الحَدِيثِ، تأليف الشيخ الإمام المحدّث رضي الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطّبريّ ثمّ المكّيّ رضي الله عنه.

وما كتب في أول المخطوط هو ما أثبته وهو لا يعارض ما ذكره المصنف في ديباجته: فهذا «**ملخص أنواع علم الحديث**» لأن المذكور في المقدمة وصف لمحتوى الكتاب وليس نصًّا على اسمه.

كما لا يعارض ما ذكره التجيبي في برنامجه[1] وفي مستفاد الرحلة[2]، حيث قال: «**الملخص في معرفة علوم الحديث**». وبما أن هذا الكتاب للطبري تلخيص لكتاب

---

(١) ص١٤١.

(٢) ص٣٩٣.

ابن الصلاح «**معرفة أنواع علم الحديث**»[(١)]، فلعلّ إبقاء «**علم**» كما وردت في عنوان الكتاب المثبت في الأصل المخطوط، وفي نص مقدمة المصنف، وفي أصل تسمية الكتاب الذي قام بتلخيصه، أولى من «**علوم**» التي نقلها التجيبي ـ مع أنه لا تعارض بينهما من حيث اللغة ـ فلعله أراد النقل بالمعنى، وما ذكره المصنّف أولى بالإثبات، والله أعلم.

ب ـ محتوى الكتاب:

بيّن المؤلف في ديباجته أن كتابه هذا ملخّص لكتاب ابن الصلاح «معرفة أنواع علم الحديث»، وأراد من تلخيصه تقريبه لفهم الطالب، وقد جَعله في ثلاثة وعشرين بابًا، سرد فيها أنواع علوم الحديث التي وردت في كتاب ابن الصلاح.

وقد جاء هذا الملخص في نحو ثلث الأصل.

ج ـ أهمية الكتاب:

تكمن أهمية الكتاب في أهمية الأصل الذي لخَّصه وهو كتاب ابن الصلاح، كذا في رواية العلماء له وذكرهم إياه في كتبهم، كما أن المصنّف تلميذُ ابنِ الصّلاح، وقد أجازه[(٢)] ابن الصلاح بكتابه «معرفة أنواع علم الحديث» أصل هذا الكتاب.

---

(١) انظر: تحقيق تسمية كتاب ابن الصلاح في كتاب «توثيق النصوص وضبطها» للدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر ص١٠٢.

(٢) انظر: «مستفاد الرحلة» ص٣٩٤، و«العقد الثمين» ٣/٢٤٢.

وصف النسخة الخطية

لم أعثر إلّا على نسخة فريدة كاملة محفوظة في مخطوطات مكتبة الأمير سلمان بجامعة الملك سعود بالرياض، برقم ٢٤٥٤، ضمن مجموع (١٦ ـ ٨٣)، وتقع في ٦٨ صفحة، ومقاسها ١٤ × ٢٠,٧ سم، وفي كل صفحة ٢٥ سطرًا، وقد كتبت بخطّ نسخ مقروء.

وناسخها كما جاء في آخر المخطوط هو عبد الرحمٰن بن محمد، نسخها في غرة شهر رمضان من عام ١٠٢٣هـ.

ولم يعتن الناسخ بضبط (شكل) النصّ، واعتنى بوضع علامات الإهمال كقلامة فوق الصاد ونقطة تحت الدال، وأشار إلى مقابلة النسخة بوضع علامة المقابلة في أماكن مختلفة من فقرات الكتاب.

كما قام الناسخ بتخريج اللحق في عدة مواضع، حيث وقعت من الناسخ أسقاط خرّجها في الحواشي، وقد أشار الناسخ إلى اللحق بخط صغير بدأ من محلّ الكلام الساقط ثم ارتفع قليلًا منعطفًا إلى جهة التخريج في الحاشية اليمنى أو اليسرى، وأتبعها بعلامة التصحيح «صحّ».

وقد رمزت لها بـ«الأصل».



توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

هذا الكتاب بحمد الله صحيح النسبة إلى مصنفه لأمور، منها:

١ ـ وجود اسم المصنف على غلاف النسخة الخطية.

٢ ـ ذكره التُّجيبيّ في برنامجه، ونسبه للمؤلّف حيث قال: «كتاب الملخص في معرفة علوم الحديث، تأليف شيخنا المفتي الصالح العابد رضي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الطبري، ثم المكي نفع الله تعالى به، لخص فيه كتاب أبي عمرو بن الصلاح المذكور واختصره، سمعت طائفة منه وذلك من أوله إلى آخر الباب الأول منه على مصنفه، وناولنا سائره، وصح ذلك، وثبت تجاه الكعبة البيت الحرام»[١]، وكذا ذكر نحو ذلك في كتابه «مستفاد الرحلة والاغتراب»[٢].

٣ ـ ذكره السيوطي ونسبه للمؤلف، وذلك في كتابه «البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر»[٣].

---

(١) انظر: «برنامج التجيبي» ص١٤١.

(٢) ص٣٩٤.

(٣) ١/ ٢٣٦.

منهجي في التحقيق

١ ـ حقَّقت هذا الكتاب على نسخة فريدة ورمزت لها بـ«الأصل» عند الإشارة إليها، وقد قمت بنسخ الأصل ومقابلة المنسوخ عليه مرارًا.

٢ ـ ضبطت نصّ الكتاب بالشّكل.

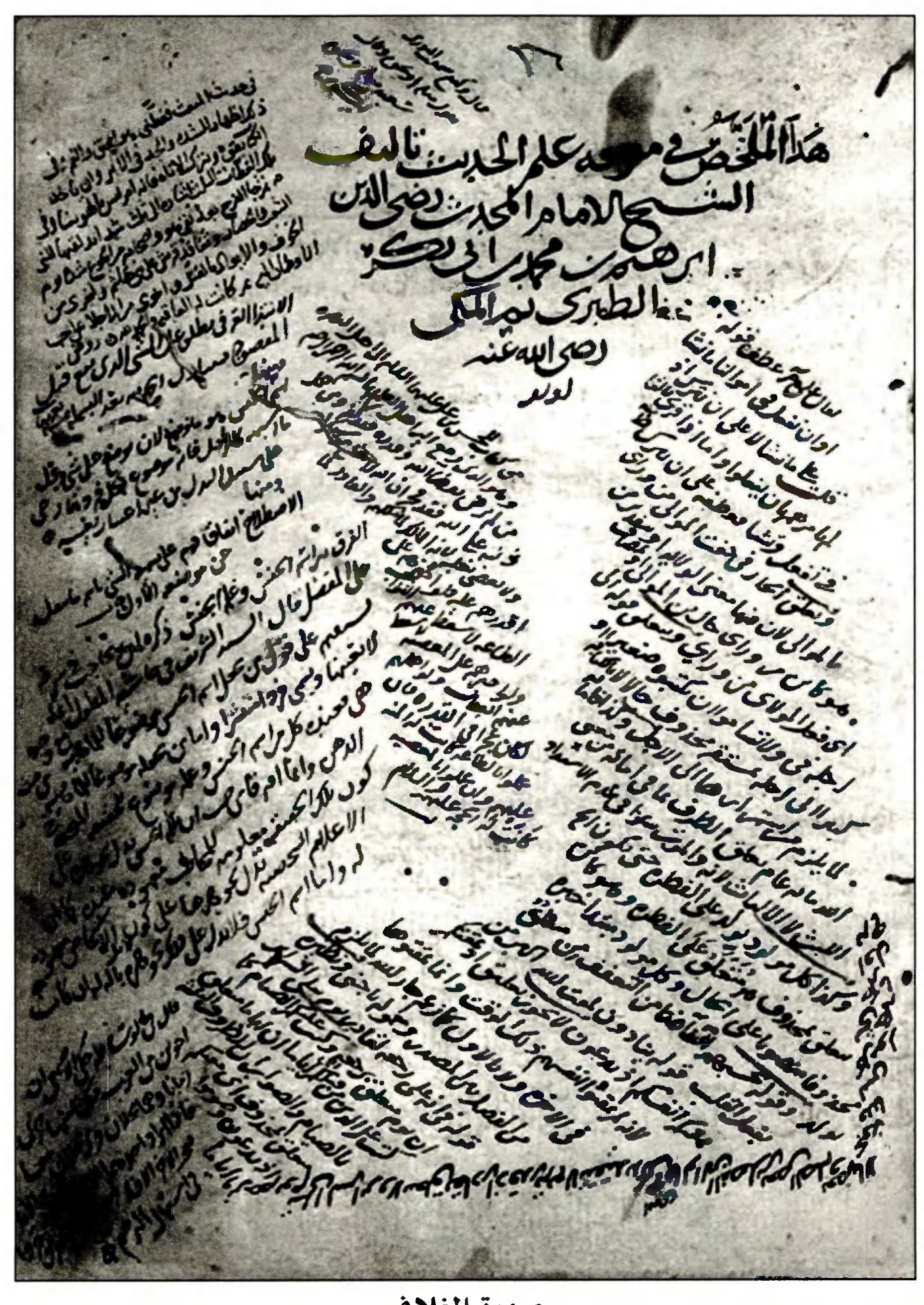
٣ ـ حرصت على تخريج النصوص متجنبًا التوسع في التخريج حتى لا أخرج عن مقصود الكتاب في الاختصار والتلخيص.

٤ ـ حرصت على توثيق المعلومات.

٥ ـ أشرت إلى نهاية صفحة المخطوط بوضع خط مائل إشارة إلى نهاية الصفحة، وأشرت في الهامش إلى رقم الصفحة، وذلك لأن الترقيم في المخطوط ورد لكل صفحة.



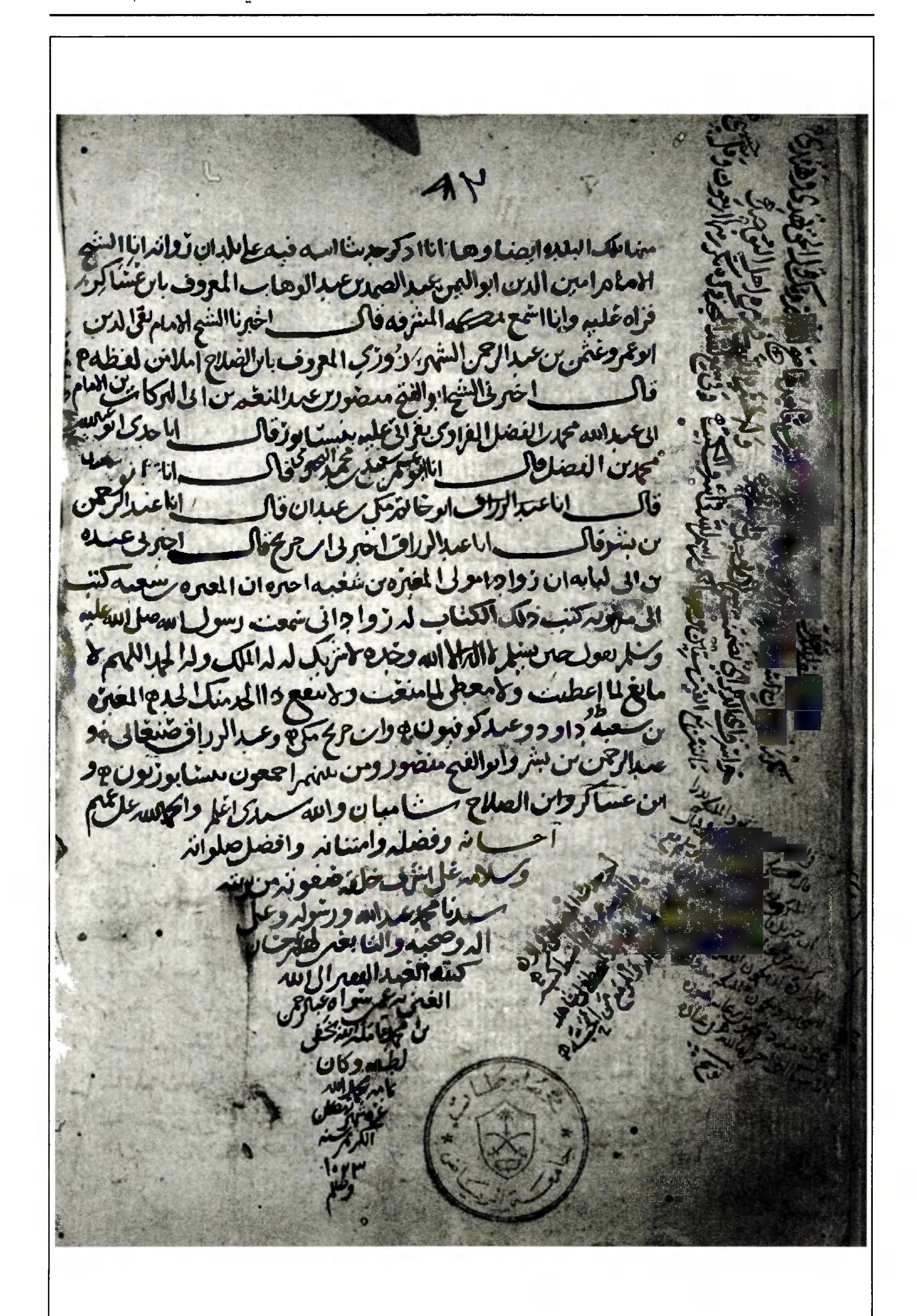
صور من النسخة الخطية


هذا الملخص في معرفة علم الحديث تأليف
الشيخ الإمام المحدث رضي الدين
ابراهيم بن محمد بن أبي بكر
الطبري ثم المكي
رضي الله عنه

صورة الغلاف



صورة الورقة الأولى



منها تلك البلد وايضا وها انا اذكر حديثا اسند فيه على البلدان زواندا انا الشيخ
الامام امين الدين ابو اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب المعروف بابن عساكر
قراءة عليه وانا اسمع بمكة المشرفة قال اخبرنا الشيخ الامام تقي الدين
ابو عمرو عثمن بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح املاء من لفظه
قال اخبرني الشيخ ابو الفتح منصور بن عبد المنعم بن ابي البركات بن الامام
ابي عبد الله محمد بن الفضل الفراوي بقراءتي عليه بنيسابور قال انا جدي ابو عبد الله
محمد بن الفضل قال انا ابو عثمن سعيد بن محمد البحيري قال انا ابو سعيد
قال انا عبد الرزاق ابو خالد مكي بن عبدان قال انا عبد الرحمن
بن بشر قال انا عبد الرزاق اخبرني ابن جريج قال اخبرني عبدة
بن ابي لبابة ان ورادا مولى المغيرة بن شعبة اخبره ان المغيرة بن شعبة كتب
الى معوية كتب ذلك الكتاب له وراد اني سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول حين يسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم لا
مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد المغيرة
بن شعبة ووراد وعبدة كوفيون وابن جريج مكي وعبد الرزاق صنعاني و
عبد الرحمن بن بشر وابو الفتح منصور ومن بينهما اجمعون نيسابوريون و
ابن عساكر وابن الصلاح شاميان والله سبحانه اعلم والحمد لله على عميم
احسانه وفضله وامتنانه وافضل صلواته
وسلامه على اشرف خلقه صفوته من بريته
سيدنا محمد عبد الله ورسوله وعلى
آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان
كتبه العبد الفقير الى الله
الغني

صورة الورقة الأخيرة

ثانيًا: النصّ المحقّق



لِلإمامِ المُحدِّثِ الفَقِيهِ

رَضِيِّ الدِّينِ أبي إسحاق إبراهيم بن مُحمّد بن إبراهيم الطَّبَرِيّ المَكِّيّ

المَوْلُود سَنة ٦٣٦ هـ والمُتوفّى سَنة ٧٢٢ هـ رَحِمَهُ اللهُ تعالى

دِراسة وتحقِيق

الدّكتور عوّاد الخلف

أستاذ الحديث وعلومه المشارك

ورئيس قسم أصول الدين بجامعة الشارقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ(١)

الحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا يَنْبَغِي لِجَلالِهِ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ، وَبَعْدُ:

فَهَذَا مُلَخَّصُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الحَدِيثِ، الَّذِي عُنِي بِجَمْعِهِ الإِمَامُ الحَافِظُ الأَوْحَدُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّافِعِيُّ المَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّلاحِ ـ قَدَّسَ اللهُ رُوحَهُ فِي الأَرْوَاحِ ـ لَخَّصْتُهُ تَلْخِيصًا يُقَرِّبُهُ إِلَى فَهْمِ الطَّالِبِ، وَيُحَصِّلُ لَهُ فِي الزَّمَنِ اليَسِيرِ جَمِيعَ المَطَالِبِ، فَجَاءَ بِحَمْدِ اللهِ وَافِيًا بِالمَقَاصِدِ كَافِيًا للقَاصِدِ، وَإِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ أَرْغَبُ أَنْ يُكَثِّرَ بِهِ نَفْعَ الطُّلَّابِ، وَيَجْعَلَهُ وَسِيلَةً إِلَى عِظَمِ الثَّوَابِ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْهِ مَئَاب.

وَقَد انْتَظَمَتْ فَوَائِدُهُ سِخَابًا(٢)، يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلاثَةٍ وَعِشْرِينَ بَابًا:

---

(١) في الأصل بعد البسملة من كلام الناسخ قوله: «رَبِّ يَسِّرْ وَأَعِنْ وَصَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلِّمْ».

(٢) **السِّخَاب**: خيط يُنظم فيه خرز وتلبسه الصبيان والجواري، وفي الحديث: «أن قومًا فقدوا سِخَاب فتاتهم فاتهموا به امرأة». والسخاب القلادة من جوهر أو غيره. انظر: «النهاية في غريب الحديث» ٢/٣٤٩، و«تاج العروس» ٣/ ٤٤.

البَابُ الأَوَّلُ

فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ مِنَ الحَدِيثِ وَالحَسَنِ والضَّعِيفِ

وَفِيهِ أَنْوَاعٌ:

الأَوَّلُ: الصَّحِيحُ

وَهُوَ المُسْنَدُ الّذِي يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ العَدْلِ الضَّابِطِ عَنْ مِثْلِهِ إِلَى مُنْتَهاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًّا وَلَا مُعَلَّلًا.

وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَقَدْ يَخْتَلِفُونَ [في] صِحَّةِ بَعْضِ الأَحَادِيثِ لاخْتِلافِهِم فِي وُجُودِ هَذِهِ الأَوْصَافِ فِيهِ، وَلِاخْتِلَافِهِم فِي اشْتِرَاطِ بَعْضِها.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى: مَشْهُورٍ، وَغَرِيبٍ، وَبَيْنَ ذَلِكَ.

واعْلَمْ أَنَّ دَرَجَاتِ الصَّحِيحِ تَتَفَاوَتُ فِي القُوَّةِ بِحَسَبِ تَمَكُّنِ الحَدِيثِ مِنْ الأَوْصَافِ المَذْكُورَةِ.

والاعْتِمَادُ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ وَالحَسَنِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الحَدِيثِ فِي كُتُبِهِم المَشْهُورَةِ الّتي يُؤْمَنُ فِيها، لِشُهْرَتِها، مِنَ التَّغْيِيرِ والتَّحْرِيفِ، وَصَارَ مُعْظَمُ المَقْصُودِ بِمَا يُتَداوَلُ مِنَ الأَسَانِيدِ خَارِجًا عن ذلك إِبْقَاءَ سِلْسِلَةِ الأَسَانِيدِ الَّتِي خُصَّتْ بِهَا هَذِهِ الأُمَّةُ.

قَالَ إِسْحَاقُ بنُ رَاهُوْيَه: «وَأَصَحُّ الأَسَانِيدِ كُلِّها: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ»[١]. وَعَنْ أَحْمَدَ[٢] نَحْوُه. وَقَالَ البُخَارِيُّ: «أَصَحُّها: مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابنِ عُمَرَ»[٣].

وَمَتَى قَالُوا: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ اتَّصَلَ بِسَنَدِهِ مَعَ سَائِرِ الأَوْصَافِ، وَمَتَى قَالُوا: «غَيْرُ صَحِيحٍ» فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ إِسْنَادُهُ عَلَى الشَّرْطِ المَذْكُورِ.

وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الصَّحِيحَ: أَبُو عَبْدِ اللهِ محمدُ بنُ إسماعيلَ البُخَارِيُّ الجُعْفِيُّ مَوْلاهُم، وَتَلَاه أَبُو الحُسَينِ مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ القُشَيْرِيُّ مِنْ أَنْفُسِهِم، وَقَدْ شَارَكَ مُسْلِمٌ البُخَارِيَّ فِي أَكْثَرِ شُيُوخِهِ، مَعَ أَنَّهُ أَخَذَ عَنْهُ وَاسْتَفَادَ مِنْهُ، وَكِتَابَاهُما أَصَحُّ الكُتُبِ فِي الحَدِيثِ، وَكِتَابُ مُسْلِمٍ لَيْسَ فِيهِ بَعْدَ خُطْبَتِهِ إِلَّا الحَدِيثَ الصَّحِيحَ مَسْرُودًا غَيْرَ مَمْزُوجٍ بِمِثْلِ مَا فِي كِتَابِ البُخَارِيِّ مِنْ تَرَاجِمِ أَبْوَابِهِ مِنَ الأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يُسْنِدْهَا عَلَى الوَصْفِ المَشْرُوطِ فِي الصَّحِيح.

وَلَمْ يَسْتَوعِبَا رَحِمَهُما اللهُ تَعالَى الصَّحِيحَ فِي كِتَابَيْهِمَا، رُوِيَ عَنْ البُخَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَدْخَلْتُ فِي/ كِتَابِ الجَامِعِ إِلَّا مَا صَحَّ، [١٧]

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٥٤، والخطيب في «الكفاية» ص٣٩٧.

(٢) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٥٤.

(٣) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٥٣، والخطيب في «الكفاية» ص٣٩٨.

وَتَرَكْتُ مِنَ الصَّحِيحِ[١] لِحَالِ الطُّولِ»[٢]، وَعَنْ مُسْلِمٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَاهُنا - يَعْنِي: فِي كِتَابِهِ «الصَّحِيحِ» - إِنَّمَا وَضَعْتُ هَاهُنا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ»[٣].

وَقَالَ البُخَارِيُّ: «أَحْفَظُ مِئَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، وَمِئَتَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ غَيْرِ صَحِيحٍ»[٤]. وَجُمْلَةُ مَا فِي كِتَابِهِ «الصَّحِيحِ» سَبْعَةُ آلَافٍ وَمِئَتَان وَخَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ حَدِيثًا بالأَحَادِيثِ المُكَرَّرَةِ، وَقِيلَ إِنَّها بِإِسْقَاطِ المُكَرَّرَةِ أَرْبَعَةُ آلَافِ حَدِيثٍ.

ثُمَّ إِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الصَّحِيحِ عَلَى مَا فِي الكِتَابَيْنِ يَتَلَقَّاهَا طَالِبُها مِنْ كُتُبِ الأَئِمَّةِ كَأَبِي دَاودَ السِّجِسْتَانِيِّ، وَأَبِي عِيسَى التِّرْمِذِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيِّ، وَأَبِي بَكْرِ بنِ خُزَيْمَةَ، وَأَبِي الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَغَيْرِهِم، مَنْصُوصًا عَلَى صِحَّتِهِ فِيها.

وَقَدْ جَمَعَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ فِي كِتَابِهِ «المُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ» مِنَ الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ مَا لَيْسَ فِي وَاحدٍ مِنْهُما،

---

(١) كذا بالأصل، وفي مصادر التخريج: «الصِّحاح».

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٢٦، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٧، وابن بلبان في جزء فيه خمسة أحاديث عن الأئمة الخمسة، ص٢٩، وغيرهم.

(٣) «صحيح مسلم» ١/ ٣٠٤، عقب حديث (٤٠٤).

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ١/ ٢٢٦، ومن طريقه الخليلي في «الإرشاد» ٣/ ٩٦٢، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٤٦، وابن نقطة في «التقييد» ص٣٣، والمزّيّ في «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٤٦١، وغيرهم.

مِمَّا رَوَاهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَمَا أَدَّى اجْتِهادُهُ إِلَى تَصْحِيحِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِ وَاحِدٍ مِنْهُما.

وَاعْلَمْ أَنَّ فِي تَرَاجِمِ كِتَابِ البُخَارِيِّ مَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ قَطْعًا؛ مِثْل قَوْلِهِ: «بَابُ ما يُذْكَرُ فِي الفَخِذِ، وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَرْهَدٍ، وَمُحَمَّدِ بنِ جَحْشٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**الفَخِذُ عَوْرَةٌ**»»[1]، وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الغُسْلِ: «وَقَالَ بَهْزٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «**اللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَى مِنه**»[2]، فَهَذَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُورِدْهُ الحُمَيْدِيُّ فِي «الجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ».

والصَّحِيحُ عَلَى مَرَاتِبَ:

أَعْلَاها: مَا يَقُولُ فِيه أَهْلُ الحَدِيثِ: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ»، وَيَعْنُونَ

---

(١) أورده البخاري في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الفخذ، قبل حديث (٣٥٨).

(٢) أورده البخاري في «صحيحه» معلّقًا في كتاب الطهارة، باب من اغتسل عريانًا وحده، قبل حديث (٢٦٩).

وأخرجه الترمذي في «جامعه»، حديث (٢٧٩٥)، من طريق زرعة بن مسلم بن جرهد عن جدّه جرهد مرفوعًا، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن، ما أرى إسناده بمتصل» ـ يعني: الانقطاع بين زرعة وجدّه ـ وقد أخرجه من طريق آخر عن عبد الله بن جرهد عن أبيه مرفوعًا، كما في حديث (٢٧٩٧)، وقال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

وقد أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (٤٠١٤)، وأحمد في «مسنده» ٢٧٤/٢٥ حديث (١٥٩٢٦) كلاهما من طريق زرعة بن عبد الرحمٰن بن جرهد عن أبيه عبد الرحمٰن، عن جرهد مرفوعًا.

بِهِ اتِّفَاقَ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لَا اتِّفَاقَ الأُمَّةِ، لَكِنَّ اتِّفَاقَ الأُمَّةِ عَلَيْهِ لَازِمٌ مِنْ ذَلِكَ، لِاتِّفَاقِ الأُمَّةِ عَلَى تَلَقِّي مَا اتَّفَقَا عَلَيهِ بِالقَبُولِ، وَهَذَا مَقْطُوعٌ بِصِحَّتِهِ، وَالعِلْمُ اليَقِينِيُّ النَّظَرِيُّ وَاقِعٌ بِهِ؛ لِأَنَّ ظَنَّ مَنْ هُوَ مَعْصُومٌ مِنَ الخَطَأِ لَا يُخْطِئُ، والأُمَّةُ فِي إِجْمَاعِهَا مَعْصُومَةٌ مِنَ الخَطَأِ.

الثَّانِيةُ: مَا أَخْرَجَهُ أَحَدُهُما.

الثَّالِثَةُ: مَا أُخْرِجَ عَلَى شَرْطِهِما.

الرَّابِعَةُ: مَا أُخْرِجَ عَلَى شَرْطِ أَحَدِهِما.

الخَامِسَةُ: مَا صَحَّحَهُ غَيْرُهُما وَلَيْسَ عَلَى شَرْطِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

فَائِدَةٌ:

الكُتُبُ المُخَرَّجَةُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ لَمْ يَلْتَزِمْ مُصَنِّفُوهَا فِيها مُوَافَقَتَهُما فِي أَلْفَاظِ الحَدِيثِ، لِكَوْنِهِم رَوَوْا تِلْكَ الأَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ طَلَبًا لِعُلُوِّ الإِسْنَادِ، فَحَصَلَ فِيها بَعْضُ التَّفَاوُتِ فِي أَلْفَاظٍ.

وَهَكَذَا مَا أَخْرَجَهُ المُؤَلِّفُونَ فِي تَصَانِيفِهِم المُسْتَقِلَّةِ، «كَالسُّنَنِ الكَبِيرِ» لِلبَيْهَقِيِّ، «وَشَرْحِ السُّنَّةِ» لِلْبَغَوِيِّ وَغَيْرِهِما مِمَّا قَالُوا فِيهِ: «أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ»، فَلَا يَدُلُّكَ أَكْثَرَ مِنْ أَنَّ البُخَارِيَّ أَوْ مُسْلِمًا أَخْرَجَ أَصْلَ ذَلِكَ الحَدِيثِ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَ لَكَ أَنْ تَنْقُلَ حَدِيثًا مِنْهُما وتَقُولَ: «هُوَ عَلَى هَذا الوَجْهِ مِنْ كِتَابِ

[١٨] البُخَارِيِّ أَوْ كِتَابِ مُسْلِم»، إِلَّا أَنْ تُقَابِلَ لَفْظَهُ، أَوْ/ يكُونَ الّذِي خَرَّجَهُ قَدْ قَالَ: «أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ بِهَذا اللَّفْظِ بِخِلافِ الكُتُبِ المُخْتَصَرَةِ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ فَإِنَّ مُصَنِّفِيهَا نَقَلُوا فِيها أَلْفَاظَ الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدَهُما، غَيْرَ أَنَّ «الجَمْعَ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» لِلْحُمَيْدِيِّ مِنْها يَشْتَمِلُ عَلَى زِيَادَةِ تَتِمَّاتٍ لِبَعْضِ الأَحَادِيثِ، فَرُبَّمَا نَقَلَ مَنْ لَا يُمَيِّزُ تِلْكَ الزِّيَادَاتِ شَيْئًا وَنَسَبَهُ إِلَى البُخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ فَيُخْطِئُ بِذَلِكَ.

ثُمَّ إِنَّ التَخَارِيجَ المَذْكُورَةَ يُسْتَفَادُ مِنْها فَائِدَتانِ:

إِحْدَاهُما: عُلُوُّ الإِسْنَادِ.

والثَّانِيَةُ: الزِّيَادَةُ فِي قَدْرِ الصَّحِيحِ، لِمَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ الأَلْفَاظِ[١] زَائِدَةً، وَتَتِمَّاتٍ فِي بَعْضِ الأَحَادِيث ثَبَتَتْ صِحَّتُها بِهَذِهِ التَّخَارِيجِ؛ لِأَنَّها وَارِدَةٌ بِالأَسَانِيدِ الثَّابِتَةِ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّانِي: الحَسَنُ

قَالَ أَبُو سُلَيْمانَ الخَطَّابِيُّ: «الحَسَنُ مَا عُرِفَ مَخْرَجُهُ واشْتُهِرَ رِجَالُهُ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ أَكْثَر الحَدِيثِ، وَهُوَ الّذِي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ، وَيَسْتَعْمِلُهُ عَامَّةُ الفُقَهَاءِ»[٢].

---

(١) كذا بالأصل وفي «علوم الحديث» لابن الصلاح: «أَلْفاظٍ» من غير تعريف.

(٢) انظر: «معالم السنن» ١/ ١١.

وَرُوِيَ عَنْ التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ أَرَادَ بِالحَسَنِ: أَنْ لَا يَكُونَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالكَذِبِ، وَلَا يَكُونَ حَدِيثًا شَاذًّا.

وَتَحْقِيقُ ذَلِك أَنَّ **الحَسَنَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:**

أَحَدهما: كَالَّذِي لَا يَخْلُو رِجَالُ إِسْنَادِهِ مِنْ مَسْتُورٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَهْلِيَّتُه، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ كَثِيرَ الخَطَأِ فِيمَا يَرْوِيهِ، وَلَا هُوَ مُتَّهمٌ بِالكَذِبِ فِي الحَدِيثِ، وَلَا ظَهَرَ مِنْهُ سَبَبٌ مُفَسِّقٌ، وَيَكُونُ مَتْنُ الحَدِيثِ مَعَ ذَلِك مَعْرُوفًا بِأَنْ رُوِيَ مِثْلُهُ أَوْ نَحْوُهُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَعَلَى هَذَا يَتَنَزَّلُ كَلَامُ التِّرْمِذِيِّ(١).

القِسْمُ الثَّانِي: أَنَّ رَاوِيهِ مَشْهورٌ بِالصِّدْقِ والأَمَانَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ رِجَالِ الصَّحِيحِ فِي الحِفْظِ والإِتْقَانِ، وَيَكُونُ مَتْنُ الحَدِيثِ مَعْرُوفًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَعَلَيْهِ يَتَنَزَّلُ كَلَامُ الخَطَّابِيِّ.

ثُمَّ إِنَّ الحَسَنَ يَقْصُرُ عَنْ رُتْبَةِ الصَّحِيحِ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ رُواتِهِ قَدْ ثَبَتَتْ عَدَالَتُهم وَضبْطُهُم وَإِتْقَانُهُمْ، إِمَّا بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ، أو بطريقِ الاسْتِفَاضةِ.

وَكِتَابُ أَبِي عِيسَى التِّرْمِذِيِّ أَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ الحَسَنِ، وَقَدْ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِهِ فِي «جَامِعِهِ».

وَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «المَصَابِيحِ»(٢) مِنْ تَقْسِيمِ أَحَادِيثِهِ إِلَى

---

(١) انظره في: «العلل الصغير» الملحق بآخر الجامع له ٥/٧٥٨.

(٢) انظر: «مقدمة مصابيح السُّنَّة» للبغوي ١/٢.

صِحَاحٍ وَحِسَانٍ، مُرِيدًا بالصِّحاح مَا وَرَدَ فِي أَحَدِ الصَّحِيحَيْنِ أَوْ فِيهِما، وَبِالحِسَانِ مَا أَوْرَدَهُ أَبُو دَاودَ وَالتِّرمِذِيُّ وَأَشْبَاهُهُمَا فِي تَصَانِيفِهِمْ، فَهَذَا اصْطِلاحٌ لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الحَدِيثِ.

يَلِيه قَوْلُهم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الإِسْنَادِ أَوْ حَسَنُ الإِسْنَادِ» لَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ الحَدِيثِ، إِذْ قَدْ يَصِحُّ إِسْنَادُهُ وَلَا يَصِحُّ، لِكَوْنِهِ مُعَلَّلًا أَوْ شَاذًّا، إِلَّا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ إِمَامٌ مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ عِلَّةً وَلَا قَدَحَ فِيهِ يَكُونُ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ.

فَإِنْ قِيلَ فِي قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» إِشْكَالٌ لِأَنَّ الحَسَنَ قَاصِرٌ عَن الصَّحِيحِ، فَفِي الجَمْعِ بَيْنَهما فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ جَمْعٌ بَيْنَ ذَلِكَ القُصُورِ وَنَفْيِهِ، قُلْنَا: ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الإِسْنَادِ فَإِذَا رُوِيَ الحَدِيثُ الوَاحِدُ بِإِسْنَادَيْنِ أَحَدِهما إِسْنَادٌ حَسَنٌ والآخَرَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ جَازَ أَنْ يُقَالَ فِيهِ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِسْنَادَيْهِ، واللهُ أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ:/الضَّعِيفُ [١٩]

وَهُوَ كُلُّ حَدِيثٍ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَلَا صِفَاتُ الحَسَنِ.

وَقَدْ قَسَّمَهُ الحَافِظُ أَبُو حَاتِمِ بنُ حِبَّانَ البُسْتِيُّ[١] خَمْسِينَ

---

(١) كما نقله عنه ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص٣٧، قال الحافظ ابن حجر في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/ ٤٩٢: «الحاصل أن =

قِسْمًا إِلَّا وَاحِدًا، وَهَذَا الحَدُّ شَامِلٌ لَها، وَمِنْ أَنْوَاعِهِ المَوْضُوعُ، والمَقْلُوبُ، والشَّاذُّ، والمُعَلَّلُ، والمُضْطَّرِبُ، والمُرْسَلُ، والمُنْقَطِعُ، والمُعْضَلُ، وَغَيْرُه، وسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى.



= الموضع الذي ذكر ابن حبّان فيه ذلك ما عرفنا مظنته».

ورأى الزركشي في «النكت» على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٣٩١ أن ذلك في أول كتاب المجروحين، وقد ردّ على ذلك الحافظ ابن حجر في «النكت» ١/ ٤٩٢، حيث قال: «وتجاسر بعض من عاصرناه فقال: هو في أوّل كتاب الضعفاء ولم يُصب في ذلك، فإن الذي قسمه ابن حبّان في مقدمة كتاب الضعفاء إنما هو تقسيم الأسباب الموجبة لتضعيف الرواة لا تقسيم الحديث الضعيف، ثم إنه أبلغ الأقسام المذكورة عشرين قسمًا لا تسعة وأربعين»، وانظر: ردّ السخاوي في كتابه «فتح المغيث» ١/ ١٧٦.

البَابُ الثَّانِي

فِي مَعْرِفَةِ المُسْنَدِ، وَالمَرْفُوعِ، والمَوْقُوفِ، والمُتَّصِلِ، والمَقْطُوعِ

وَفِيهِ أَنْوَاعٌ:

الأَوَّلُ: المُسْنَدُ

وَهُوَ الَّذِي اتَّصَلَ إِسْنَادُه مِنْ رَاوِيهِ إِلَى مُنْتَهاهُ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِيمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ دُونَ مَا جَاءَ عَنْ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِم، ذَكَرَهُ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ[١].

وَذَكَر الحَافِظُ أَبُو عُمَرَ بنُ عَبْدِ البَرِّ[٢] أَنَّهُ المَرْفُوعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً.

وَقَدْ يَكُونُ مُتَّصِلًا وَقَدْ يَكُونُ مُنْقَطِعًا.

وَقَالَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَافِظُ: «المُسْنَدُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَا اتَّصَلَ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ»[٣].

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي ص٥٨.

(٢) انظر: «التمهيد» ١/ ٢٥.

(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص١٧.

النَّوْعُ الثَّانِي: المَرْفُوعُ

وَهُوَ مَا أُضِيفَ إِلَى رَسولِ اللهِ ﷺ خَاصَّةً.

فَيَكُونُ كَالمُسْنَدِ عَلَى قَوْلِ الحَافِظِ ابنِ عَبْدِ البَرِّ، والاتِّصَالُ والانْقِطَاعُ يَدْخُلانِ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا.

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ: «المَرْفُوعُ مَا أَخْبَرَ بِهِ الصَّحَابِيُّ عَنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ أَوْ فِعْلِهِ»[(١)].

النَّوْعُ الثَّالِثُ: المَوْقُوفُ

وَهُوَ مَا يُرْوَى عَن الصَّحَابَةِ ﷺ مِنْ أَقْوالِهِم وَأَفْعَالِهِم وَنَحْوِها، فَيُوقَفُ عَلَيْهِم وَلَا يُتَجاوَزُ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ مُقَيَّدًا فِي غَيْرِ الصَّحَابِيِّ، فَيُقَالُ: «حَدِيثُ كَذَا أَوْ كَذَا وَقَفَهُ فُلانٌ عَلَى عَطَاءٍ أَوْ طَاوسَ»، وَنَحْوُهُ.

وَقَالَ أَبُو القَاسِمِ الفُورَانِيُّ[(٢)]: الفُقَهاءُ يَقُولونَ: الخَبَرُ مَا يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، والأَثَرُ مَا يُرْوَى عَنِ الصَّحَابَةِ، فَسَمُّوا المَوْقُوفَ أَثَرًا.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: المُتَّصِلُ

وَيُسَمَّى **المَوْصُول**، وَهُوَ الَّذِي اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مِنْ رَاوِيهِ إِلَى مُنْتَهاهُ، وَمُطْلَقُهُ يَقَعُ عَلَى المَرْفُوعِ والمَوْقُوفِ.

مِثَالُ المُتَّصِلِ المَرْفُوعِ مِنَ «المُوَطَّأ»: مَالِكٌ،

---

(١) انظر: «الكفاية» ص٥٨.

(٢) من فقهاء خراسان وما ذكره هو اصطلاح فقهاء خراسان، انظر ترجمته في: «الأنساب» ٤/ ٣٨٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٦٤.

عَنْ ابنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ.

وَمِثَالُ المُتَّصِلِ المَوْقُوفِ: مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، قَوْلُهُ.

النَّوْعُ الخَامِسُ: المَقْطُوعُ

وَهُوَ مَا جَاءَ عَنْ التَّابِعينَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِم مِنْ أَقْوَالِهِم وَأَفْعَالِهِم. وَهُوَ غَيْرُ المُنْقَطِعِ الّذِي يَأْتِي ذِكْرُهُ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعالى.

فَوَائِدُ:

الأُولَى: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا، أَوْ كُنَّا نَقُولُ كَذَا، إِنْ لَمْ يُضِفْه إِلَى زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَهِيَ مِنَ المَوْقُوفِ، فَإِنْ أَضَافَهُ فَالّذِي عَلَيْهِ الاعْتِمَادُ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ المَرْفُوعِ، وَبِهِ قَطَعَ الحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللهِ بنُ البَيِّع[1] وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اطَّلَعَ/عَلَى ذَلِكَ، وَقَرَّرَهُ [٢٠] عَلَيْهِ، وَتَقْرِيرُهُ أَحَدُ وُجوهِ السُّنَنِ المَرْفُوعَةِ، فَإِنَّهَا أَنْواعٌ مِنْها أَقْوالُه وَأَفْعَالُه، وَمِنْها تَقْرِيرُه وَسُكُوتُه عَنْ الإِنْكَارِ بَعْدَ اطِّلاعِهِ، وَمِنْ هَذَا القَبِيلِ قَولُ الصَّحَابِيِّ: «كُنَّا لَا نرى بَأْسًا بِكَذَا وَرَسُولُ اللهِ ﷺ فِينَا»، أَوْ: «كَانَ يُقَال كَذا وَكَذا فِي حَيَاتِهِ»، فَذَلِكَ وَشِبْهُهُ مَرْفُوعٌ مُسْنَدٌ.

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص٢٢.

الثَّانِيَةُ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: أُمِرْنَا بِكَذَا وَنُهِينَا عَنْ كَذَا، فَالأَصَحُّ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ المَرْفُوعِ والمُسْنَدِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا، لَا يَنْصَرِفُ فِي الظَّاهِرِ إِلَّا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَكَذا قَوْلُ أَنَسٍ: «أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ، وَيُوتِرَ الإِقَامَةَ»[١]، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَوْ بَعْدَهُ.

الثَّالِثَةُ: الأَحَادِيثُ الَّتِي قِيلَ فِي إِسْنَادِها بَعْدَ ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ: «يَرْفَعُ الحَدِيثَ»، أَوْ «يَبْلُغُ بِهِ»، أَوْ «يَنْمِيهِ»، أَوْ «رِوَايَةً»، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ قَبيلِ المَرْفُوعِ.

وَإِذَا قَالَ الرَّاوِي عن[٢] التَّابِعِيِّ: «يَرْفَعُ الحَدِيثَ»، أَوْ «يَبْلُغُ بِهِ»، فَذَلِكَ مَرْفُوعٌ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ مُرْسَلٌ.



(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٦٠٣)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٣٧٨)، من حديث أنس رضي الله عنه به.

(٢) في الأصل: «على».

البَابُ الثَّالِثُ

فِي مَعْرِفَةِ المُرْسَلِ وَالمُنْقَطِعِ والمُعْضَلِ والتَّدْلِيسِ والشَّاذِّ والمُنْكَرِ

وَفِيه أَنْواعٌ:

الأَوَّلُ: المُرْسَلُ

وَصُورَتُهُ الَّتِي لَا خِلافَ فِيها حَدِيثُ التَّابعِ الكَبِيرِ الَّذِي لَقِيَ جَمَاعةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَالَسَهُم، كَعُبيدِ اللهِ بنِ عَدِيٍّ بنِ الخِيَارِ، وَسَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ وَأَمْثَالِهِما إِذَا قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ».

وَحُكْمُ صِغَارِ التَّابِعينَ كَالزُّهْرِيِّ وَأَبِي حَازِمٍ وَيَحْيَى بنِ سَعيدٍ الأَنْصَارِيِّ وَأَشْبَاهِهِم الّذينَ لَمْ يَلْقُوا مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا الوَاحِدَ والاثْنَيْنِ، وَأَكْثَرُ رِوَايَتِهِم عَنِ التَّابِعينَ حُكْمُ الأَكَابِرِ فِي اسْمِ الإِرْسَالِ، عَلَى المَشْهُورِ، فَلَوْ انْقَطَعَ الإِسْنَادُ قَبْلَ الوُصُولِ إِلَى التَّابِعِيِّ فَكَانَ فِيهِ رِوَايَةُ رَاوٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ المَذْكُورِ فَوْقَهُ، فَالّذِي قَطَعَ بِهِ الحَاكِمُ[1] أَبُو عَبْدِ اللهِ وَغَيْرُهُ مِنَ المُحدِّثِينَ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى مُرْسَلًا، وَأَنَّ الإِرْسَالَ مَخْصُوصٌ بِالتَّابِعينَ، فَإِنْ كَانَ

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص٢٧ ـ ٢٨.

مَنْ سَقَطَ ذِكْرُهُ قَبْلَ الوُصُولِ إِلَى التَّابِعِي شَخْصًا وَاحِدًا سُمِّي مُنْقَطِعًا فَحَسْبُ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ سُمِّيَ مُعْضَلًا مُنْقَطِعًا، وَالمَعْرُوفُ فِي الفِقْهِ وَأُصُولِهِ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ يُسَمَّى مُرْسَلًا وَإِلَيْه ذَهَبَ مِنَ المُحَدِّثِينَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ[١].

وَاعْلَمْ أَنَّ المُرْسَلَ مَحْكُومٌ بِضَعْفِهِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ حُفَّاظِ الحَدِيثِ إِلَّا أَنْ يَصِحَّ مَخْرَجُهُ لِمَجِيئِهِ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ، وَلِهَذَا احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ[٢] بِمَراسِيلِ سَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ لِأَنَّها وُجِدَتْ مَسانِيدَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَمِمَّنْ احْتَجَّ بِالمُرْسَلِ مَالِكٌ[٣]، وَأَبُو حَنِيفَةَ[٤] وَأَصْحَابُهُما، وَمَا يَرْوِيه أَحْدَاثُ الصَّحَابَةِ كَابنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعُوهُ مِنْهُ، لَا يُسَمَّى مُرْسَلًا بَلْ هُوَ فِي حُكْمِ المُسْنَدِ؛ لِأَنَّ رِوَايَتَهُمْ عَن الصَّحَابَةِ والجَهَالَةُ بِالصَّحَابِيِّ غَيْرُ قَادِحَةٍ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلُّهُمْ عُدُولٌ. / [٢١]

النَّوْعُ الثَّانِي: المُنْقَطِعُ

ذَكَرَ الحَافِظُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ: «أَنَّ المُنْقَطِعَ شَامِلٌ لِلْمُرْسَلِ وَلِغَيْرِهِ، وَهُوَ كُلُّ مَا لَا يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ، سَوَاء كَانَ يُعْزَى إِلَى

---

(١) انظر: «الكفاية» ص٢١.

(٢) انظر: «الرهن الصغير» ٣/ ١٨٨ مع «الأمّ».

(٣) انظر: «التمهيد» ١/ ٢.

(٤) انظر: «مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت»، المطبوع مع «المستصفى» ٢/ ١٧٤.

النَّبِيِّ ﷺ أَوْ إِلَى غَيْرِه»[١]. وَقِيلَ: الْمُنْقَطِعُ مِثْلُ الْمُرْسَلِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ: «إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ مَا يُوصَفُ بِالإِرْسَالِ مِنْ حَيْثُ الاسْتِعْمَالُ مَا رَواهُ التَّابِعِيُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَكْثَرُ مَا يُوصَفُ بِالانْقِطَاعِ مَا رَواهُ مَنْ دُونَ التَّابِعِينَ عَنْ الصَّحَابَةِ»[٢]. وَقَالَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «إِذَا قِيلَ فِي الإِسْنَادِ: فُلانٌ عَنْ رَجُلٍ، أَوْ شَيْخٍ، أَوْ نَحوهُ، فَهُوَ مُنْقَطِعٌ، غَيْرُ مُرْسَلٍ»[٣].

النَّوْعُ الثَّالِثُ: المُعْضَلُ

وَهُوَ لَقَبٌ لِنَوْعٍ خَاصٍّ مِنَ الْمُنْقَطِعِ، فَكُلُّ مُعْضَلٍ مُنْقَطِعٌ وَلَا عَكْسَ. وَمِثَالُهُ مَا يَرْوِيهِ تَابِعُ التَّابِعِيِّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، غَيْرَ ذَاكِرٍ لِلْوَسَائِطِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهم[٤].

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِينَ مِنَ الفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِم: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَذَا»، وَنَحْوُه، كُلُّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُعْضَلِ.

فَوائِدُ:

الأُولَى: الإِسْنَادُ المُعَنْعَنُ: وَهُوَ الّذِي يُقَالُ فِيهِ فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ ـ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُنْقَطِعِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ اتِّصَالُهُ بِغَيْرِهِ، والّذِي عَلَيْهِ جَمَاهِيرُ أَئِمَةِ الحَدِيثِ أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَّصِلِ.

---

(١) انظر: «التمهيد» ١/ ٢١.

(٢) انظر: «الكفاية» ص٥٨.

(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص٢٨.

(٤) في الأصل: «بينه»، والمثبت من مقدمة ابن الصلاح.

وادَّعَى الحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ[١] إِجْمَاعَ أَهْلِ النَّقْلِ عَلَى ذَلِكَ، وَهَذَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ أُضِيفَ إِلَيْهِم العَنْعَنَةُ قَدْ ثَبَتَتْ مُلَاقَاةُ بَعْضِهِم بَعْضًا مَعَ بَرَاءَتِهِم مِنَ التَّدْلِيسِ.

الثَّانِيَةُ: اخْتَلَفُوا فِي قَوْلِ الرَّاوِي: «أَنَّ فُلانًا قَالَ كَذَا»، هَلْ هُو بِمَنْزِلَةِ «عَنْ» فِي الحَمْلِ عَلَى الاِتِّصَالِ؟

ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ عَنْ جُمْهُورِ العُلَمَاءِ: أَنَّ «عَنْ» و«أَنْ» سَواءٌ، وَقَالَ: «فَإِذَا كَانَ سَمَاعُ بَعْضِهِم مِنْ بَعْضٍ صَحِيحًا، كَانَ حَدِيثُ بَعْضِهِم عَنْ بَعَضٍ بِأَيِّ لَفْظٍ وَرَدَ مَحْمُولًا عَلَى الاتِّصَالِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ فِيهِ الانْقِطَاعُ، لإِجْمَاعِهِم عَلَى أَنَّ الإِسْنَادَ المُتَّصِلَ بِالصَّحَابِيِّ سَواء فِيه: قال: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ»، أَوْ «أَنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ»، أَوْ «عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أنَّه قَالَ»، أَوْ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ».

وَذَكَرَ أَبُو المُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ[٢] فِي العَنْعَنَةِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ طُولُ الصُّحْبَةِ بَيْنَهُم، وَأَنْكَر مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ فِي خُطْبَةِ صَحِيحِهِ عَلَى مَنْ اشْتَرَطَ فِي العَنْعَنَةِ ثُبُوتَ اللِّقَاءِ والاجْتِماعِ، وَقَالَ: «المُتَّفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ العِلْمِ بِالأَخْبارِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي ذَلِكَ إِنْ ثَبَتَ كَوْنُهُمَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُما اجْتَمَعا وَتَشَافَهَا»[٣].

---

(١) كما في جزء في «علوم الحديث» لأبي عمرو الداني المقرئ ص٦١ ـ ٦٢.

(٢) انظر: «قواطع الأدلة» ١/ ٣٨٤.

(٣) انظر: «صحيح مسلم» ١/ ٢٩ ـ ٣٠.

وَقِيلَ: مَا أَنْكَرَهُ مُسْلِمٌ هُوَ الّذِي عَلَيهِ أَئِمَّةُ هَذَا العِلْمِ عَلِيُّ بنُ المَدِينِيِّ والبُخَارِيُّ وغَيْرُهُما[١].

الثَّالِثَةُ: التَّعْلِيقُ الَّذِي يَذْكُرُهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الحُمَيْدِيُّ صَاحِبُ «الجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» وَغَيْرُهُ مِنَ المَغَارِبَةِ فِي أَحَادِيثَ مِنْ صَحِيحِ البُخَارِيِّ قُطِعَ إِسْنَادُها، صُورَتُهُ صُورَةُ الانْقِطَاعِ وَلَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمَهُ، وَلَيْسَ خَارِجًا مَا وُجِدَ ذَلِكَ فِيهِ مِنْهُ مِنْ قَبِيلِ الصَّحِيحِ إِلَى قَبِيلِ الضَّعِيفِ، وَذَلِكَ لِمَا عُرِفَ مِنْ شَرْطِهِ وَحُكْمِهِ.

[٢٢] وَالبُخَارِيُّ/ قَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ لِكَوْنِ الحَدِيثِ مَعْرُوفًا مِن جِهَةِ الثِّقَاتِ عَنْ ذَلِكَ الشَّخْصِ الّذِي عَلَّقَهُ عَنْهُ، أَوْ لِكَوْنِهِ ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ مُسْنَدًا مُتَّصِلًا، وَهَذَا فِيمَا أَوْرَدَهُ أَصْلًا وَمَقْصُودًا لا فِيما أَوْرَدَهُ مَعْرِضَ الاسْتِشْهَادِ، فَإِنَّ الشَّواهِدَ يُحْتَمَلُ فِيها مَا لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ مُعَلَّقًا كَانَ أَوْ مَوْصُولًا.

وَلَفْظُ التَّعْلِيقِ يُسْتَعْمَلُ فِيما حُذِفَ مِنْ مُبْتَدَإِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا سَقَطَ فِيهِ بَعْضُ رِجَالِ الإِسْنَادِ مِنْ وَسَطِهِ أَوْ مِنْ آخِرِهِ، وَلَا فِي مِثْلِ قَوْلِهِ يُرْوَى عَنْ فُلانٍ وَيُذْكَرُ عَنْ فُلانٍ وَما أَشْبَهَهُ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ جَزْمٌ عَلَى مَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَالَهُ وَذَكَرَهُ.

---

(١) لمزيد تفصيل انظر: «السنن الأبين في المحاكمة بين الإمامين» لابن رشيد الفهري، وموقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع للأخ الفاضل أ. د. خالد الدريس.

وَقَالَ بَعْضُ المُتَأَخِّرين مِنَ المَغَارِبَةِ: مَتَى رَأَيْتَ البُخَارِيَّ يَقُولُ: «وَقَال لِي فُلان»، «وَيُذْكَرُ عَن فُلانٍ»، فاعْلَم أَنَّهُ إِسْنَادٌ لَمْ يَذْكُرْهُ لِلاحْتِجاجِ بِهِ، وَإِنَّما ذَكَرَهُ لِلاسْتِشْهادِ بِهِ.

الرَّابِعَةُ: إِذَا رَوَى بَعْضُ الثِّقَاتِ حَدِيثًا مُرْسَلًا وَرَوَاهُ بَعْضُهُم مُتَّصِلًا، حَكَى الخَطِيبُ[1] أَنَّ أَكْثَرَ المُحَدِّثِينَ يَرَوْنَ الحُكْمَ فِي هَذَا لِلْمُرْسَلِ، وَعَنْ بَعْضِهِم أَنَّ الحُكْمَ لِلْأَكْثَرِ، وَعَنْ بَعْضِهِم أَنَّه لِلْأَحْفَظِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الحُكْمُ لِمَنْ وَصَلَهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا ضَابِطًا، سَواءً كَانَ المُخَالِفُ لَهُ وَاحِدًا أَوْ جَمَاعَةً، قَالَ الخَطِيبُ: «هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ»[2].

وَسُئِلَ البُخَارِيُّ عَنْ حَدِيثِ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» فَحَكَمَ لِمَنْ وَصَلَهُ، وَقَالَ: «الزِّيادَةُ مِنَ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ»[3]، وقال هَذَا مَعَ

---

(١) انظر: «الكفاية» ص٥٨٠.

(٢) المصدر السابق ص٥٨١.

(٣) أخرجه عنه البيهقي في «السنن الكبرى» ٧/ ١٧٥، حديث (١٣٦٢٢)، والخطيب في «الكفاية» ص٥٨٢.

وقد تبع ابنُ الصلاح الخطيبَ البغدادي بالاستدلال بهذه الرواية على أن البخاري يقول ـ دائمًا ـ بترجيح وصل الحديث في حال وروده مرسلًا ومتصلًا، وقد تعقّب ذلك الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» ٢/ ٦٣٨ حيث قال: «وهذه الحكاية ـ إن صحّت ـ فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلّا فمن تأمل كتاب «تاريخ البخاري»، تبين له قطعًا أنه لم يكن يرى أن زيادة كلّ ثقة في الإسناد مقبولة».

ثم بيَّن الحافظ ابن رجب أن صنيع البخاري هذا يشبهه صنيع الدارقطني أيضًا الذي يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرد =

[أَنَّ] الّذِي أَرْسَلَهُ شُعْبَةُ وَسُفْيانُ، وَهُمَا جَبلانِ لَهُمَا مِنَ الحِفْظِ والإِتْقَانِ الدَّرَجَةُ العَالِيَةُ.

وَيَلْتَحِقُ بِهَذَا مَا إِذَا كَانَ هُوَ الّذِي أَرْسَلَهُ، وَصَلَهُ هُوَ فِي وَقْتٍ وَأَرْسَلَهُ فِي وَقْتٍ.

وَهَكَذَا إِذَا رَفَعَ بَعْضُهُم الحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَوَقَفَ بَعْضُهُم عَلَى الصَّحَابِيِّ، وَرَفَعَهُ فِي وَقْتٍ وَوَقَفَهُ هُوَ أَيْضًا فِي آخَرَ، فَالحُكْمُ عَلَى الأَصَحِّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لِمَا رَواهُ الثِّقَةُ مِنَ الوَصْلِ وَالرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ مُثْبِتٌ عَلِمَ مَا خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: التَّدْلِيسُ

وَهُو قِسْمَانِ: تَدْلِيسُ إِسْنَادٍ، وَتَدْلِيسُ شُيُوخٍ.

فَالأَوَّلُ: أَنْ يَرْوِيَ عَمَّنْ لَقِيَهُ، أَوْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يَلْقَهُ، مَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ، مُوهِمًا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ.

= في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات.

وبمثل ذلك ردّ الحافظ ابن حجر في «النكت» ٢/٦٠٦ فقال: «لكن الاستدلال بأن الحكم للواصل دائمًا على العموم من صنيع البخاري في هذا الحديث الخاص ليس بمستقيم؛ لأن البخاري لم يحكم فيه بالاتصال من أجل كون الوصل زيادة، وإنما حكم عليه بالاتصال لمعانٍ أخرى رجحت عنده حكم الموصول».

وقد بين الحافظ ابن حجر تلك المعاني والقرائن التي لأجلها رجح البخاري الوصل على الإرسال، كما دلَّل الحافظ على كلامه وزاده وضوحًا بحالات تعارض فيها الوصل والإرسال ورجّح فيها البخاري الإرسال لا الوصل. انظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٢/٦٠٧ ـ ٦٠٨.

وَصُورَتُهُ: أَنْ يَقُولَ: «قَالَ فُلَانٌ»، أَوْ «عَنْ فُلَانٍ»، وَلَا يَقُولُ: «حَدَّثَنا فُلانٌ» وَلَا «أَخبَرَنَا»، فَهَذَا مَكْرُوهٌ ذَمَّهُ أَكْثَرُ العُلَمَاءِ، وَجَعَلَهُ بَعْضُهُم مَجْرُوحًا بِذَلِكَ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ.

والصَّحِيحُ أَنَّ مَا رَواهُ المُدَلِّسُ بِلَفْظٍ مُحْتَمِلٍ لَمْ يُبَيِّنْ فِيهِ السَّمَاعَ والاتِّصَالَ حُكْمُهُ حُكْمُ المُرْسَلِ وَأَنْوَاعِهِ، وَمَا بَيَّنَ فِيهِ الاتِّصَالَ نَحْوُ «سَمِعْتُ» أَوْ «حَدَّثَنَا» وَأَشْبَاهِهِمَا فَهُوَ مَقْبُولٌ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ حَدِيثِ هَذَا الضَّرْبِ كَثِيرٌ كَقَتَادَةَ والأَعْمَشِ والسُّفيَانَيْنِ وَهُشَيْم بنِ بَشِيرٍ وَغَيْرِهِم.

وَهذَا الحُكْمُ أَجْرَاهُ الشَّافِعِيُّ[١] فِيمَنْ عَرَفْنَاهُ دَلَّسَ مَرَّةً.

الثاني: تَدْلِيسُ الشُّيوخِ، وَهُوَ أَنْ يَرْوِيَ عَنْ شَيْخٍ حدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ فيُسَمِّيَهُ أَوْ يَكْنِيَهُ/أَوْ يَنْسِبَهُ [بِمَا لَا يُعْرَفُ] كَيْ لَا يُعْرَفَ. [٢٣]

فَأَمْرُهُ أَخفُّ، فَعَلَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ المُصَنِّفِينَ مِنْهم أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ[٢]، وَيَخْتَلِفُ الحَالُ فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ بَحَسَبِ الغَرَضِ الحَامِلِ عَلَيْهِ، فَقَدْ يُغَبِّي شَيْخَهُ لِكَونِهِ غَيْرَ ثِقَةٍ أَوْ أَصْغَرَ مِنْهُ سِنًّا، أَوْ مُتَأَخِّرَ الوَفَاةِ قَدْ شَارَكَهُ فِي السَّمَاعِ مِنْهُ جَمَاعَةٌ دُونَهُ، أَوْ كَونهُ كَثِيرَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، فَلَا يُحِبُّ الإِكْثَارَ مِنْ ذِكْرِ شَخْصٍ وَاحِدٍ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، واللهُ تَعالَى أَعْلَمُ.

---

(١) انظر: «الرسالة» ١/ ٣٥١.

(٢) تَفَنُّنًا وليس تَكَثُّرًا، انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٧٦.

النَّوْعُ الخَامِسُ: الشَّاذُّ

قَالَ الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه: «الشَّاذُّ أَنْ يَرْوِيَ الثِّقَةُ حَدِيثًا يُخَالِفُ مَا رَوَى النَّاسُ»(١)، وَقَالَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «هُوَ الَّذِي يَتَفَرَّدُ بِهِ ثِقَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ بِمُتَابِعٍ لِذَلِكَ الثِّقَةِ»، وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الخَلِيلِيُّ: «الَّذِي عَلَيْهِ حُفَّاظُ الحَدِيثِ أَنَّ الشَّاذَّ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِسْنَادٌ وَاحِدٌ يَشُذُّ بِذَلِكَ شَيْخٌ، ثِقَةً كَانَ أَوْ غَيْرَ ثِقَةٍ، فَمَا كَانَ مِنْ غَيْرِ ثِقَةٍ فَمَتْروكٌ لا يُقْبَلُ، وَمَا كَان عَنْ ثِقَةٍ يُتَوَقَّفُ فِيهِ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ»(٢).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ(٣): مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ لَا إِشْكَالَ فِي عَدَمِ قَبُولِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ الآخَرانِ لَيْسَ عَلَى الإِطْلَاقِ، فَإِنَّهُ قَدْ خُرِّجَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَحَادِيثُ مِمَّا يَتَفَرَّدُ بِهِ العَدْلُ الضَّابِطُ، مِنْهَا: حَدِيثُ الأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ(٤)، تَفَرَّدَ بِهِ عُمَرُ رضي الله عنه عَنْ

---

(١) رواه عنه ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» ص٢٣٣، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص١١٩، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» ١/ ١٤٣، والخطيب البغدادي في «الكفاية» ص٢٢٣.

(٢) «الإرشاد» للخليلي ١/ ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٣) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٧٨ ـ ٧٩.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (١٩٠٧)، وأبو داود في «سننه»، حديث (٢٢٠١)، والترمذي في «جامعه»، حديث (١٦٤٧)، والنسائي في «سننه»، حديث (٧٥)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٤٢٢٧)، وغيرهم من حديث عمر رضي الله عنه مرفوعًا.

النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ تَفَرَّدَ بِهِ عَلْقَمَةُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ عُمَرَ، ثُمَّ عَنْ عَلْقَمَةَ مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ عَنْه يَحْيَى بنُ سعيدٍ عَلَى الصَّحيحِ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ.

وَمِنْها حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بنِ دِينارٍ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهى عَنْ بَيْعِ الوَلَاءِ وَهِبَتِهِ[1].

تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللهِ بنُ دينارٍ.

وَقَالَ مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ: «لِلْزُّهْرِيِّ نَحْوُ تِسْعينَ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ لا يُشَارِكُهُ فِيهَا أَحَدٌ بِأَسَانِيدَ جِيَادٍ»[2]، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ مَا ذَكَرَاهُ لَيْسَ عَلَى الإِطْلَاقِ، بَلْ يُقَالُ: إِنْ كَانَ مَا انْفَرَدَ بِهِ مُخَالِفًا لِمَا رَوَاهُ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالحِفْظِ لِذَلِكَ وَأَضْبَطُ كَانَ شَاذًّا مَرْدُودًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا فَإِنْ كَانَ عَدْلًا مَوْثُوقًا بِحِفْظِهِ وَإِتْقَانِهِ قُبِلَ مَا انْفَرَدَ بِهِ وَكَانَ صَحِيحًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْثُوقًا بِحِفْظِهِ لِذَلِكَ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ بَعِيدٍ مِنْ دَرَجَةِ الحَافِظِ الضَّابِطِ كَانَ حَسَنًا، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْ ذَلِكَ رَدَدْنَاه، وَكَانَ مِنْ قَبِيلِ الضَّعِيفِ المُنْكَرِ، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٢٥٣٥)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (١٥٠٦).

(٢) «صحيح مسلم» ٣/١٢٦٨، عقب حديث (١٦٤٧).

النَّوْعُ السَّادِسُ: المُنْكَرُ

ذَكَرَ الحَافِظُ أَحْمَدُ بنُ هَارُونَ البَرْدِيجِيُّ[١]: أَنَّه الحديثُ الّذِي يَتَفَرَّدُ بِهِ الرَّجُلُ وَلَا يُعْرَفُ مَتْنُهُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ، لَا مِنَ الوَجْهِ الّذِي رَوَاهُ مِنْهُ، وَلَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ.

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «الصَّوابُ فِيهِ التَّفْصِيلُ المُتَقَدِّمُ فِي الشَّاذِّ، فَإِنَّهُ بِمَعْنَاهُ»[٢].



(١) انظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب ٢/٦٥٣، و«علوم الحديث» لابن الصلاح ص٧١.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٨٠.

البَابُ الرَّابِعُ

فِي الاعْتِبَارِ، والمُتَابَعَةِ، وَالشَّاهِدِ، وَزِيَادَةِ الثِّقَةِ، والأَفْرادِ

وَفِيهِ أَنْوَاعٌ:

الأَوَّلُ: فِي الاعْتِبارِ، وَالمُتَابَعَةِ، وَالشَّاهِدِ

[٢٤] مِثَالُهُ(١): أَنْ يَرْوِيَ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ/ حَدِيثًا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُنْظَرُ هَلْ رَوَاهُ ثِقَةٌ غَيْرُ أَيُّوبَ عَنْ ابنِ سِيرِينَ؟ فَإِنْ وُجِدَ ذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ لِلْخَبَرِ أَصْلًا يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَهَذِهِ أَعْلَى المُتَابَعَاتِ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ نُظِرَ هَلْ ثِقَةٌ غَيْرُ ابنِ سِيرِينَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ فَإِنْ وُجِدَ فَهِيَ أَيْضًا مُتَابَعَةٌ دُونَ الأُولَى، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ، نُظِرَ هَلْ صَحَابِيٌّ غَيْرُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَإِنْ وُجِدَ فَهِيَ أَيْضًا مُتَابَعَةٌ وَلَكِنَّها دُونَ الأُولَيَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يُرْوَ ذَلِكَ الحديثُ أَصْلًا لَكِن رُوِيَ حَدِيثٌ آخَرَ بِمَعْنَاهُ فَذَلِكَ يُسَمَّى الشَّاهِدَ مِنْ غَيْرِ مُتَابَعَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُرْوَ حَدِيثٌ قَطُّ بِمَعْنَاهُ فَهُوَ الفَرْدُ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

وَإِذَا قَالُوا فِي مِثْلِ هَذَا: انْفَرَدَ بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَتَفَرَّدَ بِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ابنُ سِيرِينَ، وَتَفَرَّدَ بِهِ عَنْ ابنِ سِيرِينَ أَيُّوبُ، وتفَرَّدَ

---

(١) ذكره ابن حبان في «صحيحه» ـ كما في الإحسان ـ ١/ ١١٧ ـ ١١٨.

بِهِ عَنْ أَيُّوبَ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، كَانَ فِي ذَلِكَ إِشْعَارٌ بِانْتِفَاءِ وُجُوهِ المُتَابَعَاتِ، وَقَدْ يَدْخُلُ فِي بَابِ المُتَابَعَةِ والاسْتِشْهادِ رِوَايَةُ مَنْ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَحْدَهُ، وَفِي صَحِيحِ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ جَمَاعَةٌ مِنَ الضُّعَفَاءِ ذَكَرَاهُم فِي المُتَابَعَاتِ والشَّوَاهِدِ، واللهُ أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّانِي: زِيَادَةُ الثِّقَةِ

مَذْهَبُ الجُمْهورِ مِنَ الفُقَهاءِ والمُحَدِّثِينَ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ إِذَا انْفَرَدَ بِها، سَواءً كَانَتْ الزِّيادَةُ مِمَّنْ رَوَاهُ نَاقِصًا عَنْها أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، **وَيتَبَيَّنُ ذَلِك بِثَلاثَةِ أَقْسَامٍ:**

الأَوَّل: أنْ يَكُونَ مَخَالِفًا لِمَا رَوَاهُ سَائِرُ الثِّقَاتِ.

الثَّاني: أَنْ لَا يَكُونَ فِيها مُخَالَفَةٌ أَصْلًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُها فِي نَوْعِ الشَّاذِّ.

الثَّالِثُ: مَا بَيْنَهُما.

وَمِثَالُه: مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ المُسْلِمِينَ**»[1]. تَفَرَّدَ مَالِكٌ مِنْ بَيْنِ

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ»، حديث (٦٢٧)، عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا، ومن طريقه البخاري في «صحيحه»، حديث (١٥٠٤)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٩٨٤)، وأبو داود في «سننه»، حديث (١٦١١)، والترمذي في «جامعه»، حديث (٦٧٦)، والنسائي في =

الثِّقَاتِ بِزِيادَةِ قَوْلِهِ: «مِنَ المُسْلِمِينَ» فاحْتَجَّ بِهَا الشَّافِعِيُّ وأَحْمَدُ»[١].

وَحَدِيثُ: «**جُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ مَسْجِدًا وجُعِلَتْ تُربَتُها لنا طَهُورًا**». انْفَرَد بِهذِهِ الرِّوَايةِ أَبُو مَالِكٍ سَعْدُ بنُ طَارِقٍ الأَشْجَعِيُّ[٢]، وَسَائِرُ الرِّوَايَاتِ: «**جُعِلَتْ لَنَا الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا**»[٣].

فَفِي هَذَا مُشَابَهَةٌ لِلْقِسْمِ الأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَا رَوَاهُ الجَمَاعَةُ عَامٌّ، وَمَا رَوَاهُ المُتَفَرِّدُ بِالزِّيَادَةِ خَاصٌّ، وَتِلْكَ مُخَالَفَةٌ يَخْتَلِفُ الحُكْمُ بِهَا.

وَفِيه أَيْضًا مُشَابَهَةٌ لِلْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُما، وَكَذَا الوَصْلُ مَعَ الإِرْسَالِ بَيْنَهما مِنَ المُخَالَفَةِ نَحْوُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

= «سننه»، حديث (٢٥٠)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (١٨٢٦)، وغيرهم.

(١) هذه العبارة قالها الترمذي في «جامعه» عقب حديث (٦٧٦)، وقد شاحه في التمثيل بهذا الحديث النووي في «التقريب» ص١٥٨، حيث قال: «لا يصحّ التمثيل به، فقد وافق مالكًا عمر بن نافع، والضحّاك بن عثمان»، انتهى. ورواية الأول في «صحيح البخاري»، حديث (١٤٣٢)، والثاني في «صحيح مسلم»، حديث (٩٨٤).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»، حديث (٥٢٢).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٣٣٥)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٥٢١) من حديث جابر ﵁ مرفوعًا، والحديث رواه غير واحد من الصحابة.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الأَفْرَادُ

وَهُوَ عَلَى قِسْمَينِ:

الأَوَّلُ: مَا هُو فَرْدٌ مُطْلَقًا:

مِثْلُ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ وَاحِدٌ عَنْ وَاحِدٍ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مَرْدُودٍ وَغَيْرِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَوْعِ الشَّاذِّ.

الثَّانِي: مَا هُو فَرْدٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جِهَةٍ خَاصَّةٍ:

مِثْلُ مَا يُقَال فِيهِ: «تَفَرَّدَ أَهْلُ مَكَّةَ» أَوْ «أَهْلُ الشَّام» أَوْ «أَهْلُ الكُوفَةِ عَنْ غَيْرِهِم»، أَوْ «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ فُلانٍ غَيْرُ فُلَانٍ»، أَوْ «تَفَرَّدَ بِهِ البَصْرِيُّونَ عَن المَدَنِيِّينَ»، وَمَا أَشْبَهَهُ، فَلَيْسَ فِي شَيءٍ مِنْ هَذَا مَا يَقْتَضِي/ ضَعْفَ الحَدِيثِ، إِلَّا أَنْ يُطْلِقَهُ [٢٥] مُطْلِقٌ عَلَى مَا لَمْ يَرْوِهِ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَوْ مِنْ البَصْرِيِّينَ وَيُضِيفَهُ إِلَيْهِم، كَمَا يُضَافُ فِعْلُ الوَاحِدِ مِنَ القَبِيلَةِ إِلَيْها مَجَازًا، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ القِسْمِ قَبْلَهُ، واللهُ أَعْلَمُ.



البابُ الخَامِسُ

فِي المُعَلَّلِ، والمُضْطَّرِبِ، والمُدْرَجِ، والمَوْضُوعِ، والمَقْلُوبِ

وَفِيه أَنْوَاعٌ:

الأَوَّل: المُعَلَّلُ

وَهُوَ الحَدِيثُ الّذِي اطُّلِعَ فِيه عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا.

قَالَ الخَطِيبُ: «السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الحَدِيثِ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَاف رُوَاتِهِ، وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانَتِهِمْ مِنَ الحِفْظِ ومَنْزِلَتِهِم مِنَ الإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ»[1].

وَقَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «يُسْتَعَانُ عَلَى إِدْرَاكِها بِتَفَرُّدِ الرَّاوِي وَمُخَالَفَةِ غَيْرِه لَهُ، مَعَ قَرَائِنَ تَنضمُّ إِلَى ذَلِكَ تُنَبِّهُ العَارِفَ بِهَذَا الشَّأْنِ عَلَى إِرْسَالٍ فِي المَوْصُولِ، أَوْ وَقْفٍ فِي المَرْفُوعِ، أَوْ دُخُولِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ وَهَمِ وَاهِمٍ لِغَيْرِ ذَلِكَ، بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ فَيَحْكُمُ بِهِ أَوْ يَتَرَدَّدُ فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ الحُكْمِ بِصِحَّةِ مَا وُجِدَ ذَلِكَ فِيهِ»[2].

وَوُقُوعُ العِلَّةِ فِي الإِسْنَادِ أَكْثَرُ مِنْ وُقُوعِها فِي المَتْنِ.

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢٩٥.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٩٠.

ثُمَّ مَا يَقَعُ فِي الإِسْنَادِ قَدْ يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الإِسْنَادِ والمَتْنِ جَمِيعًا، كَمَا فِي التَّعْلِيلِ بِالإِرْسَالِ وَالوَقْفِ.

وَقَدْ يَقْدَحُ فِي الإِسْنَادِ خَاصَّةً، وَمِثَالُه: مَا رَوَاهُ يَعْلَى بنُ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ سُفْيانَ الثَّورِيِّ، عَنْ عَمْرِو بنِ دِينَارٍ، عَنْ ابنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ**»[1].. الحديث، فَهَذَا مُتَّصِلٌ بِنَقْلِ العَدْلِ عَنْ العَدْلِ، وَهُوَ مَعْلُولُ الإِسْنَادِ، وَمَتْنُهُ صَحِيحٌ[2]، والعِلَّةُ فِي قَوْلِهِ: «عَنْ عَمْرِو بنِ دِينَارٍ»، وَإِنَّما هُوَ «عَبْدُ اللهِ بنُ دِينَارٍ» هَكَذا رَوَاهُ الأَئِمَّةُ مِنْ أَصْحَابِ سُفْيانَ عَنْهُ.

وَمِثَالُ العِلَّةِ فِي المَتْنِ: مَا انْفَرَدَ مُسْلِمٌ[3] بِإِخْرَاجِهِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مِنَ اللَّفْظِ المُصَرِّحِ بِنَفْيِ قِرَاءَةِ البَسْمَلَةِ، فَعَلَّلَهُ قَوْمٌ بِمَا رَوَاهُ الأَكْثَرُونَ، إِنَّمَا قَالُوا فِيهِ: «فَكَانُوا يَسْتَفْتِحونَ القِرَاءَةَ بِالحَمْد لِلّهِ رَبِّ العَالَمِينَ» مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْبَسْمَلَةِ، وَهُوَ الّذِي اتَّفَقَ البُخَارِيُّ[4] وَمُسْلِمٌ[5] عَلَى إِخْرَاجِهِ فِي الصَّحِيحِ، وَرَأَوا أَنَّ مَنْ رَوَاهُ بِاللَّفْظِ المَذْكُورِ رَوَاهُ بِالمَعْنَى الّذِي وَقَعَ لَهُ، فَفَهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «كَانُوا يَسْتَفْتِحونَ بِالحَمْدِ لِلَّهِ» كَانُوا لَا يُبَسْمِلُونَ،

---

(١) أخرجه بهذا الإسناد من طريق يعلى به ـ الطبراني في «المعجم الكبير» ١٢/٣٤٣، حديث (١٣٦٢٩).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٢١١٣)، وغيره، من طريق الثوري عبد الله بن دينار به.

(٣) «صحيح مسلم»، حديث (٣٩٩).

(٤) «صحيح البخاري»، حديث (٧٤٣).

(٥) «صحيح مسلم»، حديث (٣٩٩).

فَرَوَاهُ عَلَى مَا فَهِمَ، وَأَخْطَأَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ السُّوَرَةَ الَّتِي كَانُوا يَفْتَتِحُونَ بِها السُّوَرَ هِيَ الفَاتِحَةُ. وَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلْبَسْمَلَةِ، وَيَعْضُدُهُ مَا ثَبَتَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ الافْتِتَاحِ بِالتَّسْمِيَةِ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ فِيها شَيْئًا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ[١]، وَكَثِيرًا مَا يُعَلِّلُونَ الحَدِيثَ المَوْصُولَ بِالمُرْسَلِ إِذَا كَانَ إِسْنَادُ المُرْسَلِ أَقْوَى. وَسَمَّى التِّرمِذِيُّ النَّسْخَ عِلَّةً، واللهُ تَعَالى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّانِي: المُضْطَّرِبُ

وَهْوَ الَّذِي يَرْوِيه بَعْضُهُم عَلَى وَجْهٍ وَبَعْضُهُم عَلَى آخَرَ مُخَالِفٍ لَهُ، مَعَ تَسَاوِي الرِّوَايَتَيْنِ./ [٢٦]

أَمَّا إِنْ تَرَجَّحَتْ إِحْدَاهُما بِكَوْنِ رَاوِيها أَحْفَظَ أَوْ أَكْثَرَ مُلَازَمَةً لِلْمَرْوِيِّ عَنْهُ وَنَحْوِهِ، فَالحُكْمُ للرَّاجِحَةِ، وَلَا يُوصَفُ بِالمُضْطَّرِبِ.

والاضْطِّرَابُ مُوجِبٌ ضَعْفَ الحَدِيثِ لِإِشْعَارِهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَضْبِطْ.

وَقَدْ يَقَعُ فِي مَتْنِ الحَدِيثِ وَقَدْ يَقَعُ فِي الإِسْنَادِ، مِثَالُهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَة عَن النَّبِيِّ ﷺ فِي المُصلِّي: «**إِذَا لَمْ يَجِد عَصَا يَنْصِبُها بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَخُطَّ خطًّا**». رَواه بِشْرُ بنُ المُفَضَّلِ وَرَوْحُ بنُ القَاسِمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ أُمَيَّةَ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بنِ مُحَمَّدِ بنِ حُرَيثٍ، عَنْ جَدِّهِ حُرَيثٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[٢].

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» ١٢٦/٢٠، حديث (١٢٧٠٠).

(٢) رواية بشر بن المفضل أخرجها أبو داود في «سننه»، حديث (٦٨٩)، =

وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ[١] عَنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِي عَمْرِو بنِ حُرَيْثٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَفِيهِ مِنَ الِاضْطِّرَابِ غَيْرُ هَذَا.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: المُدْرَجُ

وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَذْكُرَ الصَّحَابِيُّ أَوْ مَنْ بَعْدَهُ عَقِيبَ مَا يَرْوِيهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، فَيَرْوِيهِ مَنْ بَعْدَهُ مَوْصُولًا بِالحَدِيثِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَتْنُ الحَدِيثِ عِنْدَ الرَّاوِي بِإِسْنَادٍ إِلَّا طَرَفًا مِنْهُ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُ بِإِسْنَادٍ ثَانٍ، فَيُدْرِجُهُ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ عَلَى الإِسْنَادِ الأَوَّلِ، وَيَرْوِي جَمِيعَهُ بِهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُدْرِجَ فِي مَتْنِ حَدِيثٍ بَعْضَ مَتْنِ حَدِيثٍ آخَرَ مُخَالِفٍ لِلْأَوَّلِ فِي الإِسْنَادِ.

= وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (٨١٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، حديث (٣٤٦٦)، ورواية روح بن القاسم أوردها البيهقي في «السنن الكبرى» عقب رواية بشر بن المفضل السابقة.

(١) رواه أحمد في «مسنده» ١٢/ ٣٥٤، حديث (٧٣٩٢)، وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (٨١١)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، حديث (٣٤٦٧)، وغيرهم.

الرَّابِعُ: أَنْ يَرْوِيَ الرَّاوِي حَدِيثًا عَنْ جَمَاعَةٍ بَيْنَهُم اخْتِلَافٌ فِي إِسْنَادِهِ، وَلا يَذْكُرُ الاخْتِلافَ، بَلْ يُدْرِجُ رِوَايَتَهُمْ عَلَى الاتِّفَاقِ. فَكُلُّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَعَمُّدُهُ.

مِثَالُ الأَوَّلِ: قَوْلُ ابنِ مَسْعُودٍ فِي حَدِيثِ التَّشَهُّدِ: «فَإِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ»[(١)]. رَوَاهُ أَبُو خَيْثَمَة زُهَيْرُ بنُ مُعَاوِيَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ ثَابتِ بنِ ثَوْبانَ، عَنْ الحَسَنِ بنِ الحُرِّ، عَن القَاسِمِ بنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ، وَأَدْرَجَاه فِي الحَدِيثِ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ ابنِ مَسْعودٍ لَا مِنْ كَلَامِ رَسولِ اللهِ ﷺ.

---

(١) رواه بوصل هذه الزيادة بحديث ابن مسعود أن النبي ﷺ علمه التشهد: أبو داود في «سننه»، حديث (٩٧٠)، والدارمي في «سننه»، حديث (١٣٤٧)، والدارقطني في «سننه» ٢/ ١٦٤، كلهم من حديث أبي خيثمة زهير بن معاوية به، وقد نبه الدارقطني على الإدراج.

ورواه ابن حبان في «صحيحه»، حديث (١٩٦٢) بفصل هذه الزيادة وإسنادها لابن مسعود رضي الله عنه.

وقد أشار غير واحد من الحفاظ إلى أنها مدرجة كالدارقطني في «السنن» كما تقدم، وفي «العلل» ٥/ ١٢٨، رقم (٧٦٦)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٣٩، والخطيب في «الفصل» ١/ ١٠٦، وغيرهم، بل إن النووي في «خلاصة الأحكام» ١/ ٤٤٩ قال: «هذه الزيادة ليست في الصحيح اتفق الحفاظ على أنها مدرجة ليست من كلام النبي ﷺ، وإنما هي من كلام ابن مسعود».

مِثَالُ الثَّانِي: حَدِيثُ ابنِ عُيَيْنَةَ[١] وَزَائِدَةَ بن قُدَامَةَ[٢] عَنْ عَاصِمِ بنِ كُلَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بنِ حُجْرٍ فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ الله ﷺ، وَفِي آخِرِهِ: «أَنَّهُ جَاءَهُم فِي الشِّتَاء فَرَآهُم يَرْفَعُونَ أَيْديهِم مِنْ تَحْتِ الثِّيَابِ»، والصَّوَابُ رِوَايَةُ مَنْ رَوَى عَنْ عَاصِمِ بنِ كُلَيْبٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ صِفَةَ الصَّلاةِ خَاصَّةً، وَفَصَلَ ذِكْرَ رَفْعِ الأَيْدِي عَنْهُ، فَرَوَاه عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الجَبَّارِ بنِ وَائِلٍ، عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ.

مِثَالُ الثَّالِثِ: رِوَايَةُ سَعِيدِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ[٣]، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا تَنَافَسُوا**». فَقَوْلُه: «**وَلَا تَنَافَسُوا**». أَدْرَجَهُ ابنُ أَبِي مَرْيَم مِنْ مَتْنِ حَدِيثٍ آخَرَ، رَوَاهُ مَالِكٌ[٤]

---

(١) أخرجه الشافعي في «مسنده»، حديث (٨٥٢)، والحميدي في «مسنده»، حديث (٨٨٥)، والنسائي في «سننه»، حديث (١١٥٩)، والدارقطني في «سننه» ٢/ ٤٢، حديث (١١٢٠)، والخطيب في «الفصل» ١/ ٤٢٧، وغيرهم.

(٢) أخرجه من طريق زائدة به: أحمد في «مسنده» ٣١/ ١٦٠، حديث (١٨٨٧٠)، والبخاري في «رفع اليدين» ص١١، وأبو داود في «سننه»، حديث (٧٢٧)، والنسائي في «سننه»، حديث (٨٨٩): «وليس في آخره زيادة أنه جاءهم في الشتاء...»، والدارمي في «مسنده»، حديث (١٣٥٧)، وابن حبان في «صحيحه»، حديث (١٨٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» ٢٢/ ٣٥، حديث (٨٢)، والخطيب في «الفصل» ١/ ٤٢٧ وغيرهم.

(٣) أخرجها الخطيب في «الفصل للوصل» ٢/ ٧٣٩، وابن عبد البر في «التمهيد» ٦/ ١١٦.

(٤) في «الموطأ» ٢/ ٩٠٧، حديث (١٦١٦)، ومن طريقه البخاري في «صحيحه»، حديث (٦٠٦٦)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٢٥٦٣)، وغيرهما.

عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

مِثَالُ الرَّابِعِ: رِوَايَةُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ مَهْدِيٍّ[١]، وَمُحَمَّدِ بنِ كَثِيرٍ العَبْدِيِّ[٢]، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ والأَعْمَشِ وَوَاصِلٍ الأَحْدَبِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ ابنِ مَسْعودٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟.. الحَدِيثَ./ وَوَاصِلٌ[٣] إِنَّما رَوَاهُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابنِ مَسْعودٍ [٢٧] مِنْ غَيرِ ذِكْرِ عَمْرِو بنِ شُرَحْبِيلَ بَيْنَهُمَا.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: المَوْضُوعُ

وَهُوَ المُخْتَلَقُ، وَلَا تَحِلُّ رِوَايَتُهُ لِأَحَدٍ عَلِمَ حَالَهُ إِلَّا مَقْرُونًا بِبَيانِ وَضْعِهِ.

ويُعْرَفُ كَوْنُهُ مَوْضُوعًا بِإِقْرَارِ وَاضِعِهِ، أَوْ مِنْ حَالِ الرَّاوِي إِذَا كَانَ يَعْتَقِدُ جَوَازَهُ فِي التَّرْغِيبِ والتَّرْهِيبِ كَبَعْضِ الكَرَّامِيَّةِ[٤]، أَوْ مِنْ حَالِ المَرْوِيِّ أَيْضًا كَرَكَاكَةِ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ.

---

(١) أخرجها أحمد في «مسنده» ٧/ ٢٠٠، حديث (٤١٣١)، والترمذي في «جامعه»، حديث (٣١٨٢)، وقال: هذا حديث حسن غريب، والخطيب في «الفصل للوصل» ٢/ ٨١٩.

(٢) أخرجها الخطيب في «الفصل للوصل» ٢/ ٨٢٠.

(٣) رواية واصل أخرجها غير واحد منهم: أبو داود الطيالسي في «مسنده»، حديث (٢٦٤)، وأحمد في «مسنده»، ٧/ ٢٠٢، حديث (٤١٣٢)، والبخاري في «صحيحه»، حديث (٤٧٦١)، والترمذي في «جامعه»، حديث (٣١٨٣)، والنسائي في «سننه»، حديث (٤٠١٤)، وغيرهم.

(٤) **الكرّامية**: نسبة إلى محمد بن كرّام السجستاني (ت٢٥٥هـ) وهي طائفة مبتدعة تقول: الإيمان قول باللسان فقط، مجرّد عن عقد القلب وعمل الجوارح. انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٥٢٤.

وَأَعْظَمُ الوَاضِعِينَ ضَرَرًا قَوْمٌ يُنْسَبُون إِلَى الزُّهْدِ، وَضَعُوا أَحَادِيثَ احْتِسَابًا فِيمَا زَعَمُوا، فَقَبِلَها النَّاسُ مِنْهُم ثِقَةً بِهِم. ثُمَّ إِنَّ الوَاضِعَ قَدْ يَضَعُ كَلَامًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ وَيَرْوِيهِ، وَقَدْ يَأْخُذُهُ مِنْ عِنْدِ غَيْرِهِ.

وَمِنَ المَوْضُوعَاتِ الحَدِيثُ الطَّوِيلُ الَّذِي يُروَى عَن أُبيِّ بنِ كَعْبٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضْلِ القُرآنِ سُورةً فسُورَةً[1]، بَحَثَ بَاحِثٌ عَنْ مَخْرَجِهِ حَتَّى انْتَهى إِلَى مَنْ اعْتَرَفَ بِأَنَّهُ وَجَمَاعَةً وَضَعُوْه، وخُطِّئَ الوَاحِدِيُّ[2] فِي إِيدَاعِهِ تَفْسِيرَهُ.

النَّوْعُ الخَامِسُ: المَقْلُوبُ

وَهُوَ نَحْوُ حَدِيثٍ مَشْهُورٍ عَنْ سَالِمٍ، جُعِلَ عَنْ نَافِعٍ لِيَصِيرَ بِذَلِكَ غَرِيبًا مَرْغُوبًا فِيهِ.

وَكَذَلِكَ مَا رُوِيَ أَنَّ البُخَارِيَّ قَدِمَ بَغْدَادَ فَاجْتَمَعَ قَبْلَ مَجْلِسِهِ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيثِ، وَعَمَدُوا إِلَى مِئَةِ حَدِيثٍ،

---

(١) في «علوم الحديث» لابن الصلاح «سورة» بدون الفاء، والحديث رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» ١/ ٤٠.

(٢) أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، مفسّر عصره، صنف التفاسير الثلاثة: الوجيز والوسيط والبسيط (ت٤٦٨هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٣٣٩.

و«التفسير البسيط» ـ من البسط ـ أوسعها، وكلها مطبوعة، وحديث أبي بن كعب رضي الله عنه ـ الموضوع عليه ـ في فضائل السور ذكره الواحدي في «الوسيط» في أوائل السور ولم أره في «الوجيز» أو «البسيط».

فَقَلَبُوا مُتُونَها وَأَسَانِيدَهَا، فَجَعَلُوا مَتْنَ هَذا الإِسْنَادِ لِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَإِسْنَادَ هَذَا المَتْنِ لِمَتْنٍ آخَرَ، ثُمَّ حَضَرُوا مَجْلِسَهُ، وَأَلْقَوْهَا عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَغُوا مِنْ إِلْقَائِها الْتَفَتَ إِلَيْهِم فَرَدَّ كُلَّ مَتْنٍ إِلَى إِسْنَادِهِ، وَكُلَّ إِسْنَادٍ إِلَى مَتْنِهِ، فَأَذْعَنُوا لَهُ بِالفَضْلِ[١]، واللهُ أَعْلَمُ.

وَإِذْ تَمَّتْ أَنْواعُ الحَدِيثِ الضَّعِيفِ، **فَلْنَعْقُبْها بِذِكْرِ فَوَائِدَ**:

الأُولَى: إِذَا رَأَيْتَ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، فَلَكَ أَنْ تَقُولَ: هَذَا ضَعِيفٌ وَتَعْنِي بِهِ ضَعْفَ الإِسْنَادِ لَا ضَعْفَ المَتْنِ إِذَا حَكَمَ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ بِأَنَّهُ لَمْ يُرْوَ بِإِسْنَادٍ آخَرَ صَحِيحٍ، وَيَجُوزُ لَكَ أَنْ تَعْنِيَ بِهِ ضَعْفَ المَتْنِ إِذَا حَكَمَ إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ بِأَنَّهُ لَمْ يُرْوَ بِإِسْنَادٍ يَثْبُتُ بِهِ، أَوْ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَوْ نَحْوُ هَذَا مُفَسِّرًا أَوْجُهَ القَدْحِ فِيهِ.

الثَّانِيَةُ: يَجُوزُ التَّسَاهُل فِي الأَسَانِيدِ وَرِوَايَةُ مَا سِوَى المَوْضُوعِ مِنْ أَنْوَاعِ الأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ مِنْ غَيْرِ تَبْيِينِ ضَعْفِها فِي المَوَاعِظِ والقَصَصِ وَفَضَائِلِ الأَعْمَالِ دُونَ صِفَاتِ اللهِ تَعَالى، وَأَحْكَامِ الشَّريعةِ مِنَ الحَلَالِ والحَرَامِ وَغَيْرِهِما.

---

(١) أخرج القصة ابن عديّ في أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه ص٦٢، عن عدد من مشايخه، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٠ ـ ٢١)، وابن الجوزي في «الحث على حفظ العلم» ص٩١، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٤/ ٦٣، وغيرهم.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٣٦) حول جهالة شيوخ ابن عدي: «ولا تضر جهالة شيوخ ابن عدي، فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم».

الثَّالِثَةُ: إِذَا أَرَدْتَ رِوايَةَ الحَدِيثِ الضَّعِيفِ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ فَقُلْ: «رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَذَا»، أَوْ: «بَلَغَنَا عَنْهُ كَذَا»، أَوْ: «وَرَدَ عَنْهُ كَذَا»، وَلَا تَقُلْ: «قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَذا»، فَإِنَّ فِيهِ جَزْمًا وَلَا يَليقُ الجَزْمُ فِي الضَّعِيفِ، واللهُ تَعَالى أَعْلَمُ.



البَابُ السَّادِسُ

فِيمَن تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ وَمَنْ تُرَدُّ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ

وَهُوَ أَقْسَامٌ:

الأَوَّلُ: مَنْ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ

أَجْمَعَ جُمْهُورُ المُحَدِّثِينَ وَالفُقَهاءِ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيمَنْ/ يُحْتَجُّ بِرِوَايَتِهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ضَابِطًا لِمَا يَرْوِيهِ، [٢٨] وَتَفْصِيلُهُ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا بَالِغًا عَاقِلًا سَالِمًا مِنْ أَسْبَابِ الفِسْقِ وَخَوارِمِ المُروءَةِ، مُتَيَقِّظًا غَيْرَ مُغَفَّلٍ، حَافِظًا إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضَابِطًا لِكِتَابِهِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِنْ كَانَ يُحَدِّثُ بِالمَعْنَى اشْتُرِطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ عَالِمًا بِمَا يُحِيلُ المَعَانِي.

وَالعَدَالَةُ تَثْبُتُ بِتَنْصِيصِ مُعَدِّلِينَ، وَتَارَةً تَثْبُتُ بالاسْتِفَاضَةِ، كَعَدَالَةِ شُعْبَةَ، والسُّفيانَيْنِ، والأَوْزَاعِيِّ، واللَّيْثِ، وابنِ المُبَارَكِ، وَوَكِيعٍ، وَأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، ويَحْيَى بنِ مَعِينٍ، وعَلِيِّ بنِ المَدِينِيِّ، وَأَمْثَالِهِم، فَلَا يُسْأَلُ عَنْ عَدَالَةِ هَؤُلاءِ، وَإِنَّما يُسْأَلُ عَنْ عَدَالَةِ مَنْ خَفِيَ أَمْرُهُ عَلَى الطَّالِبِينَ.

وَتَوَسَّعَ الحَافِظُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ فَقَالَ: «كُلُّ حَامِلِ عِلْمٍ مَعرُوفِ العِنَايَةِ بِهِ فَهُوَ عَدْلٌ، مَحْمُولٌ فِي أَمْرِهِ أَبَدًا عَلَى العَدَالَةِ

حَتَّى يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ»(١).

وَيُعْرَفُ كَوْنُ الرَّاوِي ضَابِطًا بِأَنْ تُعْتَبَرَ رِوَايَاتُه بِرِوَايَاتِ الثِّقَاتِ المَعْرُوفِينَ بِالضَّبْطِ والإِتْقَانِ، فَإِنْ وُجِدَتْ مُوَافِقَةً وَلَوْ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى عُرِفَ كَوْنُهُ ضَابِطًا، وَإِنْ وُجِدَتْ كَثْرَةُ المُخَالَفَةِ لَهُم عُرِفَ اخْتِلَالُ ضَبْطِهِ وَلَمْ يُحْتَجَّ بِحَدِيثِهِ.

والتَّعْدِيلُ مَقْبُولٌ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ سَبَبِهِ عَلَى الصَّحِيحِ، بِخِلافِ الجَرْحِ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا مُفَسَّرًا لِيُنْظَرَ فِيهِ أَهُوَ جَرْحٌ أَمْ لَا؟

وَقَدْ احْتَجَّ البُخَارِيُّ بِجَمَاعَةٍ سَبَقَ الجَرْحُ لَهُم مِنْ غَيْرِهِ، كَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابنِ عَبَّاسٍ، وَإِسمَاعِيلَ بنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَاصِمٍ، وَعَلِيٍّ، وعَمْرِو بنِ مَرْزُوقٍ، وَغَيْرِهِم.

وَاحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِسُوَيْدِ بنِ سَعِيدٍ وَجَمَاعَةٍ اشْتُهِرَ الطَّعْنُ فِيهِم، فَإِنْ قِيلَ إِنَّمَا يَعْتَمِدُ النَّاسُ فِي جَرْحِ الرُّوَاةِ عَلَى الكُتُبِ التي صَنَّفَها أَئِمَّةُ الحَدِيثِ فِي الجَرْحِ، وَقَلَّ مَا يتَعَرَّضُونَ فِيها لِبَيَان السَّبَبِ، بَلْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى مُجَرَّدِ قَوْلِهِم فُلَان ضَعِيفٌ وَنَحْوِهِ، فَاشْتِرَاطُ بَيَانِ السَّبَبِ يُفْضِي إِلَى سَدِّ بَابِ الجَرْحِ فِي الأَغْلَبِ، قُلْنَا إِنْ لَمْ نَعْتَمِد ذَلِكَ فِي إِثْبَاتِ الجَرْحِ اعْتَمَدْنَاهُ فِي التَّوَقُّفِ عَنْ قَبُولِ حَدِيثِهِم؛ لِأَنَّهُ أَحْدَثَ عِنْدَنَا رِيبَةً فِيهِم يُوجِبُ مِثْلُها التَّوَقُّفَ، فَمَنْ زَالَتْ رِيبَتُهُ بِالبَحْثِ عَنْ حَالِهِ قَبِلْنا حَدِيثَهُ كَالذِي احْتَجَّ بِهِم البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

---

(١) انظر: «التمهيد» ١/ ٢٨.

وَإِذَا اجْتَمَعَ الجَرْحُ والتَّعْدِيلُ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ قُدِّمَ الجَرْحُ. وَيَثْبُتَانِ بِقَوْلِ وَاحِدٍ عَلَى الصَّحِيحِ.

وَإِذَا قَالَ العَدْلُ: «حَدَّثَنِي الثِّقَةُ» وَأَبْهَمَهُ كَانَ تَعْدِيلًا مِنْهُ لَهُ، وَقِيلَ: لَا، حَتَّى يُبَيِّنَهُ.

وَإِذَا رَوَى عَنْ رَجُلٍ وَسَمَّاهُ لَمْ تُجْعَلْ رِوَايَتُهُ تَعْدِيلًا عِنْدَ أَكْثَرِ العُلَمَاءِ.

القِسْمُ الثَّانِي: مَنْ تُرَدُّ رِوَايَتُهُ

وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الأُولَى: مَجْهُولُ العَدَالَةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ، فَإِنْ جُهِلَتْ فِي البَاطِنِ فَحَسْبُ فَقَدْ قَطَعَ بِقَبُولِها سُلَيْمُ بنُ أَيُّوبَ الرَّازِيُّ الشَّافِعِيُّ[١]، وَقَالَ: «لِأَنَّ أَمْرَ الأَخْبَارِ مَبْنِيٌّ عَلَى حُسْنِ الظَّنِّ بِالرَّاوِي»[٢].

أَمَّا مَجْهُولُ العَيْنِ فَقَد قَالَ الخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: «المَجْهُولُ عِنْدَ أَصْحَابِ الحَدِيثِ أَنْ يَقُولَ كُلُّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ العُلَمَاءُ وَلَمْ يُعْرَفْ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ رَاوٍ وَاحِدٍ، مِثْلُ عمرو ذِي مُرٍّ، وَجَبَّارٍ الطَّائِيِّ، وسَعِيدِ بنِ ذِي حُدَّانَ لَمْ يَرْوِ عَنْهُم غَيْرُ

---

(١) سُليم بن أيوب الرازي، أبو الفتح، الفقيه الشافعي، المتوفى سنة (٤٤٧هـ) غريقًا في بحر القلزم. انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٦٤٥.

(٢) قالها سليم الرازي في كتابه «التقريب»، كما في «البحر المحيط» للزركشي ٦/ ١٦٠.

أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، وَمِثْلُ جُرَيٍّ بنِ كُلَيْبٍ لَمْ يَرْوِ عَنْه إِلَّا قَتَادَةُ»[١]. / [٢٩]

قَالَ: «وَأَقَلُّ مَا تَرْتَفِعُ بِهِ الجَهَالَةُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْ الرَّجُلِ اثْنَانِ مِنَ المَشْهورِينَ بِالعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ العَدَالَةِ بِرِوايَتِهِمَا عَنْهُ»[٢].

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «وَقَدْ خَرَّجَ البُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ[٣] حَدِيثَ جَمَاعَةٍ لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ، مِنْهُم: مِرْدَاسُ الأَسْلَمِيُّ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا قَيْسُ بنُ أَبِي حَازِمٍ، وَخَرَّجَ مُسْلِمٌ[٤] حَدِيثَ قَوْمٍ كَذَلِكَ، مِنْهم: رَبِيعَةُ بنُ كَعْبٍ الأَسْلَمِيُّ، وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي سَلَمَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ مِنْهُما عَلَى أَنَّ الرَّاوِيَ يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مَجْهُولًا بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ»[٥].

الثَّانِيَةُ: المُبْتَدِعُ الّذِي لَا يُكَفَّرُ فِي بِدْعَتِهِ تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ عَنْ[٦] أَكْثَرِ العُلَمَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى بِدْعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ فِي [نُصْرَةِ] مَذْهَبِهِ، قَالَ الإِمَامُ أَبُو حَاتِم بنُ حِبَّانَ: «الدَّاعِيَةُ إِلَى البِدَعِ لَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ بِهِ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا

---

(١) انظر: «الكفاية» ص١٤٩.

(٢) المصدر السابق ص١٥٠.

(٣) انظر: «صحيح البخاري»، حديث (٤١٥٦)، وحديث (٦٤٣٤). وفيهما رواية مرداس التي أشار إليها في الأول موقوفة وفي الثاني مرفوعة.

(٤) انظر: «صحيح مسلم»، حديث (٤٨٩)، وفيه رواية ربيعة التي أشار إليها.

(٥) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص١١٣ ـ ١١٤.

(٦) كذا في الأصل وفي المقدمة: «عند»، وكلاهما صحيح.

قَاطِبَةً، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُم فِيهِ خِلَافًا»[١].

الثَّالِثَةُ: تُقْبَلُ رِوَايَةُ التَّائِبِ مِنَ الفُسُوقِ، ولا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبَدًا وَلَوْ تَابَ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ كَأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ[٢] وَأَبِي بَكْرٍ الحُمَيْدِيِّ[٣] شَيْخِ البُخَارِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّيْرَفِيُّ الشَّافِعِيُّ: «كُلُّ مَنْ أَسْقَطْنَا خَبَرَهُ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ بِكَذِبٍ وَجَدْنَاهُ عَلَيْهِ لَمْ نَعُدْ لِقَبُولِهِ بِتَوْبَةٍ تَظْهَرُ، وَمَنْ ضَعَّفْنَا نَقْلَهُ لَمْ نَجْعَلْهُ قَوِيًّا بَعْدَ ذَلِكَ»[٤]، وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا افْتَرَقَتْ فِيهِ الرِّوَايَةُ والشَّهَادَةُ.

وَقَالَ أَبُو المُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ: «مَنْ كَذَبَ فِي خَبَرٍ وَاحِدٍ وَجَبَ إِسْقَاطُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِهِ»[٥].

الرَّابِعَةُ: إِذَا رَوَى ثِقَةٌ عَنْ ثِقَةٍ حَدِيثًا، ثُمَّ قَالَ المَرْوِيُّ عَنه بَعْدَ ذَلِكَ: «مَا رَوَيْتُهُ»، أَوْ «كَذَبَ عَلَيَّ»، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، وَجَبَ رَدُّ الحَدِيثِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ جَرْحًا لِلرَّاوِي.

وَإِنْ قَالَ: «لَا أَعْرِفُهُ» أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، لَمْ يَجِبْ رَدُّهُ؛ لِأَنَّ

---

(١) انظر: «المجروحين» ٣/ ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) رواه عنه الخطيب في «الكفاية» ص١٩٠.

(٣) رواه عنه الخطيب في «الكفاية» ص١٩١.

(٤) قالها الصيرفي في شرحه لرسالة الشافعي كما في «علوم الحديث» لابن الصلاح» ص١١٦، وانظرها في: «شرح النووي على صحيح مسلم» ١/ ٤، وفي «التقييد والإيضاح» ص١٥١.

(٥) انظر: «قواطع الأدلة» ١/ ٣٤٥.

الـرَّاوِيَ ثِقَـةٌ جَـازِمٌ، والـمَـرْوِيَّ عَـنْـهُ بِـصَـدَدِ الـنِّـسْـيَـانِ وَلَا يَـرُدُّهُ بالِاحْتِمالِ، وَلِأَنَّ المَعْرُوفَ عِنْدَ جُمْهُورِ المُحَدِّثِينَ وَالمُتَكَلِّمِينَ أَنَّ مَنْ رَوى حَدِيثًا ثُمَّ نَسِيَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْقِطًا لِلْعَمَلِ بِهِ، وَقَدْ رَوَى كَثِيرٌ مِنَ الأَكَابِرِ أَحَادِيثَ نَسَوْها بَعْدَما حُدِّثُوا بِها عَمَّن سَمِعَها مِنْهُم، فَكَانَ أَحَدُهُم يَقُولُ: «حَدَّثَنِي فُلانٌ عَنِّي بِكَذَا وَكَذَا»، وَلِأَجْلِ أَنَّ الإِنْسَانَ مُعَرَّضٌ لِلنِّسْيَانِ، كَرِهَ بَعْضُ العُلَمَاءِ الرِّوَايَةَ عَنْ الأَحْياءِ، مِنْهُم الشَّافِعِيُّ[١] الإِمَامُ.

الخَامِسَةُ: قَالَ إِسْحَاقُ بنُ رَاهُويَه: «مَنْ أَخَذَ أَجْرًا عَلَى التَّحْدِيثِ لَا يُكْتَبُ عَنْهُ»[٢]، وَرُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ[٣] وَأَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ[٤] نَحْوُهُ.

وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ أَبُو نُعَيْمٍ الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ[٥]، وَعَلِيُّ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ المَكِّيُّ[٦].

السَّادِسَةُ: لَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ عُرِفَ بالتَّسَاهُلِ فِي سَمَاعِ الحَدِيثِ وَإِسْمَاعِهِ، كَمَنْ لا يُبالِي بِالنَّوْمِ فِي مَجْلِسِ السَّمَاعِ، وَكَمَنْ يُحَدِّثُ لَا مِنْ أَصْلٍ مُقَابَلٍ صَحِيحٍ، وَلَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ/ [٣٠]

---

(١) أخرجه عنه البيهقي في «مناقب الشافعي» ٢/٣٨، والخطيب في «الكفاية» ص٢٢٢، وابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» ٥٣/٣٦٣، وغيرهم.

(٢) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص٢٤١ بنحوه.

(٣) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص٢٤٠ و٢٤١.

(٤) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص٢٤١.

(٥) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص٢٤٣.

(٦) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص٢٤٤.

عُرِفَ بِقَبُولِ التَّلْقِينِ فِي الحَدِيثِ، وَلَا مَنْ كَثُرَتْ الشَّوَاذُّ وَالمَنَاكِيرُ فِي حَدِيثِهِ.

قَالَ ابنُ المُبَارَكِ[1] وَأَحْمَدُ بنُ حَنْبَل[2]: «مَنْ غَلِطَ فِي حَدِيثٍ وبُيِّنَ لَهُ غَلَطُهُ، فَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ، وَأَصَرَّ عَلَى رِوَايَتِهِ ذَلِكَ الحَدِيثَ، سَقَطَتْ رِوَايَاتُهُ وَلَمْ يُكْتَبْ عَنْهُ».

السَّابِعَةُ: تَعَذَّرَ فِي هَذَا العَصْرِ الوَفَاءُ بِجُمْلَةِ الشُّرُوطِ الّتِي تَقَدَّمَتْ فِي الرَّاوِي، فَلْنَكْتَفِ الآنَ بِكَوْنِهِ بَالِغًا مُسْلِمًا عَاقِلًا غَيْرَ مُتَظَاهِرٍ بِالفِسْقِ والسُّخْفِ، وَفِي ضَبْطِهِ بِوُجُودِ سَمَاعِهِ مُثْبَتًا بِخَطٍّ غَيْرِ مُتَّهَمٍ، وَبِرِوَايَتِهِ مِنْ أَصْلٍ مُوَافِقٍ لِأَصْلِ شَيْخِهِ.

قَالَ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ: «لِأَنَّ الأَحَادِيث الّتِي قَدْ صَحَّتْ أَوْ وَقَفَتْ بَيْنَ الصِّحَّةِ وَالسُّقْم قَدْ دُوِّنَتْ فِي الجَوَامِعِ الّتِي جَمَعَها أَئِمَّةُ الحَدِيثِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ شَيْءٌ مِنْها عَلَى جَمِيعِهِم لِضَمَانِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ حِفْظَهَا، فَمَنْ جَاءَ اليَوْمَ بِحَدِيثٍ لَا يُوجَدُ عِنْدَ جَمِيعِهِم لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، وَمَنْ جَاءَ بِحَدِيثٍ مَعْرُوفٍ عِنْدَهُمْ فَالّذِي يَرْوِيهِ لَا يَتَفَرَّدُ بِرِوَايَتِهِ، وَالحُجَّةُ قَائِمَةٌ بِحَدِيثِهِ بِرِوَايَةِ غَيْرِهِ، والقَصْدُ مِنْ رِوَايَتِهِ وَالسَّمَاعِ مِنْهُ أَنْ يَصِيرَ الحَدِيثُ مُسَلْسَلًا «بِحَدثَّنَا» «وَأَخْبَرَنا»، وَتَبْقَى هَذِهِ الكَرَامَةُ الّتِي خُصَّتْ بِهَا هَذِه الأُمَّةُ شَرَفًا لِنَبِيِّنَا المُصْطفَى ﷺ»[3].

---

(١) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص٢٢٧ بنحوه.

(٢) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص٢٢٨ بنحوه.

(٣) انظر: «علوم الحديث» ص١٢١.

القِسْمُ الثَّالِثُ: فِي الأَلْفَاظِ المُسْتَعْمَلَةِ فِي التَّعْدِيلِ والجَرْحِ

وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

المَسْأَلَةُ الأُولَى: فِي التَّعْدِيلِ:

وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ:

الأُولَى: إِذَا قَالُوا: ثِقَةٌ، أَوْ مُتْقِنٌ، أَوْ ثَبْتٌ، أَوْ حُجَّةٌ؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

الثَّانِيَةُ: إِذَا قَالُوا: صَدُوقٌ، أَوْ مَحَلُّهُ الصِّدْقُ، أَوْ لَا بَأْسَ بِهِ؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ.

الثَّالِثَةُ: إِذَا قَالُوا: شَيْخٌ؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ دُونَ الثَّانِيَةِ.

الرَّابِعَةُ: إِذَا قَالُوا: «صَالِحُ الحَدِيثِ» فَإِنَّهُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ لِلاعْتِبَارِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: فِي الجَرْحِ:

وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبَ أَيْضًا:

الأُولَى: إِذَا قَالُوا: «لَيِّنُ الحَدِيثِ»؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَيُنْظَرُ فِيهِ اعْتِبَارًا.

الثَّانِيَةُ: إِذَا قَالُوا: لَيْسَ بِقَوِيٍّ؛ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الأُولَى فِي كَتْبِ حَدِيثِهِ، إِلَّا أَنَّهُ دُونَهُ.

الثَّالِثَةُ: إِذَا قَالُوا: «ضَعِيفُ الحَدِيثِ»؛ فَهُوَ دُونَ الثَّانِي لَا يُطْرَحُ حَدِيثُهُ بَلْ يُعْتَبَرُ بِهِ.

الرَّابِعَةُ: إِذَا قَالُوا: «مَتْرُوكُ الحَدِيثِ»، «وَذَاهِبُ الحَدِيثِ»، أَوْ «كَذَّابٌ»، فَهُوَ سَاقِطُ الحَدِيثِ لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، قَالَ أَحْمَدُ بنُ صَالِحٍ: «لَا يُقالُ فُلانٌ مَتْرُوكٌ إِلَّا أَنْ يُجْمِعَ الجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ»(١).

قَالَ الخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: «أَرْفَعُ العِبَارَاتِ فِي أَحْوَالِ الرُّوَاةِ أَنْ يُقَالَ: حُجَّةٌ أَوْ ثِقَةٌ، وَأَدْوَنُها أَنْ يُقَالَ: كَذَّابٌ أَوْ سَاقِطٌ»(٢).

وَمِنْ أَلْفَاظِهِم الَّتِي لَمْ يَشْرَحُوها قَوْلُهم: «فُلَانٌ قَدْ رَوى النَّاسُ عَنْه»، «فُلَانٌ وَسَطٌ»، «فُلَانٌ مُقَارِبُ الحَدِيثِ»، «فُلَانٌ مُضْطَّرِبُ الحَدِيثِ»، «فُلَانٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ»،/ «فُلَانٌ مَجْهُولٌ»، [٣١] «فُلَانٌ لَا شَيْءَ»، «فُلَانٌ لَيْسَ بِذَاكَ»، أَوْ «فُلَان لَيْسَ بِذَاكَ القَوِيِّ»، وَهِيَ مَفْهُومَةٌ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَإِذَا قِيلَ: «فُلَانٌ فِيهِ أَوْ فِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ» فَهُوَ فِي الجَرْحِ أَقَلُّ مِنْ قَوْلِهِم: «فُلَانٌ ضَعِيفُ الحَدِيثِ»، وَقَوْلُهُم فِي التَّعْدِيلِ: «فُلَانٌ لَا بَأْسَ بِهِ» أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِم: «لَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا»، وَاللهُ تَعَالى أَعْلَمُ.



(١) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص١٨١.

(٢) «الكفاية» ص٥٩.

البَابُ السَّابِعُ

فِي أَقْسَامِ طُرُقِ نَقْلِ الحَدِيثِ وَتَحَمُّلِهِ

وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ.

وَلْنُقَدِّمْ عَلَى ذَلِكَ مُقَدِّمَةً، وَهُوَ أَنَّ مَنْ تَحَمَّلَ قَبْلَ الإِسْلَامِ أَوْ قَبْلَ البُلُوغِ، وَرَوَى بَعْدَهُ فَرِوَايَتُهُ جَائِزَةٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ زَمَانٍ يَصِحُّ فِيهِ سَمَاعُ الصَّغِيرِ، فَقَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: «إِذَا عَقَلَ وَضَبَطَ»[1]، وَقَالَ غَيْرُهُ: «إِذَا فَرَّقَ بَيْنَ البَقَرَةِ والحِمَارِ»[2].

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَحْدُودٌ بِخَمْسِ سِنِينَ، وَهُوَ الّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ المُتَأَخِّرِينَ مِنَ المُحَدِّثِينَ، فَيَكْتُبُونَ لابنِ خَمْسٍ: «سَمِع»، وَلِمَنْ لَمْ يَبْلُغْها: «حَضَرَ»، لِمَا رُوِيَ عَنْ مَحْمُودِ بنِ الرَّبِيعِ أَنَّهُ قَالَ: «عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابنُ خَمْسِ سِنِينَ مِنْ دَلْوٍ»[3].

---

(١) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص١١٣.

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص١١٨ عن موسى بن هارون.

(٣) رواه البخاري في «صحيحه»، حديث (٧٧)، وبوّب بباب: متى يصحّ سماع الصغير، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٣٣)، والنسائي في الكبرى حديث (٥٨٣٤)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٧٥٤)، وغيرهم.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الزُّبَيْرِيُّ[١]: «وَيُسْتَحَبُّ كَتْبُ الحَدِيثِ فِي العِشْرِين لِأَنَّها مُجْتَمَعُ العَقْلِ»، قَالَ: «وَأُحِبُّ أَنْ يَشْتَغِلَ دُونَها بِحِفْظِ القُرْآنِ والفَرَائِضِ»[٢].

وَقَالَ مُوسَى بنُ هَارُونَ: «أَهْلُ البَصْرَةِ يَكْتُبونَ لِعَشْرِ سِنِينَ، وَأَهْلُ الكُوفَةِ لِعِشْرِينَ، وَأَهْلُ الشَّامِ لِثَلاثِينَ»[٣].

القِسْمُ الأَوَّلُ مِن طُرُقِ نَقْلِ الحَدِيثِ ـ وَهُوَ أَرْفَعُها ـ: السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ

وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى إِمْلَاءٍ وَتَحْدِيثٍ، وَسَواءٌ كَانَ مِنْ حِفْظِهِ أَوْ مِنْ كِتَابِهِ، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذَا أَنْ يَقُولَ السَّامِعُ مِنْهُ: «حَدَّثَنا» وَ«أَخبَرَنَا» وَ«أَنْبَأَنا»، وَ«سَمِعْتُ فُلَانًا يَقُول»، وَ«قَالَ لَنَا فُلانٌ» وَ«ذَكَرَ لَنَا فُلانٌ».

قَالَ الخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: «وَأَرْفَعُ العِبَارَاتِ فِي ذَلِكَ: «سَمِعْتُ»، ثُمّ «حَدَّثَنَا» وَ«حَدَّثَنِي»، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ أَحَدٌ يَقُولُ: «سَمِعْتُ» فِي أَحَادِيثِ الإِجَازَةِ وَالمُكَاتَبَةِ، وَلَا فِي تَدْلِيسِ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ»[٤].

---

(١) هو: الزبير بن أحمد بن سليمان الأسدي البصري، أبو عبد الله الشافعي، المتوفى سنة (٣١٧هـ). انظر: «تاريخ بغداد» ٨/ ٤٧١.

(٢) انظر: «المحدّث الفاصل» ص١٨٧، و«الكفاية» ص١٠٦.

(٣) انظر: «المحدّث الفاصل» ص١٨٧، و«الكفاية» ص١٠٤.

(٤) انظر: «الكفاية» ص٤١٣.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ(١): وَيَتْلُو ذَلِكَ قَوْلُ: «أَخْبَرَنا» وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ، ثُمَّ يَتْلُوهُ: «أَنْبَأَنَا» و«نَبَّأَنَا» وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الاسْتِعْمَالِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «قَالَ لَنَا فُلَانٌ» وَ«ذَكَرَ لَنَا فُلَانٌ» فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ قَوْلِهِ: «حَدَّثَنا فُلَانٌ» غَيْرَ أَنَّهُ لَائِقٌ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ فِي الْمُذَاكَرَةِ.

وَأَوْضَعُ العِبَارَاتِ أَنْ يَقُولَ: «قَالَ فُلَانٌ» أَوْ «ذَكَرَ فُلَانٌ» مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ قَوْلِهِ: «لي» و«لنا»، وَنَحو ذَلِكَ.

القِسْمُ الثَّانِي: القِراءَةُ عَلَى الشَّيْخِ

وَأَكْثَرُ المُحَدِّثِينَ يُسَمُّونَها «عَرْضًا»، وَسَواءً كُنْتَ أَنْتَ القَارِئَ، أَوْ قُرِئَ عَلَيْكَ وَأَنْتَ تَسْمَعُ، أَوْ قَرَأْتَ مِنْ كِتَابٍ أَوْ مِنْ حِفْظِكَ، أَوْ كَانَ الشَّيْخُ يَحْفَظُ مَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ أَوْ لَا يَحْفَظُهُ، لَكِنْ يُمسِكُ أَصْلَهُ، أو يُمْسِكُهُ/مَنْ يُوثَقُ بِهِ دِينًا ومَعْرِفَةً، [٣٢] وَلَا خِلَافَ أَنَّها رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ، فَإِنْ أَمْسَكَهُ مَنْ لَا يُوثَقُ بِهِ، فَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ يَحْفَظُ ما [يُقْرَأُ] عَليه صَحَّ أَيْضًا وَإِلَّا فَلَا، واخْتَلَفُوا(٢) فِي القِرَاءَةِ عَلَى الشَّيْخِ هَلْ هِيَ مِثْلُ السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِهِ أَوْ أَرْجَحُ أَوْ دُونَهُ، فَقِيل: التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُما، مَذْهَبُ مُعْظَمِ عُلَمَاءِ

---

(١) انظر: «علوم الحديث» له ص١٣٤ ـ ١٣٦.

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص٢٥٩، و«الكفاية» للخطيب ص٣٩٢ ـ ٣٩٤، و«الإلماع» ص٧١.

الحِجَازِ، والكُوفَةِ[١]، ومَالِكٍ[٢] وَأَصْحَابِهِ وَأَشْيَاخِهِ مِنْ عُلَمَاءِ المَدِينَةِ، والبُخَارِيِّ[٣].

وَقِيلَ: هِيَ أَرْجَحُ، نُقِلَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وابنِ أَبِي ذِئْبٍ وَغَيرِهِمَا[٤].

والصَّحِيحُ تَرْجِيحُ السَّمَاعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ عَلَيْها، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ المَشْرِقِ[٥]. وَأَجْوَدُ العِبَارَاتِ عَنْها أَنْ تَقُولَ: «قَرَأْتُ عَلَى فُلَانٍ» أَوْ «قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ فَأَقَرَّ بِهِ»، وَيَتْلُوهُ «حَدَّثَنا فُلَانٌ قِرَاءَةً عَلَيْهِ»، وَ«أَخْبَرَنَا قِرَاءَةً عَلَيْهِ»، فَإِنْ أَطْلَقَ «حَدَّثَنا» وَ«أَخْبَرَنَا» مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولَ: «قِرَاءَةً عَلَيْهِ» فَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ فَذَهَبَ مُعْظَمُ الحِجَازِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ إِلَى جَوَازِهِ[٦]، وَبِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ وَمَالِكٌ وَسُفْيانُ بنُ عُيَيْنَةَ وَيَحْيَى بنُ إِسْمَاعِيلَ

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) في رواية عنه، انظر: «معرفة علوم الحديث» ص٢٥٩، و«الكفاية» ص٣٩٢.

(٣) قال البخاري في «صحيحه» في كتاب العلم، باب قول المحدّث حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، وقال لنا الحميدي: كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحدًا...، اهـ. انظر: «صحيح البخاري» قبل حديث (٦١)، وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١/ ١٤٤: إيراده ـ يعني: البخاري ـ قول ابن عيينة دون غيره دال على أنه مختاره.

(٤) انظر: «الكفاية» ص٤٠٠.

(٥) انظر: «الإلماع» ص٧٣.

(٦) انظر: «المحدث الفاصل» ص٤٢٨، و«الكفاية» ص٤٤٤، و«الإلماع» ص١٢٨.

القَطَّانُ، والبُخَارِيُّ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ(١) إِلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ «أَخْبَرَنا» وَمَنْعِ «حَدَّثَنا»، وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الحَدِيثِ، وَهُوَ الشَّائِعُ بَيْنَهُم، خَصَّصُوا القِسْمَ الأَوَّلَ بِحَدَّثَنَا لِإِشْعَارِهِ بِالنُّطْقِ وَالمُشَافَهَةِ. وَذَهَبَ ابنُ المُبَارَكِ وَيَحْيَى بنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَأَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ وَالنَّسَائِيُّ إِلَى المَنْعِ(٢) مِنْهُما جَمِيعًا.

فَوَائِدُ:

الأُولَى: إِذَا قَالَ القَارِئُ عَلَى الشَّيْخِ: «أَخْبَرَكَ فُلَانٌ» وَنَحْوهُ فَسَكَتَ الشَّيْخُ وَهُوَ فَاهِمٌ لِمَا قَالَ غَيْرُ مُنْكِرٍ لَهُ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَافٍ، وَأَنَّ سُكُوتَهُ عَلَى الوَجْهِ المَذْكُورِ يَتَنَزَّلُ مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ: «نَعَمْ» لِلْقَرَائِنِ الظَّاهِرَةِ، وَاشْتَرَطَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِقْرَارَ الشَّيْخِ مُطْلَقًا.

الثَّانِيَةُ: قَالَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «الّذِي أَخْتَارُهُ وَعَهِدْتُ عَلَيْهِ أَئِمَّةَ عَصْرِي أَنْ يَقُولَ الرَّاوِي فِي الّذِي يَأْخُذُهُ مِنَ المُحَدِّثِ لَفْظًا وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ: «حَدَّثَنِي فُلَانٌ»، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ قَالَ: «حَدَّثَنا»، وَفِيما قَرَأَهُ عَلَى المُحَدِّثِ: «أَخْبَرَنِي فُلَانٌ»، وَمَا قُرِئَ عَلَيْهِ وَهُوَ حَاضِرٌ: «أَخْبَرَنَا»»(٣).

---

(١) انظر: «المحدث الفاصل» ص٤٣١، و«الكفاية» ص٤٣٥، و«الإلماع» ص١٢٤، ١٢٥.

(٢) انظر: «الإلماع» ص١٢٥.

(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص٢٦٠.

اخْتَارَ ذَلِكَ البَيْهَقِيُّ(١)، وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ.

الثَّالِثَةُ: لَيسَ لَكَ فِيمَا تَجِدُهُ مِنَ الكُتُبِ المُؤَلَّفَةِ مِنْ رِوَايَاتِ مَنْ تَقَدَّمَكَ أَنْ تُبْدِلَ فِي نَفْسِ الكِتَابِ مَا قِيلَ فِيهِ: «أَخْبَرَنَا» بِحَدَّثَنَا، أَمَّا مَا سَمِعْتَهُ مِنْ لَفْظِ المُحَدِّثِ غَيْرَ مَوْضُوعٍ فِي كِتَابٍ فَفِي إِبْدَالِهِ خِلَافٌ.

الرَّابِعَةُ: اخْتُلِفَ فِي سَمَاعِ مَنْ يَنْسَخُ وَقْتَ القِرَاءَةِ. فَنَفَاهُ الإِمَامُ إِبْراهِيمُ الحَرْبِيُّ(٢)، وَأَبُو أَحْمَدَ بنُ عَدِيٍّ(٣) الحَافِظُ.

وَأَجَازَهُ مُوسَى بنُ هَارونَ الحَمَّالُ(٤)، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ/ [٣٣]: «كَتَبْتُ عِنْدَ عَارِمٍ(٥) وَهُوَ يَقْرَأُ»(٦).

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ المُبَارَكِ: أَنَّهُ قُرِئَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَنْسَخُ غَيْرَ مَا يُقْرَأُ عَلَيْهِ(٧).

وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ النَّاسِخُ يَمْتَنِعُ بِنَسْخِهِ عَنْ فَهْمِ مَا يُقْرَأُ بَطُلَ السَّمَاعُ، وَإِلَّا فَلَا.

---

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص١٤٣.

(٢) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص١٢٠.

(٣) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص١٢٠.

(٤) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص١٢٢.

(٥) هو: محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري الحافظ الثبت، المتوفى سنة (٢٢٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٢٦٥.

(٦) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص١٢٢.

(٧) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص١٢١.

وَإِذَا كَانَ الشَّيْخُ أَوْ السَّامِعُ يَتَحَدَّثُ، أَوْ كَانَ القَارِئُ سَرِيعَ القِرَاءَةِ، أَوْ يُهَيْنِمُ[١] بِحَيْثُ يُخْفِي بَعْضَ الكَلِمِ، أَوْ كَانَ السَّامِعُ بَعِيدًا عَنْ القَارِئِ، وَنَحوهُ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُعْفَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَنْ القَدْرِ اليَسِيرِ نَحْوِ الكَلِمَةِ وَالكَلِمَتَيْنِ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلشَّيْخِ أَنْ يُجِيزَ لِجَمِيعِ السَّامِعِينَ رِوَايَةَ جَمِيعِ الكِتَابِ، لِيَنْجَبِرَ مَا فَاتَ بِالإِجَازَةِ.

الخَامِسَةُ: إِذَا كَثُرَ الجَمْعُ فِي مَجَالِسِ المُحَدِّثِينَ وَتَعَذَّرَ سَمَاعُ المُمْلِي، فَهَلْ لِمَنْ يَسْمَعُ مِنَ المُسْتَمْلِي شَيْئًا أَنْ يَرْوِيَهُ مِنَ المُمْلِي أَمْ لَا؟

رُوِيَ عَنِ الأَعْمَشِ أَنَّهُ قَالَ: «كُنَّا نَجْلِسُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَتَتَّسِعُ الحَلْقَةُ، فَرُبَّما يُحدِّثُ بِالحَدِيثِ فَلَا يَسْمَعُهُ مَنْ تَنَحَّى عَنْهُ، فَيَسْأَلُ بَعْضُهُم بَعْضًا عَمَّا قَالَ، ثُمَّ يَرْوُونَهُ وَمَا سَمِعُوهُ مِنْهُ»[٢]. وَسَأَلَ رَجُلٌ حَمَّادَ بنَ زَيْدٍ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، فَقَالَ: «اسْتَفْهِمْ مَنْ يَليكَ»[٣].

وَعَنْ ابنِ عُيَيْنَةَ أَنَّ أَبَا مُسْلِمِ المُسْتَمْلِي قَالَ لَهُ: «إِنَّ النَّاسَ كَثِيرٌ لَا يَسْمَعُونَ»، قَالَ: «تَسْمَعُ أَنْتَ»؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: «فَأَسْمِعْهُم»[٤].

---

(١) **الهينمة**: القراءة الخفية. انظر: «لسان العرب»، مادة: (هنم).

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص١٢٩.

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص١٢٧.

(٤) المصدر السابق.

وَسَأَلَ خَلَفُ بنُ تَمِيم [زائِدَةَ] فِي مِثْلِ ذَلِكَ، قَال: «لَا تُحَدِّثْ إِلَّا بِمَا تَحْفَظُ بِقَلْبِكَ وَتَسْمَعُ أُذُنُكَ»[١]، وَكَانَ أَبُو نُعَيْمٍ لَا يَرَى أَنْ يَرْوِيَ مَا اسْتَفْهَمَهُ إِلَّا مِمَّنْ اسْتَفْهَمَهُ مِنْهُ[٢].

السَّادِسَةُ: يَصِحُّ السَّماعُ مِنْ لَفْظِ مَنْ هُوَ وَرَاء حِجَابٍ إِذَا عُرِفَ صَوْتُهُ، وَقِرَاءَةٌ عَلَيْه إِذَا عُرِفَ حُضورُه، وَيُعْتَمَدُ فِي مَعْرِفَةِ صَوْتِهِ وَحُضُورِهِ عَلَى خَبَرِ مَنْ يُوثَقُ بِهِ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: «إِذَا حَدَّثَكَ المُحَدِّثُ فَلَمْ تَرَ وَجْهَهُ فَلَا تَرْوِ عَنْهُ، فَلَعَلَّهُ شَيْطَانٌ تَصَوَّرَ فِي صُورَةٍ[٣] يقول: «ثنا» و«أنا»».

السَّابِعَةُ: مَنْ سَمِعَ مِنْ شَيْخٍ حَدِيثًا ثُمَّ قَالَ لَهُ: لَا تَرْوِهِ عَنِّي وَنَحْوُهُ، غَيْرَ مُسْنِدٍ ذَلِكَ إِلَى خَطَأٍ أَوْ شَكٍّ بَلْ قَالَ ذَلِكَ مَعَ الجَزْمِ بِأَنَّهُ رِوَايَتُهُ وَحَدِيثُهُ، فَذَلِكَ غَيْرُ مُبْطِلٍ لِرِوَايَتِهِ عَنْهُ، والله أَعْلَمُ.

القِسْمُ الثَّالِثُ: الإِجَازَةُ

وَهِيَ أَنْوَاعٌ:

الأَوَّلُ: أَنْ يُجِيزَ لِمُعَيَّنٍ فِي مُعَيَّنٍ، مثل أَنْ يَقُولَ: «أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي الكِتَابَ الفُلَانِيَّ، أَوْ مَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٣٨٥، والخطيب في «الكفاية» ص١٢٦، والقاضي عياض في «الإلماع» ص١٣٧، وابن العديم في «بغية الطلب» ٧/ ٣٣٤١.

(٢) انظر: «الكفاية» ص١٢٩.

(٣) كذا في الأصل، في مقدمة ابن الصلاح «صورته».

فَهْرَسَتِي هَذِهِ». فَهِي إِجَازَةٌ صَحِيحَةٌ يَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهَا عِنْدَ جَمَاهِيرِ العُلَماءِ مِنَ المُحَدِّثِينَ وَغَيْرِهم.

وَأَبْطَلَها جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيِّين مِنْهم: القَاضِي حُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدِ المَرْورُّوذِيُّ، وَالقَاضِي أَبُو الحَسَنِ[1] المَاوَرْدِيُّ وَقَطَعَ بِهِ فِي كِتَابِهِ «الحَاوِي»[2]، وَعَزَاهُ إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَا جَمِيعًا: «لَوْ جَازَتْ الإِجَازَةُ لَبَطَلَتْ الرِّحْلَةُ».

[٣٤] وَأَبْطَلَها/ مِنَ المُحَدِّثِينَ الإِمَامُ إِبْرَاهِيمُ بنُ إِسْحاقَ الحَرْبِيُّ[3]، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدٍ الأَصْبَهَانِيُّ[4] المُلَقَّبُ بِأَبِي الشَّيْخِ، وَالحَافِظُ أَبُو نَصْرٍ الوَائِلِيُّ السِّجْزِيُّ، وَقَالَ: «سَمِعْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ العِلْمِ يَقُولُونَ: قَوْلُ المُحَدِّثِ: «قَدْ أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي» تَقْدِيرُهُ: «أَجَزْتُ لَكَ مَا لَا يَجُوزَ فِي الشَّرْعِ»؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يُبِيحُ رِوَايَةَ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ»[5].

وَمَنْ قَالَ بِصِحَّتِها قَالَ: يَجِبُ العَمَلُ بِالمَرْوِيِّ بِهَا.

---

(١) في الأصل الحسين، والتصويب من مصادر الترجمة و«علوم الحديث» لابن الصلاح.

(٢) ١٦/ ٩٠.

(٣) انظر: «الكفاية» ص٤٥٣.

(٤) المصدر السابق ص٤٥٤.

(٥) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص١٥٢، وقد ذكر أبو طاهر الأصبهاني (ت٥٧٦هـ) في كتابه «الوجيز في ذكر المجاز والمجيز» ص٣٩، أن هذا الرأي لأبي وائل في التوقف، ثم قال أخيرًا بصحة الإجازة.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ(١): لَا يَجِبُ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى المُرْسَلِ.

وَهَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الإِجَازَةِ مَا يَقْدَحُ فِي اتِّصَالِ المَنْقُولِ بِهَا، وَفِي الثِّقَةِ بِهِ، واللهُ تَعالَى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّانِي: أَنْ يُجِيزَ لِمُعَيَّنٍ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ، مِثْل أَنْ يَقُولَ: «أَجَزْتُ لَكَ جَمِيعَ مَسْمُوعَاتِي»، وَيَجُوزُ ذَلِكَ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الأُولَى فِيما تَقَدَّمَ مِن الخِلَافِ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: أَنْ يُجِيزَ بِوَصْفِ العُمُومِ، مِثل أَنْ يَقُولَ: «أَجَزْتُ لِلْمُسْلِمينَ» أَوْ «لِمَنْ أَدْرَكَ زَمَانِي» وَمَا أَشْبَهَهُ، فَهَذِه اخْتَلَفَ فِيها مَنْ قَالَ بِجَوازِ الأُولَى، وَمِمَّنْ أَجَازَها الخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ(٢).

وَجَاءَ عَن الحَافِظِ ابنِ مَنْدَه أَنَّهُ قَالَ: «أَجَزْتُ لِمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»(٣).

وَجَوَّزَ القَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبَرِيُّ(٤) الإِجَازَةَ لِجَمِيعِ المُسْلِمِينَ مَنْ كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ الإِجَازَةِ.

---

(١) انظر: «الكفاية» ص٤٥٦.

(٢) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول» للخطيب ص٨٠، و«الكفاية» ص٤٤٩، و«الإلماع» ص٩٩.

(٣) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول» ص٨٠.

(٤) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول» ص٨٠، و«الإلماع» ص٩٨.

وَقَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «لَمْ نَسْمَعْ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، أَنَّهُ رَوَى بِهَذِهِ الإِجَازَةِ»[١]، والله سندي أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: الإِجَازَةُ لِلْمَجهولِ وَبِالمَجْهُولِ.

مِثَالُ الأَوَّلِ: أَنْ يُسَمِّيَ شَخْصًا وَيُجِيزَ لَهُ، وَفِي وَقْتِهِ جَمَاعَةٌ مُشْتَرِكُونَ مَعَهُ فِي اسْمِهِ، وَلَا يُعَيِّنُهُ مِنْهُم.

وَمِثَالُ الثَّانِي أَنْ تَقُولَ: أَجَزْتُ لِفُلَانٍ أَنْ يَرْوِيَ عَنِّي كِتَابَ «السُّنَنِ». وَلَا يُعَيِّنُهُ، وَهُوَ يَرْوِي جَمَاعَةً مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ، فَهَذِهِ إِجَازَةٌ فَاسِدَةٌ لَا فَائِدَةَ لَها.

بِخِلَافِ مَا لَوْ أَجَازَ لِجماعَةٍ مُسَمَّيْنَ مُعَيَّنِينَ بِأَنْسَابِهِم وَهُوَ غَيْرُ عَارِفٍ بِأَعْيَانِهِم، كَمَا فِي الاسْتِجَازَاتِ، فإنه لَا يَقْدَحُ. كَمَا لَا يَقْدَحُ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِ إِذَا حَضَرَ شَخْصُهُ فِي السَّمَاعِ مِنْهُ.

إِنَّما يَقْدَحُ لَوْ قَالَ: «أَجَزْتُ لِمَنْ شَاءَ فُلَانٌ»؛ فَقَدْ حَكَى الخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ عَنْ القَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ الطَّبَرِيِّ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ[٢]. وَحَكَى عَنْ أَبِي يَعْلَى بن الفَرَّاء الحَنْبَلِيِّ، وَأَبِي الفَضْلِ بنِ عَمْرُوسٍ المَالِكيِّ صِحَّتَها[٣]. وَهَؤُلاءِ الثَّلاثَةُ كَانُوا مَشَايِخَ مَذَاهِبِهِم فِي عَصْرِ الخَطِيبِ.

---

(١) «علوم الحديث» له ص١٥٥.

(٢) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول» ص٨٠، كما نقله القاضي عياض عنه في «الإلماع» ص١٠٣.

(٣) انظر: «الإجازة للمعدوم والمجهول» ص٨١.

وَلَوْ قَالَ: «أَجزْتُ لِمَنْ شَاءَ» فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ: «لِمَنْ يَشَاءُ فُلانٌ»، إِلَّا أَنَّ الجَهَالَةَ فِي هَذِهِ أَكْثَرُ لِتَعَلُّقِها بِمَشِيئَةِ مَنْ لَا يَنْحَصِرُ عَدَدُهُم، وَاللهُ تَعالَى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الخَامِسُ: الإِجَازَةُ لِلْمَعْدُومِ، مِثل أَنْ يَقُولَ: «أَجَزْتُ لِمَنْ يُولَدُ لِفُلانٍ»، فَهِيَ بَاطِلَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَدْ أَجَازَهَا الخَطِيبُ/أَبُو بَكْرٍ[١]، وَذَكَرَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا يَعْلَى بنَ الفَرَّاء [٣٥] وَأَبَا الفَضْلِ بنَ عَمْرُوسٍ يُجِيزَانِها، فَالظَّاهِرُ صِحَّتُها كَمَا فِي الوَقْفِ.

رُوِي عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ أَبِي دَاودَ السِّجِسْتَانِيِّ[٢] أَنَّهُ سُئِلَ الإِجَازَةَ، فَقَالَ: «أَجَزْتُ لَكَ وَلِأَوْلَادِكَ وَلِحَبَلِ الحَبَلَةِ»[٣]؛ يَعْنِي: الَّذِينَ لَمْ يُولَدُوا بَعْدُ.

أَمَّا الإِجَازَةُ لِلطِّفْلِ الَّذِي لَا يَصِحُّ سَمَاعُه فَهِي جَائِزَةٌ. قَالَ الخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: «رَأَيْنا كَافَّةَ مَشَايِخِنا يُجِيزُونَ لِلْأَطْفَالِ الغُيَّبِ عَنْهُم مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ مَبْلَغِ أَسْنَانِهِم، وَحَالِ تَمْيِيزِهِم»[٤]، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) أبو بكر ابن الحافظ الشهير أبي داود السجستاني. انظر: «تذكرة الحافظ» ٢/٧٦٧، و«لسان الميزان» ٣/٩٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ص٧٦، و«الكفاية» ص٤٦٥، و«الإلماع» ص١٠٥.

(٤) «الكفاية» ص٤٦٦.

النَّوْعُ السَّادِسُ: إجَازَةُ مَا لَمْ يَسْمَعْهُ المُجِيزُ لِيَروِيَهُ المُجَازُ لَهُ إِذَا سَمِعَه المُجِيزُ بَعْدَ ذَلِكَ.

رُوِيَ عَن القَاضِي عِيَاضٍ أَنَّهُ قَالَ: «هَذَا لَمْ أَرَ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ مِنْ المَشَايِخِ، وَرَأَيْتُ بَعْضَ المُتَأَخِّرِينَ يَصْنَعُونَهُ»[١]. قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «والصَّحِيحُ بُطْلانُ هَذِه الإِجَازَةِ»[٢]، وَعَلَى هَذَا يَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَرْوِيَ بِالإِجَازَةِ عَنْ شَيْخٍ أَجَازَ لَهُ جَمِيعَ مَسْمُوعَاتِهِ، مَثَلًا: أَنْ يَبْحَثَ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ الَّذِي يُرِيدُ رِوَايَتَهُ عَنْهُ مِمَّا سَمِعَهُ قَبْلَ تَارِيخِ الإِجَازَةِ.

أَمَّا إِنْ قَالَ: «أَجَزْتُ لَكَ أَنْ تَرْوِيَ عَنِّي مَا صَحَّ عِنْدَكَ مِنْ مَسْمُوعَاتِي»، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ حِينَئِذٍ مَا صَحَّ عِنْدَهُ حَالَ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ سَمِعَهُ قَبْلَ الإِجَازَةِ أَوْ بَعْدَهَا، واللهُ أَعْلَمُ.

النَّوْعُ السَّابِعُ: إِجَازَةُ المُجَازِ.

مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «أَجَزْتُ لَكَ مُجَازَاتِي، أَوْ رِوَايَةَ مَا أُجِيزَ لِي رِوَايَتُهُ»، فَالّذِي عَلَيه العَمَلُ أَنَّها جَائِزَةٌ، حَكَى ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الخَطِيبُ[٣] عَنْ الحَافِظِ أَبِي الحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ، وَالحَافِظِ أَبِي العَبَّاسِ المَعْرُوفِ بِابنِ عُقْدَةَ الكُوفِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

---

(١) انظر: «الإلماع» ص١٠٦.

(٢) «علوم الحديث» ص١٦١.

(٣) «الكفاية» ص٥٠٠.

وَجَاء عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ الحَافِظِ أَنَّهُ قَالَ: «الإِجَازَةُ عَلَى الإِجَازَةِ قَوِيَّةٌ جَائِزَةٌ»(١).

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَكَانَ الفَقِيهُ نَصْرُ بنُ إِبراهيمَ المَقْدِسِيُّ رُبَّما وَالَى فِي رِوَايَتِهِ بَيْنَ إِجَازَاتٍ ثَلَاثٍ»(٢).

وَيَنْبَغِي لِمَنْ يَرْوِي الإِجَازَةَ عَنْ الإِجَازَةِ أَنْ يَتَأَمَّلَ إِجَازَةَ شَيْخِ شَيخِهِ، فَإِنْ كَانَ صُورَتُها مَثَلًا: «أَجزْتُ مَا صَحَّ عِنْدَهُ مِنْ مَسْمُوعَاتِي»، فَرَأَى شَيْئًا مِنْ مَسْمُوعَاتِ شَيْخِ شَيْخِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْ شَيْخِهِ حَتَّى يَسْتَبِينَ أَنَّه مِمَّا كَانَ قَدْ صَحَّ عِنْدَ شَيْخِهِ كَوْنُهُ مِنْ مَسْمُوعَاتِ شَيْخِهِ الّذِي تِلْكَ إِجَازَتُهُ، واللهُ أَعْلَمُ.

فَائِدَةٌ:

يَنْبَغِي لِلْمُجيزِ إِذَا كَتَبَ إِجَازَتَهُ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِها، فَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ جَازَ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُجَازَ إِلَّا لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ لِمَسِيسِ حَاجَتِهِ إِلَيْها، وَبَالَغَ الحَافِظُ أَبُو عُمَرَ فَقَالَ: «الصَّحِيحُ أَنَّها لَا تَجوزُ إِلَّا لِمَاهِرٍ بِالصِّنَاعَةِ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ لَا يُشْكِلُ إِسْنَادُهُ»(٣). واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص١٦٢.

(٢) المصدر السابق ص١٦٣.

(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» ٢/ ٣٤٤.

[٣٦]

القِسْمُ الرَابِعُ: المُنَاوَلَةُ/

وَهِي تَنْقَسِمُ إِلَى مُنَاوَلَةٍ مَقْرُونَةٍ بِالإِجَازَةِ، وَإِلَى مُنَاوَلَةٍ مُجَرَّدَةٍ عَنْهَا.

فَالأُوْلَى: لَهَا صُوَرٌ.

مِنْها: أَنْ يَرْفَعَ الشَّيْخُ إِلَى الطَّالِبِ أَصْلَ سَمَاعِهِ، أَوْ فَرْعًا مُقَابَلًا بِهِ، ويَقُولَ لَهُ: «هَذَا سَمَاعِي أَوْ رِوَايَتِي عَنْ فُلانٍ فَارْوِهِ عَنِّي»، ثُمَّ يُمَلِّكُهُ إِيَّاهُ، أَوْ يَقُولَ: «انْسَخْهُ وَقَابِل بِهِ ثُمَّ رُدَّهُ إِلَيَّ». وَمِنْها: أَنْ يَجِيءَ الطَّالِبُ إِلَى الشَّيْخ بِكِتَابٍ مِنْ حَدِيثِهِ، فَيَعْرِضَهُ عَلَيْهِ، فَيَتَأَمَّلُهُ الشَّيْخُ وَهُوَ عَارِفٌ مُتَيَقِّظٌ، ثُمَّ يُعِيدُهُ إِلَيْهِ وَيَقُولُ لَهُ: «وَقَفْتُ عَلَى مَا فِيهِ وَهُوَ حَدِيثي عَنْ فُلانٍ فَارْوِهِ عَنِّي»، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

فَهاتَان الصُّورَتَان حَالَّتَانِ مَحَلَّ السَّمَاعِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَئِمَّةِ المُحَدِّثِينَ؛ مِنْهُم الزُّهْرِيُّ وَرَبِيعَةُ الرَّأْيِ وَيَحْيَى بنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ وَمَالِكُ بنُ أَنَسٍ مِنَ المَدَنِيِّينَ، وَمُجَاهِدٌ وَأَبو الزُّبَيْرِ، وابْنُ عُيَيْنَةَ مِنَ المَكِّيِّينَ، وَعَلْقَمَةُ وَإِبْراهِيمُ النَّخَعِيَّان والشَّعْبِيُّ مِنَ الكُوفِيِّينَ، وَقَتَادَةُ وَأَبُو العَالِيَةِ وَأَبُو المُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ مِن البَصْرِيِّينَ، وَابنُ وَهْبٍ وَابنُ القَاسِمِ وَأَشْهَبُ مِن المِصْرِيِّينَ، وَآخَرُونَ مِنَ الشَّامِيِّينَ وَالخُرَاسانِيِّينَ[١].

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ٢٥٧ ـ ٢٥٨، و«الكفاية» ص٤٦٦ ـ ٤٦٧، و«الإلماع» ص٧٩.

والصَّحِيحُ أَنَّهُما لَا تَحُلَّانِ مَحَلَّ السَّمَاعِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، والأَوْزَاعِيُّ، والبُويْطِيُّ، والمُزَنِيُّ، وأَبُو حَنِيفَةَ، وَسُفْيانُ الثَّورِيُّ، وأَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وابنُ المُبَارَكِ، وَيَحيَى بنُ يَحْيَى، وَإِسْحَاقُ بنُ رَاهُويَه، واخْتَارَهُ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الحَافِظُ[1].

وَمِنْها أَيضًا ـ إِلَّا أَنَّها دُونَ الأُولَيَيْنِ ـ: أَنْ يُنَاوِلَ الشَّيْخُ الطَّالِبَ كِتَابَهُ، وَيُجِيزَ لَهُ رِوَايَتَهُ عَنْهُ، ثُمَّ يُمْسِكهُ الشَّيْخُ عِنْدَهُ وَلَا يُمَكِّنهُ مِنْهُ، فَيَجُوزُ لِلطَّالِبِ رِوَايَتُهُ عَنْهُ إِذَا ظَفَرَ بِالكِتَابِ، أَوْ بِمَا هُوَ مُقَابَلٌ بِها.

ومنها: أَنْ يَأْتِيَ الطَّالِبُ إِلَى الشَّيْخِ بِكِتَابٍ أَوْ جُزْءٍ وَيَقُولَ: «هَذَا رِوَايَتُكَ فَنَاوِلْنِيهِ وَأَجِزْ لِي رِوَايَتَهُ»، فَيُجِيبُهُ إِلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْظُرَ فِيه وَيَتَحَقَّقَ رِوَايَتَهُ لِجَمِيعِهِ، فَإِنْ كَانَ الطَّالِبُ مَوْثُوقًا بِهِ مَعْرِفَةً وَدِينًا جَازَ وَإِلَّا فَلَا.

الثَّانِيَةُ: المُنَاوَلَةُ المُجَرَّدَةُ.

وَهُوَ أَنْ يُنَاوِلَهُ الكِتَابَ وَيَقُولَ: «هَذَا مِنْ حَدِيثِي أَوْ سَمَاعِي مِنْ فُلَانٍ»، وَلَا يُقَالُ: «ارْوِهِ عَنِّي» وَنَحْوُهُ.

قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ العُلَماءِ إِنَّها تَصِحُّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّها مُخْتَلَّةٌ لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِها.

وَقَدْ اخْتَلَفَ العُلَماءُ فِي عِبَارَةِ الرَّاوِي عَنِ المُنَاوَلَةِ

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص٢٥٩ ـ ٢٦٠.

المَقْرُونَةِ بِالإِجَازَةِ، فَأَطْلَقَ الزُّهْرِيُّ وَمَالِكٌ فِيها «حَدَّثَنا» وَ«أَخْبَرَنا» مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ لِأَنَّها كَالسَّمَاعِ عِنْدَهُمَا[1]، وَهُوَ لَائِقٌ بِمَذْهَبِ كُلِّ مَنْ وَافقَهُما مِمَّنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُه آنِفًا.

وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ العَمَلُ أَنْ يُقَيِّدَ فَيَقُولَ: «أَخبَرَنا أَوْ حَدَّثَنا مُناوَلَةً وَإِجازَةً»، وَ«أَخْبَرَنا مُناوَلَةً»، أَوْ «أَخْبَرَنَا إِجازَةً أَوْ «إِذْنًا» وَمَا أَشْبَهَهُ.

وَاصْطَلَحَ قَوْمٌ مِنَ المُتَأَخِّرِينَ عَلَى إِطْلَاقِ «أَنْبَأَنَا» فِي الإِجَازَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الوَلِيدِ بنِ بَكْرٍ الغُمْرِيِّ المَالِكِيِّ[2] صَاحِبِ «الوِجَازَةِ فِي الإِجَازَةِ».

[٣٧] وَقَالَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ الله: «الَّذِي أَخْتَارُه/ وَعَهِدْتُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مَشَايِخِي وَأَئِمَةِ عَصْرِي أَنْ تَقُولَ فِيمَا عَرَضَ عَلَى المُحَدِّثِ فَأَجَازَ لَهُ رِوَايَتَهُ شِفَاهًا: «أَنْبَأَنِي فُلَانٌ»، وَفِيمَا كَتَبَ إِلَيْهِ المُحَدِّثُ من مَدِينَةٍ وَلَمْ يُشَافِهْهُ بِالإِجَازَةِ: «كَتَبَ إِلَيَّ فُلَانٌ»»[3].

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ بنِ حَمْدانَ النَّيْسَابُورِيِّ[4] أَنَّهُ قَالَ:

---

(١) انظر: «المحدث الفاصل» ص٤٣٥، ٤٣٨، و«الكفاية» ص٤٧٠، ٤٧٥.

(٢) الوليد بن بكر بن مخلد بن أبي زياد الغمري، بالمعجمة المفتوحة، وقيل المضمومة، نسبة إلى الغمر بطن من غافق. انظر: «الأنساب» للسمعاني ١٠/ ٧٣ ـ ٧٤.

(٣) «معرفة علوم الحديث» ص٢٦٠.

(٤) هو: الإمام الحافظ أحمد بن حمدان بن علي الجبري النيسابوري (ت٣١١هـ). انظر: «تاريخ بغداد» ٤/ ١١٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٢٩٩.

«كُلَّما قَالَ البُخَارِيُّ: «قَالَ لِي فُلَانٌ»، فَهُوَ عَرْضٌ وَمُنَاوَلَةٌ»[١]، واللهُ أَعْلَمُ.

القِسْمُ الخَامِسُ: المُكَاتَبَةُ

وَهِيَ: أَنْ يَكْتُبَ الشَّيْخُ إِلَى الطَّالِبِ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِهِ بِخَطِّهِ أَوْ خَطِّ غَيْرِهِ، فَإِنْ قَرَنَهُ بِقَوْلِهِ: «أَجَزْتُ لَكَ مَا كَتَبْتُ بِهِ إِلَيْكَ» كَانَ كَالمُنَاوَلَةِ المَقْرُونَةِ بِالإِجَازَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ، وَإِنْ لَمْ يَقْرِنْهُ فَالمَشْهُورُ بَيْنَ أَهْلِ الحَدِيثِ إِجَازَةُ الرِّوَايَةِ بِها، وَكَثِيرًا مَا يُوجَدُ فِي مُصَنَّفَاتِهِم قَوْلُهُم: «كَتَبَ إِلَيَّ فُلَانٌ، قَالَ: حَدَّثَنا فُلَانٌ» وَالمُرَادُ بِهِ ذَلِكَ، وَهُوَ مَعْدُودٌ عِنْدَهُم فِي المُسْنَدِ المَوْصُولِ، ثُمَّ يَكْفِي فِي ذَلِكَ مَعْرِفَةُ المَكْتُوبِ إِلَيْهِ خَطَّ الكَاتِبِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ.

وَيَجُوزُ فِي الرِّوَايَةِ بِالمُكَاتَبَةِ إِطْلَاقُ «حَدَّثَنا» وَ«أَخْبَرَنا» عِنْدَ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ[٢] ومَنْصُورٍ[٣]، وَالمُخْتَارُ فِيها أَنْ يَقُولَ: «كَتَبَ إِلَيَّ فُلَانٌ، قَالَ: حَدَّثَنا فُلَانٌ بِكَذا» أَوْ يَقُولَ: «أَخْبَرَنِي بِهِ مُكَاتَبَةً» وَنَحْوُ ذَلِكَ.

---

(١) رواه الحاكم عن أبي عمرو عن أبيه أحمد بن حمدان، كما في «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٣٠٠.

وتعقبه الحافظ في «النكت على كتاب ابن الصلاح» ٢/ ٦٠١ حيث قال: «فيه نظر رأيت في «الصحيح» عدّة أحاديث قال فيها: قال لنا فلان وأوردها في تصانيف خارج «الجامع» بلفظ: حدثنا، ووجدت في الصحيح عكس ذلك».

(٢)(٣) أخرجه عنهما الخطيب في «الكفاية» ص٤٩٠، ٤٨١.

القِسْمُ السَّادِسُ: إِعْلامُ الرَّاوِي لِلطالِبِ بِأَنَّ هَذَا الحَدِيثَ أَوْ هَذَا الكِتَابَ سَمَاعُهُ مِن فُلَانٍ وَلَا يَقُولُ لَهُ: «ارْوِهِ عَنِّي»

فَهَذَا دُونَ المُنَاوَلَةِ المُجَرَّدَةِ لِخُلُوِّهِ عَنْ المُنَاوَلَةِ وَالإِجَازَةِ، حُكِي عَنْ ابنِ جُرَيْجٍ وطَائِفَةٍ مِنَ العُلَماءِ[1] جَوَازُ الرِّوَايَةِ بِهِ، وَقَطَعَ بِهِ ابنُ الصَّبَّاغِ الفَقِيهُ[2]. والصَّحِيحُ أَنَّهُ لا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ بِهِ، وَقَطَعَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ الطُّوسِيُّ الشَّافِعِيُّ[3].

القِسْمُ السَّابِعُ: الوَصِيَّةُ بِالكُتُبِ

وَهُوَ أَنْ يُوصِيَ الرَّاوِي بِكِتَابٍ يَرْوِيهِ عِنْدَ مَوْتِهِ أَوْ سَفَرِهِ لِشَخْصٍ. جَوَّزَ بَعْضُ السَّلَفِ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْهُ بِذَلِكَ، وَهُوَ بَعِيدٌ.

القِسْمُ الثَّامِنُ: الوِجَادَةُ

هِيَ مَصْدَرٌ لِوَجَدَ يَجِدُ، مُوَلَّدٌ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ العَرَبِ، وَمِثَالُهُ: أَنْ يَقِفَ عَلَى كِتَابٍ لِشَخْصٍ فِيهِ أَحَادِيثُ يَرْوِيهَا بِخَطِّهِ ـ وَلَمْ يَلْقَهُ ـ، أَوْ لَقِيَهُ وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ ذَلِكَ الَّذِي وَجَدَهُ بِخَطِّهِ، وَلَا إِجَازَةَ لَهُ مِنْهُ. فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: «وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ، أَخْبَرَنا فُلَانٌ» أَوْ «قَرَأْتُ بِخَطِّ فُلَانِ عَنْ فُلَانٍ» وَيَسُوقُ سَائِرَ الإِسْنَادِ وَالمَتْنِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ المُنْقَطِعِ والمُرْسَلِ، غَيْرَ أَنَّهُ أَخَذَ

---

(١) «الإلماع» ص١١٥.

(٢) «البحر المحيط» ٦/ ٣٢٧.

(٣) أي: الغزالي، وانظر: رأيه في ذلك في: كتابه «المستصفى» ١/ ١٦٥.

شَوْبًا مِنَ الاتِّصَالِ بِقَوْلِهِ: «وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ»، وَهَذَا إِذَا وَثِقَ بِأَنَّهُ خَطُّ المَذْكُورِ، فَإِنْ لَمْ يَثِقْ فَلْيَقُلْ: «بَلَغَنِي عَنْ فُلَانٍ» أَوْ «وَجَدْتُ فِي كِتَابٍ ظَنَنْتُ أَنَّهُ بِخَطِّ فُلَانٍ» أَوْ «كِتَابٍ قِيلَ إِنَّهُ بِخَطِّ فُلَانٍ» أَوَ «ذَكَرَ كَاتِبُهُ أَنَّهُ فُلانُ بنُ فُلَانٍ» وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْقُل مِنْ كِتَابٍ مَنْسُوبٍ إِلَى مُصَنِّفٍ فَلَا يَقُلْ: «قَالَ فُلَانٌ/ كَذَا» إِلَّا إِذَا وَثِقَ بِصِحَّةِ النُّسْخَةِ بِأَنْ قَابَلَهَا هُوَ أَوْ ثِقَةٌ [٣٨] غَيْرُهُ بِأُصُولٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلْيَقُلْ: «وَجَدْتُ فِي نُسْخَةِ الكِتَابِ الفُلَانِيِّ» وَمَا أَشْبَهَهُ، هَذَا كُلُّهُ فِي كَيْفِيَّةِ النَّقْلِ بِطَرِيقِ الوِجَادَةِ، أَمَّا جَوَازُ العَمَلِ بِهَا فَقَدْ قِيل إِنَّ أَكْثَرَ المُحَدِّثِينَ وَالفُقَهاءِ لَا يَرَوْنَ العَمَل بِها، وحُكِي عَنْ الشَّافِعِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ جَوَازُ العَمَلِ بِهَا(١).

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «وَهَذَا الَّذِي لَا يَتَّجِهُ غَيْرُهُ فِي الأَعْصَارِ المُتَأَخِّرَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ تَوَقَّفَ العَمَلُ فِيها عَلَى الرِّوَايَةِ لَانْسَدَّ بَابُ العَمَلِ بِالمَنْقُولِ، لِتَعَذُّرِ شَرْطِ الرِّوَايَةِ فِيها»(٢)، واللهُ أَعْلَمُ.



(١) انظر: «الإلماع» ص١٢٠.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص١٨٠ ـ ١٨١.

البَابُ الثَّامِنُ

فِي كِتَابَةِ الحَدِيثِ وَضَبطِهِ

اعْلَمْ أَنَّ الصَّدْرَ الأَوَّلَ اخْتَلَفُوا فِيها فَكَرِهَهَا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ[(١)] رضي الله عنه، وابنُ مَسْعُودٍ[(٢)]، وزَيْدُ بنُ ثَابتٍ[(٣)]، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ رضي الله عنهم.

وَأَجَازَهَا عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ[(٤)] وابنُه الحَسَنُ[(٥)] عليهما السلام،

---

(١) أخرجه عنه عبد الرزاق في «المصنف» ١١/٢٥٨، ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/١٣٢، والخطيب في «تقييد العلم» ص٤٩.

(٢) أخرجه عنه الخطيب في «تقييد العلم» ٣٨ ـ ٣٩، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/١٣٢.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (٣٦٤٧)، وأحمد في «مسنده»، حديث (٢١٠٦٩)، والخطيب في «تقييد العلم» ص٣٥، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/١٣٠.

(٤) أخرجه عنه البخاري في «صحيحه»، حديث (١١١، ٣٠٤٧)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (١٣٧٠)، والترمذي في «جامعه»، حديث (١٤١٢)، والنسائي في «سننه»، حديث (٤٧٣٤)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٢٦٥٨)، والخطيب في «تقييد العلم» ص٨٨، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/١٤٣، وغيرهم.

(٥) أخرجه عنه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٣٧١، و«الخطيب في الجامع» ٢/١٤، وفي «تقييد العلم» ص٩١، وابن عبد البر في =

وعَبْدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ العَاص[١]، وأَنَسٌ[٢]، وَغَيْرُهُم.

دَلِيلُ الكَرَاهَةِ: رَوَى مُسْلِمٌ بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **«لَا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا إِلَّا القُرْآنَ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غَيْرَ القُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ»**[٣].

وَدَلِيلُ الجَوَازِ مَا صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: **«اكْتُبُوا لأَبِي شَاه»**[٤]

= «جامع بيان العلم» ١/ ١٥٢. وورد في طبعة «الجامع» للخطيب الحسين بدل الحسن وهو خطأ مطبعي، والله أعلم.

(١) أخرجه عنه أبو داود في «سننه»، حديث (٣٦٤٦)، والدارمي في «مسنده»، حديث (٤٩٦)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٣٦٦ ـ ٣٦٧، والخطيب في «تقييد العلم» ص٧٤، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/ ١٤٥، والقاضي عياض في «الإلماع» ص١٤٦.

(٢) أخرجه عنه الدارمي في «مسنده»، حديث (٤٩٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» ١/ ٢٤٦، والحاكم في «المستدرك»، حديث (٣٦١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٣٦٨، والخطيب البغدادي في «تقييد العلم» ص٩٤ ـ ٩٧، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/ ١٤٨، والقاضي عياض في «الإلماع» ص١٤٧.

(٣) أخرجه من طرق عن همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعًا: مسلم في «صحيحه»، حديث (٣٠٠٤)، والنسائي في «سننه»، حديث (٨٠٠٨)، وأحمد في «مسنده»، حديث (١١١٧٤)، والدارمي في «مسنده»، حديث (٤٥٠)، وابن حبّان في «صحيحه»، حديث (٦٤)، والحاكم في «مستدركه» ١/ ٢١٦، حديث (٤٣٧)، وغيرهم.
وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» وهو متعقب بإخراج مسلم له.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١١٢)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (١٣٥٥).

لَمَّا سَأَلَهُ أَنْ يُكْتَبَ لَهُ شَيْءٌ سَمِعَهُ مِنْ خُطْبَتِهِ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَأَبُو شَاه رَجُلٌ مِنَ اليَمَنِ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِذْنُهُ فِي الكِتَابَةِ لِمَنْ خَافَ عَلَيْهِ النِّسْيَانَ، وَنَهْيُهُ عَنْهَا لِمَنْ وَثِقَ بِحِفْظِهِ مَخَافَةَ الاتِّكَالِ عَلَى الكِتَابِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَهَى حِينَ خَافَ عَلَيْهِم أَنْ يَخْتَلِطَ ذَلِكَ بِصُحُفِ القُرآنِ، وَأَذِنَ حِينَ أَمِنَ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَجْمَعَ المُسْلِمونَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ تَدْوينِهِ فِي الكُتُبِ، وَلَوْلَاهُ لَدَرَسَ فِي الأَعْصُرِ الأَخِيرَةِ.

ثُمَّ عَلَى طَلَبَةِ الحَديثِ صَرْفُ الهِمَّةِ إِلَى ضَبْطِ مَا يَكْتُبُونَهُ وَيُحَصِّلُونَهُ بِخَطِّ الغَيْرِ مِنْ مَرْوِيَّاتِهِم عَلَى الوَجْهِ الَّذِي رَوَوْهُ شَكْلًا وَنَقْطًا، فَإِعْجَامُ المَكْتُوبِ يَمْنَعُ مِنْ اِسْتِعْجَامِهِ، وَشَكْلُهُ يَمْنَعُ مِنْ إِشْكَالِهِ، وَلَا يَشْكُلُ إِلَّا مَا خَافَ التِبَاسَهُ، وَقِيلَ: يُشْكَلُ غَيْرُ المُلْتَبِسِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ المُبْتَدِئَ لَا يُمَيِّزُ مَا يُشْكِلُ مِمَّا لَا يُشْكِلُ، وَلَا صَوابَ الإِعْرَابِ مِنْ خَطَئِهِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اعتِنَاؤُهُ بِضَبْطِ المُلْتَبِسِ مِنْ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ أَكْثَرَ، فَإِنَّها لَا تُسْتَدْرَكُ بِالمَعْنَى، وَلَا يُستَدَلُّ عَلَيْها بِمَا قَبْلُ وَبَعْدُ.

وَإِذَا ضَبَطَ كَلِمَةً مُشْكِلَةً فِي مَتْنِ الكِتَابِ أَعَادَ كَتْبَها وَضَبْطَهَا قُبَالَتَها فِي الحَاشِيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي إِيضَاحِها، وَكَمَا تُضْبَطُ الحُرُوفُ المُعْجَمةُ بِالنَّقْطِ، تُضْبطُ المُهْمَلَةُ بِعَلَامَةِ الإِهْمَالِ، واخْتُلِفَ فِيها فَقِيلَ: تُجْعَلُ النُّقَطُ الَّتِي فَوْقَ المُعْجَماتِ تَحْتَ/ مَا شَاكَلَها مِن المُهْمَلاتِ وَتَكُونُ النُّقَطُ الَّتِي [٣٩]

تَحْتَ السِّينِ المُهْمَلَةِ صَفًّا، والّتِي فَوْقَ المُعْجَمَةِ كَالأَثَافِيِّ، وَمِنْهُم مِنْ جَعَلَ عَلَامَةَ الإِهْمَالِ فَوْقَ الحُرُوفِ المُهْمَلَةِ كَقُلامَةِ الظُّفْرِ مُضْجَعَةً عَلَى قَفَاها، وَمِنْهُم مَنْ جَعَلَ تَحْتَ الحَاءِ المُهْمَلَةِ حَاءً صَغِيرَةً، وَتَحْتَ الدَّالِ دَالًا، وَكَذَا سَائِرُ الحُرُوفِ المُهْمَلَةِ.

وَيَجْتَنِبُ الخَطَّ الدَّقِيقَ لِمَا رُوِيَ عَنْ حَنْبَلِ بنِ إِسْحَاقَ قَالَ: رَآنِي أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ وَأَنَا أَكْتُبُ خَطًّا دَقِيقًا، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، أَحْوَجُ مَا تَكُونُ إِلَيهِ يَخُونُكَ»[1]، فَإِنْ احْتَاجَ إِلَى ذَلِكَ لِقِلَّةِ الوَرَقِ أَوْ كَانَ رَحَّالًا فَفَعَلَه لِيَخِفَّ عَلَيْهِ حَمْلُه فَلَا بَأْسَ، وَيُبَيِّنُ خَطَّهُ وَلَا يَمْشُقُهُ، لِمَا رُوِي عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «شَرُّ الكِتَابَةِ المَشْقُ[2]، وَشَرُّ القِرَاءَةِ الهَذْرَمَةُ[3]، وَأَجْوَدُ الخَطِّ أَبْيَنُه»[4].

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْطَلِحَ مَعَ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ بِمَا لَا يَفْهَمُهُ غَيْرُهُ، فَيُوقِعَ غَيْرَهُ فِي حَيْرَةٍ، كَفِعْلِ مَنْ يَجْمَعُ فِي كِتَابِهِ بَيْنَ رِوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَيَرْمُزُ إِلَى كُلِّ رَاوٍ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ مِن اسْمِهِ أَوْ حَرْفَينِ، فَإِنْ بَيَّنَ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ أَوْ آخِرِهِ مُرَادَهُ بِتِلْكَ الرُّمُوزِ فَلَا بَأْسَ، والأَوْلَى أَنْ يَكْتُبَ عِنْدَ كُلِّ رِوَايَةٍ اسمَ رَاوِيها بِكَمَالِهِ

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع» ١/ ٢٦١، وابن السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ص١٦٧.

(٢) **المشق**: سرعة الكتابة. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري ٨/ ٢٦٥.

(٣) **الهذرمة**: القراءة في سرعة. انظر: المصدر السابق ٦/ ٢٧٩.

(٤) أخرجه الخطيب في «الجامع» ١/ ٢٦٢.

مُخْتَصِرًا. وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَ كُلِّ حَدِيثَيْنِ دَارَةً يَفْصِلُ بَيْنَهُما، واسْتَحَبَّ الخَطِيبُ[١] أَنْ تَكُونَ الدَّارَاتُ غُفْلًا، فَإِذَا عَارَضَ فَكُلُّ حَدِيثٍ يَفْرَغُ مِنْ عَرْضِهِ يَنْقُطُ فِي الدَّائِرَةِ الّتِي تَلِيهِ نُقْطَةً أَوْ يَخُطُّ فِي وَسَطِهَا خَطًّا.

وَإِذَا كَتَبَ: «عَبْدَ اللهِ بنَ فُلَانٍ»، وَمَا أَشْبَهَهُ، فَلَا يَجْعَلْ «عَبْدَ» فِي آخِرِ سَطْرٍ وَالبَاقِي فِي أَوَّلِ السَّطْرِ الآخَرِ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ، وَكَذَا لَا يَكْتُبُ: «قَالَ رَسولُ» في آخِرِ سَطْرٍ وَيَكْتُبْ فِي السَّطْرِ الّذِي يَلِيهِ «اللهِ ﷺ».

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى كِتْبَةِ الصَّلاةِ وَالتَّسْلِيم عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِه فَإِنَّهُ مِنْ أَكْبَرِ الفَوَائِدِ الّتِي يَتَعَجَّلُها كَتَبَةُ الحَدِيثِ وَلَا يَكْتبها نَاقِصَةً صُورَةً بِأَنْ يَرْمُزَ إِلَيْها بِحَرْفَيْنِ وَنَحْوِهِما، فَلَا مَعْنَى بِأَنْ يُسْقِطَ السَّلَامَ مِنْهَا، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلِهِ: «عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وَكَذَا عِنْدَ ذِكْرِ اللهِ يَكْتُب «تَبارَكَ وتَعَالَى» أَوْ «عَزَّ وَجَلَّ» وَمَا أَشْبَهَهُ، وَمَنْ أَغْفَلَ ذَلِكَ حُرِمَ خَيْرًا كَثِيرًا.

وَإِذَا فَرَغَ مِنْ كَتْبِهِ عَارَضَ به كِتَابَ شَيْخِهِ الّذِي يَرْوِيهِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ إِجَازَةً، رُوِيَ عَنْ الشَّافِعِيِّ وَيَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَا: «مَنْ كَتَبَ وَلَمْ يُعَارِضْ، كَمَنْ دَخَلَ الخَلَاءَ وَلَمْ يَسْتَنْجِ»[٢]، وَأَفْضَلُ المُعَارَضَةِ أَنْ يُعَارِضَ بِنَفْسِهِ كِتَابَهُ

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ١/ ٢٧٣.

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٥٤٤، والخطيب في «الكفاية» ص٣٥٠، وفي «الجامع» ١/ ٢٧٥ عن يحيى بن أبي كثير. =

بِكِتَابِ الشَّيْخِ مَعَ الشَّيْخِ فِي حَالِ تَحْدِيثِهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ قَابَلَهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ يُوثَقُ بِضَبْطِهِ جَازَ.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَنْظُرَ مَعَهُ فِي نُسْخَتِهِ مَنْ حَضَرَ مِنَ السَّامِعِينَ مِمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ نُسْخَةٌ، لَا سِيَّمَا إِذَا أَرَادَ النَّقْلَ مِنْها/ . وَيَجُوزُ [٤٠] المُقَابَلَةُ بِأَصْلِ أَصْلِ الشَّيْخِ المُقَابَلِ بِهِ أَصْلُ الشَّيْخِ، وبِفَرْعٍ قُوبِلَ المُقَابَلَةَ المَشْرُوطَةَ بِأَصْلِ الشَّيْخِ.

فَإِنْ لَمْ يُعَارِضْ كِتَابَهُ أَصْلًا جَازَ لَهُ الرِّوَايَةُ مِنْهُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

١ ـ أَنْ تَكُونَ نُسْخَتُهُ نُقِلَتْ مِنَ الأَصْلِ.

٢ ـ وَأَنْ يَكُونَ نَاقِلُها صَحِيحَ النَّقْلِ قَلِيلَ السَّقْطِ.

٣ ـ وَأَنْ يُبَيِّنَ عِنْدَ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ لَمْ يُعَارِضْ. واللهُ أَعْلَمُ.

فَوَائِدُ خَمْسٌ:

الأُولَى: الأَحْسَنُ فِي كَيْفِيَّةِ تَخْرِيجِ السَّاقِطِ وَيُسَمَّى اللَّحَقَ

= وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/١٥٨، والقاضي عياض في «الإلماع» ص١٦٠ عن الأوزاعي.

وعن الشافعي كما عزاه ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص١٩١ قال العراقي: «هكذا ذكره المصنف عن الشافعي، وإنما هو معروف عن الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير...»، «التقييد والإيضاح» ص٢١٠.

وقال السخاوي في «فتح المغيث» ٣/ ٥٤: «وعن الشافعي كما عزاه إليه ابن الصلاح وفي صحة عزوه إليه نظر».

ـ بِفَتْحِ الحَاءِ ـ أَنْ يَخُطَّ مِنْ مَوْضِعِ سُقُوطِه خَطًّا صَاعِدًا إِلَى فَوْقَ، ثُمَّ يَعْطِفُهُ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ عَطْفَةً يَسِيرَةً إِلَى جِهَةِ الحَاشِيَةِ الَّتِي يَكْتُبُ فِيها اللَّحقَ، وَيَكْتُبُ اللَّحقَ مُقابِلًا لِلْخَطِّ المُنْعَطِفِ، وَلْيَكُنْ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ ذَاتِ اليَمِينِ، وَإِنْ كَانَتْ تَلِي وَسطَ الوَرَقَةِ إِنْ اتَّسَعَتْ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ خَرَّجَهُ إِلَى الشِّمالِ فَرُبَّمَا ظَهَرَ بَعْدَهُ فِي السَّطْرِ نَفْسِهِ نَقْصٌ آخَرَ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ قُدَّامَهُ إِلَى جِهَةِ الشِّمالِ أَيْضًا وَقَعَ بَيْنَ التَّخْرِيجَيْنِ إِشْكَالٌ، وَإِنْ خَرَّجَ الثَّانِي إِلَى جِهَةِ اليَمِينِ التَقَتْ عَطْفَةُ تَخْرِيجِ جِهَةِ الشِّمالِ وَعَطْفَةُ تَخْرِيجِ جِهَةِ اليَمِينِ، أَوْ تَقَابَلَتَا فَأَشْبَهَ ذَلِكَ الضَّرْبَ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا.

أَمَّا إِنْ تَأَخَّرَ النَّقْصُ إِلَى آخِرِ السَّطْرِ فَلَا وَجْهَ حِينَئِذٍ إِلَّا تَخْرِيجُهُ إِلَى جِهَةِ الشِّمالِ لِلْقُرْبِ وانْتِفَاءِ العِلَّةِ المَذْكورَةِ.

وَيُكْتَبُ اللَّحَقُ صَاعِدًا إِلَى أَعْلَى الوَرَقَةِ لَا نَازِلًا بِهِ إِلَى أَسْفَلَ لِئَلَّا يَخْرُجَ بَعْدَهُ نَقْصٌ آخَرُ فَلَا يَجِدُ مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الحَاشِيَةِ فَارِغًا.

وَيَبْتَدِئُ بِكَتْبِهِ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلَ بِحَيْثُ يَكُونُ مُنْتَهاهُ إِلَى جِهَةِ بَاطِنِ الوَرَقَةِ إِنْ كَانَ فِي جِهَةِ اليَمِينِ، وَإِنْ كَانَ فِي جِهَةِ الشِّمَالِ وَقَعَ مُنْتَهاهُ إِلَى جِهَةِ طَرَفِ الوَرَقَةِ. وَيُكْتَبُ عِنْدَ انْتِهَاءِ اللَّحَقِ: «صَحَّ».

واخْتَارَ القَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ بنُ خَلَّادٍ الرامَهُرْمُزِيُّ(١)

(١) «المحدث الفاصل» ص٦٠٦ ـ ٦٠٧.

صَاحِبُ كِتَابِ «الفَاصِلِ بَيْنَ الرَّاوِي والوَاعِي» مَعَ طَائِفَةٍ أَنْ يَكْتُبَ فِي آخِرِ اللَّحَقِ الكَلِمَةَ المُتَّصِلَةَ بِهِ دَاخِلَ الكِتَابِ، وَلَيْسَ بِمُخْتَارٍ، إِذْ رُبَّ كَلِمَةٍ تَجِيءُ فِي الكَلَامِ مُكَرَّرَةً حَقِيقَةً، وَهَذَا التَّكْرِيرُ يُوقِعُ بَعْضَ النَّاسِ فِي تَوَهُّمِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي بَعْضِهِ.

وَأَمَّا مَا يُكْتَبُ فِي الحَوَاشِي مِنْ شَرْحٍ أَوْ تَنْبِيهٍ عَلَى غَلَطٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَيْسَ مِنَ الأَصْلِ فَلَا يُخَرَّجُ لَهُ لِئَلَّا يُحْسَبَ مِنَ الأَصْلِ، لَكِنْ يَجْعَلُ عَلَى الحَرْفِ المَقْصُودِ بِذَلِكَ عَلَامَةً كَالضَّبَّةِ إِيذَانًا بِهِ.

الثَّانِيَةُ: مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الحِذْقِ فِي الضَّبْطِ التَّصْحِيحُ والتَّضْبِيبُ.

فَالتَّصْحِيحُ: كِتَابَةُ «صَحّ» عَلَى الكَلَامِ أَوْ عِنْدَهُ، وَلَا يُكْتَبُ إِلَّا عَلَى مَا صَحَّ رِوَايَةً وَمَعْنًى غَيْرَ أَنَّهُ يُوهِمُ خِلَافَ مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَإِذَا «صَحَّ» عَلَيْهِ عُرِفَ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَلَى ذَلِكَ الوَجْهِ.

والتَّضْبِيبُ: وَيُسَمَّى التَّمْرِيضَ، وَهُوَ: أَنْ يَمُدَّ خَطًّا أَوَّلُهُ مِثْلُ الصَّادِ/ [٤١] عَلَى مَا صَحَّ وُرُودُهُ كَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ غَيْرَ أَنَّهُ فَاسِدٌ لَفْظًا، كَالّذِي لَا يَجُوزُ فِي العَرَبِيَّةِ أَوْ مَعْنًى كَالمُصَحَّفِ، أَوْ يُنْتَقَصُ مِنَ الكَلَامِ شَيْءٌ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَكَأَنَّها صادُ التَّصْحِيحِ، جُعِلَتْ كَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا صَحَّ رِوَايَةً وَمَعْنًى، وَبَيْنَ مَا صَحَّ رِوَايَةً لَا مَعْنًى، وَيُبَيِّنُها لِمَنْ يَنْظُرُ فِي كِتَابِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَقَفَ عَلَيْهِ وَنَقَلَهُ عَلَى مَا هُو عَلَيْهِ، وَلَا يُلْزَقُ التَّضْبِيبُ بِالكَلِمَةِ لِئَلَّا يُحْسَبَ ضَرْبًا.

وَمِنْ عَادَتِهِم إِذَا وَقَعَ فِي الإِسْنَادِ إِرْسَالٌ أَوْ انْقِطَاعٌ أَنْ يُضَبِّبُوا مَوْضِعَ الإِرْسَالِ والانْقِطَاعِ، وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ التَّضْبِيبِ عَلَى الكَلامِ النَّاقِصِ.

الثَّالِثَةُ: إِذَا وَقَعَ فِي الكِتَابِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَالأَوْلَى أَنْ يَضْرِبَ عَلَيْهِ وَلَا يَبْشُرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَصِحَّ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فَيَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَتِهِ بَعْدَ البَشْرِ.

وَقِيلَ إِنَّ الشُّيوخَ كَانُوا يَكْرَهُونَ حُضُور السِّكِّينِ مَجْلِسَ السَّمَاعِ حَتَّى لا يُبْشَرَ شَيْءٌ.

وَرُوِيَ عَنْ القَاضِي أَبِي مُحَمَّدِ بنِ خَلَّادٍ أَنَّه قَالَ: «قَالَ أَصْحَابُنَا: الحَكُّ تُهْمَةٌ»[1].

واخْتُلِفَ فِي كَيْفِيَّةِ الضَّرْبِ؛ فَالأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ يُمَدُّ الخَطُّ عَلَى المَضْرُوبِ عَلَيْهِ مُخْتَلِطًا بِالكَلِماتِ المَضْرُوبِ عَلَيْهَا.

قَالَ ابنُ خَلَّادٍ: «أَجْودُ الضَّرْبِ أَنْ لَا يَطْمِسَ المَضْروبَ عَلَيْهِ، بَلْ يَخُطَّ مِنْ فَوْقِهِ خَطًّا بَيِّنًا يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِهِ ويُقْرَأُ مِنْ تَحْتِهِ مَا خُطَّ عَلَيْهِ»[2].

وَمِنْهُم مَنْ يُحَوِّقُ عَلَى أَوَّلِ المَضْرُوبِ عَلَيهِ بِنِصْفِ دَائِرَةٍ وَكَذَلِكَ فِي آخِرِهِ.

---

(١) المصدر السابق ص٦٠٦، ورواه عنه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ١/ ٢٧٨، والقاضي عياض في «الإلماع» ص١٧٠.

(٢) «المحدث الفاصل» ص٦٠٦.

وَمِنْهُم مَنْ يَكْرَهُ الضَّرْبَ والتَّحْوِيقَ وَيَكْتَفِي بِدَائِرَةٍ صَغِيرَةٍ أَوَّلَ الزِّيَادَةِ وَآخِرَهَا وَيُسَمِّيها صِفْرًا كَمَا يُسَمِّيها أَهْلُ الحِسَابِ.

وأَمَّا الضَّرْبُ عَلَى الحَرْفِ المُكَرَّرِ فَقَدْ أَحْسَنَ القَاضِي عِيَاضٌ فِي تَفْصِيلِهِ[1]، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ فِي أَوَّلِ السَّطْرِ فَلْيَضْرِبْ عَلَى الثَّانِي صِيَانَةً لِأَوَّلِ السَّطْرِ عَنْ التَّسْوِيدِ، فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِ السَّطْرِ فَلْيَضْرِبْ عَلَى أَوَّلِهِمَا صِيَانَةً لآخِرِ السَّطْرِ، فَإِنْ اتَّفَقَ أَحَدُهُما فِي آخِرِ سَطْرٍ والآخَرُ فِي أَوَّلِ سَطْرٍ فَلْيَضْرِبْ عَلَى الَّذِي فِي آخِرِ السَّطْرِ، فَإِنَّ أَوَّلَ السَّطْرِ أَوْلَى بِالمُرَاعَاةِ، فَإِنْ كَانَ التَّكَرُّرُ فِي المُضَافِ أَوْ المُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ فِي الصِّفَةِ أَوْ المَوْصُوفِ، لَمْ يُرَاعَ حِينَئِذٍ أَوَّلُ السَّطْرِ وآخِرُهُ، بَلْ يُرَاعَى الاتِّصَالُ بَيْنَ المُضَافِ والمُضَافِ إِلَيْهِ وَنَحْوِهِما فِي الخَطِّ، فَلَا يُفْصَلُ فِي الضَّرْبِ بَيْنَهُمَا، وَيُضْرَبُ عَلَى الحَرْفِ المُتَكَرِّرِ دُونَ المُتَوَسِّطِ».

وَأَمَّا المَحْوُ فَيُقَارِبُ الكَشْطَ فِي حُكْمِهِ.

ورُوِيَ عَنْ سَحْنُونَ بنِ سَعِيدٍ المَالِكِيِّ أَنَّهُ رُبَّما كَتَبَ الشَّيْءَ ثُمَّ لَعِقَهُ[2]. وَإِلَى هَذَا/ أَوْمَأَ النَّخَعِيُّ بِقَوْلِهِ: «مِنَ المُرُوءَةِ [٤٢] أَنْ يُرَى فِي ثَوْبِ الرَّجُلِ وَشَفَتَيْهِ مِدَادٌ»[3].

(١) انظر: «الإلماع» ص١٧٢.

(٢) انظر: المصدر السابق ص١٧٣.

(٣) انظر: المصدر السابق ص١٧٣.

الرَّابِعَةُ: غَلَبَ عَلَى كَتَبَةِ الحَدِيثِ الاقْتِصَارُ عَلَى الرَّمْزِ فِي حَدَّثَنا وَأَخْبَرَنا، فَيَكْتُبُون مِن «حَدَّثَنا» الثَّاءَ والنُّونَ والأَلِفَ، وَرُبَّمَا اقْتَصَرُوا عَلَى الضَّمِيرِ مِنْهُما، وَيَكْتُبُونَ مِنْ «أَخْبَرَنا» الضَّمِيرَ مَعَ الأَلِفِ أَوَّلًا، وَقَدْ يَكْتُبُونَ فِي عَلَامَةِ أَخْبَرَنا رَاءً بَعْدَ الأَلِفِ، وَفِي عَلَامَةِ حَدَّثَنا دَالًا فِي أَوَّلِها.

وَيَكْتُبُونَ عِنْدَ الانْتِقَالِ مِنْ إِسْنَادٍ إِلَى إِسْنَادٍ فِي الحَدِيثِ الوَاحِدِ مَا صُورَتُهُ «ح»، وَإِذَا انْتَهَى القَارِئُ إِلَيْها قَالَ: «حا»، وَهِي حَاءٌ مُفْرَدَةٌ مُهْمَلَةٌ، وَقَدْ يَكْتُبُونَ مَكَانَها «صَحّ» صَرِيحَةً، وَهُوَ يُشْعِرُ بِكَوْنِها رَمْزًا إِلَى «صَحّ»، وَإِثْبَاتُ «صَحّ» هَاهُنا حَسَنٌ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّ حَدِيثَ هَذَا الإِسْنَادِ سَقَطَ، وَلِئَلَّا يُرَكَّبَ الإِسْنَادُ الثَّانِي عَلَى الأَوَّلِ فَيُجْعَلَا إِسْنَادًا وَاحِدًا.

الخَامِسَةُ: يَنْبَغِي لِلطَّالِبِ أَنْ يَكْتُبَ بَعْدَ البَسْمَلَةِ اسْمَ الشَّيخِ الَّذِي سَمِعَ الكِتَابَ مِنْهُ، وَكُنْيَتَهُ، وَنَسَبَهُ، ثُمَّ يَسُوقُ مَا سَمِعَهُ مِنْهُ عَلَى لَفْظِهِ.

وَإِذَا كَتَبَ الكِتَابَ المَسْمُوعَ كَتَبَ فَوْقَ سَطْرِ البَسْمَلَةِ أَسْمَاء مَنْ سَمِعَ مَعَهُ، وَتَارِيخَ وَقْتِ السَّمَاعِ، وَإِنْ أَحَبَّ كَتَبَ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ أَوَّلِ وَرَقَةٍ مِنَ الكِتَابِ، وَلَا بَأْسَ بِكَتْبِهِ آخِرَهُ، وَحَيْثُ لَا يَخْفَى مَوْضِعُهُ.

وَإِذَا كَان كَاتِبُ التَّسْمِيعِ مَوْثُوقًا بِهِ غَيْرَ مَجْهولِ الخَطِّ، فَلَا يَضُرُّ أَنْ لَا يَكْتُبَ الشَّيْخُ خَطَّهُ بِالتَّصْحِيحِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ صَاحِبُ الكِتَابِ مَوْثُوقًا بِهِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى إِثْبَاتِ سَمَاعِهِ بِخَطِّ نَفْسِهِ.

وَعَلَى كَاتِبِ التَّسْمِيعِ التَّحرِي والاحْتِيَاطُ، وَتَمْيِيزُ المَسْمُوعِ والسَّامِعِ والمَسْمُوعِ مِنْهُ بَخَطٍّ غَيرِ مُحْتَمِلٍ، واجْتِنَابُ التَّسَاهُلِ فِيمَنْ يُثْبِتُ اسْمَهُ، والحَذَرَ مِنْ إِسْقَاطِ اسْمِ أَحَدٍ مِنْهُم لِغَرَضٍ فَاسِدٍ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَعْتَمِدَ فِي إِثْبَاتِ التَسْمِيعِ عَلَى إِخْبَارِ مَنْ يَثِقُ بِخَبَرِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا فِي جَمِيعِهِ.

واعْلَمْ أَنَّ مَنْ ثَبَتَ سَمَاعُه فِي كِتَابِ غَيْرِه يَقْبُحُ بِهِ كِتْمَانُه إِيَّاهُ، وَمَنْعُه مِنْ نَسْخِ الكِتَابِ، وَنَقْلِ سَمَاعِه، رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ بالكُوفَةِ سَمَاعًا مَنَعَهُ إِيَّاهُ، فَتَحَاكَمَا إِلَى قَاضِيها حَفْصِ بنِ غِيَاثٍ[(١)]، فَقَالَ لِصَاحِبِ الكِتَابِ: «أَخْرِجْ إِلَيْنَا كُتُبَكَ فَمَا كَانَ مِنْ سَمَاعِ هَذَا الرَّجُلِ بِخَطِّ يَدِكَ أَلْزَمْنَاكَ، وَمَا كَانَ بِخَطِّهِ أَعْفَيْنَاكَ مِنْهُ»[(٢)].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الزُّبَيْرِيُّ[(٣)]: «لَا يَجِيءُ فِي هَذَا البَابِ حُكْمٌ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّ خَطَّ صَاحِبِ الكِتَابِ دَالٌّ عَلَى رِضَاهُ بِإِسْمَاعِ صَاحِبِهِ مَعَهُ»[(٤)]. / [٤٣]

---

(١) انظر: ترجمته في «تقريب التهذيب» ص١٧٣.

(٢) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٥٨٩، ومن طريقه الخطيب في «الجامع» ١/ ٢٤١.

(٣) أبو عبد الله، الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسدي الزبيري ـ نسبه لجدّه ـ البصري، الضرير، أحد أئمة الشافعية، توفي سنة (٣١٧هـ). انظر: «تاريخ بغداد» ٨/ ٤٧١، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٧.

(٤) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٥٨٩.

ثُمَّ إِذَا نَسَخ الكِتَابَ فَلَا يَنْقُلْ سَمَاعَهُ إِلَى نُسْخَتِهِ إِلَّا بَعْدَ المُقَابَلَةِ المَرْضِيَّةِ، وَهَكَذَا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْقُلَ سَمَاعًا إِلَى شَيءٍ مِنَ النُّسَخِ، أَوْ يُثْبِتَهُ فِيها عِنْدَ السَّمَاع ابْتِدَاءً إِلَّا بَعْدَ المُقَابَلَةِ المَرْضِيَّةِ بِالمَسْمُوعِ كَيْلا يَغْتَرَّ أَحَدٌ بِتِلْكَ النُّسْخَةِ غَيْرِ المُقَابَلَةِ، إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ عِنْدَ النَّقْلِ كَوْنَ النُّسْخَةِ غَيْرَ مُقَابَلَةٍ، واللهُ تَعالى أَعْلَمُ.



البَابُ التَّاسِعُ

فِي صِفَةِ رِوَايَةِ الحَدِيثِ وَشَرْطِ أَدَائِهِ

رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ(١) وَأَبِي حَنِيفَةَ(٢) أَنَّهُما قَالَا: لَا حُجَّةَ إِلَّا فِيما رَوَاهُ الرَّاوِي مِنْ حِفْظِهِ، وَوَافَقَهُما مِن الشَّافِعِيِّينَ أَبُو بَكْرٍ الصَّيْدَلَانِيُّ(٣)، وَهَذَا مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ التَّشْدِيدِ.

وَمِنْهَا مَذْهَبُ مَنْ أَجَازَ الاعْتِمَادَ فِي الرِّوَايَةِ عَلَى كِتَابِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَوْ أَعَارَهُ وَأَخْرَجَهُ مِنْ يَدِهِ لَمْ يَرَ الرِّوَايَةَ مِنْهُ، لِغَيْبَتِهِ عَنْهُ.

وَمِنْها مَا رُوِيَ عَنْ يَحْيَى بنِ مَعِينٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّن لَمْ يَنْظُر فِي الكِتَابِ وَالمُحدِّثُ يَقْرَأُ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُحَدِّثَ بِذَلِكَ عَنْهُ؟ فَقَالَ: «أَمَّا عِنْدِي فَلَا يَجُوزُ، وَلَكِنْ عَامَّةُ الشُّيُوخِ هَكَذَا سَمَاعُهُم»(٤).

وَمِنَ المُتَسَاهِلِينَ قَوْمٌ سَمِعُوا كُتُبًا مُصَنَّفَةً وَتَهَاوَنُوا حَتَّى إِذَا

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص٣٣٧.

(٢) المصدر السابق ص٣٤٢.

(٣) هو: محمد بن داود بن محمد، شارح «مختصر المزني» في فقه الشافعية. انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي ٤/ ٣١، و«طبقات الشافعية» لابن هداية الله ص١٥٢.

(٤) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص٣٥١.

طَعَنُوا فِي السِّنِّ واحْتِيجَ إِلَيْهم حَمَلَهُم الجَهْلُ والشَّرَهُ عَلَى أَنْ رَوَوْهَا مِنْ نُسَخٍ مُشْتَرَاةٍ أَوْ مُسْتَعَارَةٍ غَيْرِ مُقَابَلَةٍ، وَعَدَّهُم الحَاكِمُ[١] أَبُو عَبْدِ اللهِ فِي طَبَقَاتِ المَجْرُوحِينَ.

والصَّوَابُ التَّوَسُّطُ بَيْنَ التَّشْدِيدِ وَالتَّسْهِيلِ، فَإِذَا قَابَلَ الرَّاوِي كِتَابَهُ، وَضَبَطَ سَمَاعَهُ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي سَبَقَ، جَازَتْ لَهُ الرِّوَايَةُ مِنْه، وَلَوْ أَعَارَهُ وَغَابَ عَنْهُ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ سَلَامَتُهُ مِنَ التَّغْيِيرِ؛ لِأَنَّ الاعْتِمَادَ فِي بَابِ الرِّوَايَةِ عَلَى غَالِبِ الظَّنِّ.

وَإِذَا كَانَ الرَّاوِي ضَرِيرًا وَاسْتَعَانَ بِالمَأْمُونِينَ فِي ضَبْطِ سَمَاعِهِ وَحِفْظِ كِتَابِهِ، ثُمَّ عِنْدَ رِوَايَتِهِ فِي القِرَاءَةِ مِنْهُ عَلَيْهِ صَحَّتْ رِوَايَتُه إِذَا أَمِنَ التَّغْيِيرَ.

قَالَ الخَطِيبُ الحَافِظُ: «والسَّمَاعُ مِنَ البَصِيرِ الأُمِّيِّ والضَّرِيرِ اللَّذينِ لَمْ يَحْفَظَا مِنَ المُحَدِّثِ مَا سَمِعَاهُ مِنْهُ لَكِنَّهُ كُتِبَ لَهُمَا بِمَثَابَةٍ وَاحِدَةٍ، قَدْ مَنَعَ مِنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ العُلَماءِ وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُهُم»[٢].

فُرُوعٌ:

الأَوَّلُ: إِذَا سَمِع كِتَابًا، ثُمَّ أَرَادَ رِوَايَتَهُ مِنْ نُسخَةٍ طُمِسَ فِيها سَمَاعُه، وَلَا هِي مُقَابَلَةٌ بِنُسْخَةِ سَمَاعِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ سُمِعَ مِنْهَا عَلَى شَيْخِهِ؛ لَمْ يَجُزْ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ أَكْثَرِ المُحَدِّثِينَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

---

(١) «المدخل إلى كتاب الإكليل» ص٦٥، و«معرفة علوم الحديث» ص١٦.

(٢) «الكفاية» ص٣٣٨.

لَهُ إِجَازَةٌ مِنْ شَيْخِهِ عَامَّةٌ لِجَمِيعِ مَرْوِيَّاتِهِ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي فِي النُّسْخَةِ سَمَاعُ شَيْخِ شَيْخِهِ أَوْ هِيَ مَسْمُوعَةٌ عَلَى شَيْخِ شَيْخِهِ فَيَنْبَغِي لَهُ حِينَئِذٍ فِي رِوَايَتِهِ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ لَهُ إِجَازَةٌ شَامِلَةٌ مِنْ شَيْخِهِ، وَلِشَيْخِهِ إِجَازَةٌ شَامِلَةٌ مِنْ شَيْخِهِ.

الثَّانِي: إِذَا وَجَدَ الرَّاوِي فِي كِتَابِهِ خِلَافَ مَا يَحْفَظُهُ. نُظِرَ، فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يَحْفَظُ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِهِ فَلْيَرْجِعْ إِلَى كِتَابِهِ، وَإِنْ كَانَ حِفْظُهُ مِنْ فَمِ المُحَدِّثِ فَلْيَعْتَمِدْ عَلَى حِفْظِهِ، /إِذَا لَمْ يَتَشَكَّكْ. [٤٤]

وَحَسَنٌ أَنْ يَذْكُرَ الأَمْرَيْنِ فِي رِوَايَتِهِ فَيَقُولَ: «حِفْظِي كَذَا، وَفِي كِتَابِي كَذَا». وَإِذَا وَجَدَ سَمَاعَهُ وَهُو غَيْرُ ذَاكِرٍ لَهُ، قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: لَا يَجُوزُ لَهُ رِوَايَتُهُ(١).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِهِ وَأَبُو يُوسُفَ ومَحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ: يَجُوزُ(٢).

الثَّالِثُ: إِذَا أَرَادَ رِوَايَةَ الحَدِيثِ بِالمَعْنَى، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْرِفُ مَقَاصِدَ الأَلْفَاظِ وَمَا يُحِيلُ مَعَانِيها لَمْ يَجُزْ، وَإِنْ كَانَ عَارِفًا بِذَلِكَ قَاطِعًا بِأَنَّهُ أَدَّى مَعْنَى اللَّفْظِ جَازَ عِنْدَ أَكْثَرِ المُحَدِّثِينَ والفُقَهَاءِ وَالأُصُولِيِّينَ.

وَأَحْوَالُ الصَّحَابَةِ شَاهِدَةٌ بِذَلِكَ فَإِنَّهُم كَثِيرًا مَا يَنْقُلُونَ مَعْنًى وَاحِدًا فِي أَمْرٍ وَاحِدٍ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّ مُعَوَّلَهُمْ عَلَى المَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ.

---

(١) انظر: «الكفاية» ص٥٤١، و«الإلماع» ص١٣٩ ـ ١٤٠.

(٢) انظر: المصدر السابق.

وَهَذَا الخِلَافُ لَا يَجْرِي فِيما تَضَمَّنَتْهُ بُطُونُ الكُتُبِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُغَيِّرَ لَفْظَ شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ مُصَنَّفٍ وَيُثْبِتَ بَدَلَهُ فِيهِ لَفْظًا آخَرَ بِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَغْيِيرًا لِتَصْنِيفِ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

وَيَنْبَغِي لِمَنْ رَوَى حَدِيثًا بِالمَعْنَى أَنْ يُتْبِعَهُ بِأَنْ يَقُولَ: «أَوْ كَمَا قَالَ»، «أَوْ نَحْوُ هَذَا»، وَكَذَا إِذَا اشْتَبَهَ عَلَى القَارِئِ لَفْظَةٌ، فَقَرَأَهَا عَلَى وَجْهٍ شَكَّ فِيهِ أَتْبَعَها بِذَلِكَ.

الرَّابِعُ: اخْتَلَفَ العُلَمَاء فِي اخْتِصَارِ الحَدِيثِ الوَاحِدِ، وَرِوَايَةِ بَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ. مِنْهُم مَنْ مَنع بِنَاءً عَلَى القَوْلِ بِالمَنْعِ مِنْ النَّقْلِ بِالمَعْنَى. وَمِنْهُم مَنْ مَنَعَ مَعَ تَجْوِيزِ النَّقْلِ بِالمَعْنَى إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ رَوَاهُ عَلَى التَّمَامِ مَرَّةً أُخْرَى، وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ غَيْرَهُ قَدْ رَوَاه عَلَى التَّمَامِ. وَمِنْهُم مَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ وَأَطْلَقَ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَ مَا تَرَكَهُ مُتَمَيِّزًا عَمَّا نَقَلَهُ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِهِ جَازَ؛ لِأَنَّهُمَا وَالحَالَةُ هَذِهِ يَصِيرَانِ بِمَنْزِلَةِ خَبَرَيْنِ مُنْفَصِلَيْنِ فِي أَمْرَيْنِ لَا تَعَلُّقَ لِأَحَدِهِما بِالآخَرِ.

أَمَّا تَقْطِيعُ المُصَنِّفِ مَتْنَ الحَدِيثِ الوَاحِدِ وَتَفْرِيقُهُ فِي الأَبْوَابِ فَهُوَ إِلَى الجوازِ أَقْرَبُ، وَقَدْ فَعَلَهُ مَالِكٌ وَالبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُمَا، وَلَا يَخْلُو مِنْ كَرَاهَةٍ.

الخَامِسُ: يَنْبَغِي لِطَالِبِ الحَدِيثِ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنَ النَّحْوِ واللُّغَةِ مَا يَتَخَلَّصُ بِهِ مِنْ شَيْنِ اللَّحْنِ والتَّحْرِيفِ وَمَعَرَّتِهِمَا.

وَرُوِيَ عَنْ الأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «أَخْوَفُ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ العِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ النَّحْوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِ

النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[١]، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَلْحَنُ، فَمَهْمَا رَوَيْتَ عَنْهُ وَلَحَنْتَ فِيهِ فَقَدْ كَذَبْتَ عَلَيْهِ[٢]. وَقَالَ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ: «مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الحَدِيثَ وَلَا يَعْرِفُ النَّحْوَ كَمَثَلِ الحِمَارِ عَلَيْه مِخْلَاةٌ[٣] لَا شَعِيرَ فِيهَا»[٤].

السَّادِسُ: إِذَا وَقَعَ فِي رِوَايَتِهِ لَحْنٌ أَوْ تَحْرِيفٌ/ . [٤٥]

قَالَ مُحَمَّدُ بنُ سِيرِين وعبدُ اللهِ بنُ سَخْبَرَةَ[٥]: «يَرْوِيهِ كَمَا سَمِعَهُ»[٦]، والصَّحِيحُ أَنْ يَرْوِيَهُ عَلَى الصَّوَابِ، وَهُوَ مَذْهَبُ المُخْلِصينَ[٧] مِنَ المُحَدِّثِينَ.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١٠٨)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٢)، وغيرهما من حديث أنس مرفوعًا، والحديث من أشهر أمثلة المتواتر اللفظي، جمع طرقه غير واحد من أهل العلم، منهم الطبراني في جزء من كذب علي متعمدًا، وهو مطبوع، ورواه ابن الجوزي في مقدمة الموضوعات من ٩٨ طريقًا.

(٢) أخرجه ابن حبان في روضة العقلاء» ص٢٢٣، والقاضي عياض في «الإلماع» ص١٨٤، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٣٧/ ٨٠، والمزي في «تهذيب الكمال» ١٢/ ٨٠، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٠/١٧٨.

(٣) سميت بذلك لما يوضع فيها من الخَلَى، وهو النبات الرقيق ما دام رطبًا؛ كالحشيش الذي يحتش من بقول الربيع ونحوه. انظر: «لسان العرب»، مادة: (خلا).

(٤) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢٦ ـ ٢٧.

(٥) أبو معمر الكوفي، انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٠٥.

(٦) أخرجه عنهما الخطيب في «الكفاية» ص٢٨٥.

(٧) كذا في الأصل، وفي «علوم الحديث» لابن الصلاح: «المحصلين».

أَمَّا إِصْلَاحُ ذَلِك فِي الكِتَابِ فَالصَّوَابُ تَرْكُهُ وَتَقْرِيرُ مَا وَقَعَ فِي الأَصْلِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، مَعَ التَّضْبِيبِ عَلَيْهِ، وَبَيَانِ الصَّوَابِ فِي الحَاشِيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَجْمَعُ لِلْمَصْلَحَةِ وَأَنْفَى لِلْمَفْسَدَةِ، فَكَمْ مِنْ شَيْءٍ يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِن أَهْلِ العِلْمِ خَطأً وَلَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ، لَا سِيّما فِيما يَعُدّونَهُ خَطأً مِنْ وَجْهِ العَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ لُغَاتِ العَرَبِ وَتَشَعُّبِهَا، فَيَذْكُرُ ذَلِكَ عِنْدَ السَّمَاعِ كَمَا وَقَعَ، ثُمَّ يَذْكُرُ وَجْهَ صَوَابِهِ إِمّا مِنْ جِهَةِ العَرَبِيَّةِ وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ. [٤٤]

وَإِنْ قَرَأَهُ أَوَّلًا عَلَى الصَّوَابِ ثُمَّ قَالَ: وَقَعَ عِنْدَ شَيْخِنَا أَوْ فِي رِوَايَتِنَا أَوْ مِنْ طَرِيقِ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا فَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ الأَوَّلِ كَيْلَا يُتَقَوَّلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلْ.

وَإِذَا كَانَ الإِصْلَاحُ بِزِيَادَةِ شَيءٍ قَدْ سَقَطَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُغَايَرَةٌ فِي المَعْنَى أَلْحقَهُ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مُغَايَرَةٌ لِمَا فِي الأَصْلِ تَرَكَ الأَصْلَ عَلَى حَالِهِ ونَبَّهَ عَلَى مَا سَقَطَ فِي الحَاشِيَةِ، وَلَهُ أَنْ يُلْحِقَهُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الكِتَابِ مَع كَلِمَةِ «يَعْنِي» كَمَا فَعَلَ الخَطِيبُ(١) الحَافِظُ إِذْ رَوَى عَنْ أَبِي عَمرِو بنِ مَهْدِيٍّ عَنْ المَحَامِلِيِّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحمٰنِ ـ يَعْنِي: عَنْ عَائِشَةَ ـ أَنَّها قَالَتْ: «كَانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يُدْنِي إِليَّ رَأْسَهُ فَأُرَجِّلُهُ»(٢).

---

(١) انظر: «الكفاية» ص٣٧١ ـ ٣٧٢.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ»، حديث (٨٦٦) عن الزهري عن عروة عن عمرة عن عائشة به، ومن طريقه مسلم في «صحيحه»، حديث (٢٩٧) (٦ من كتاب الحيض)، وغيرهما.

وأخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٢٠٢٩)، ومسلم في =

قَالَ الخَطِيبُ: «كَانَ فِي أَصْلِ ابنِ مَهْدِيٍّ «عَنْ عَمْرَةَ أَنَّهَا قَالَتْ»، فَأَلْحَقْنَا فِيهِ ذِكْرَ عَائِشَةَ إِذْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ بُدٌّ، وَعَلِمْنَا أَنَّ المَحَامِلِيَّ كَذَلِكَ رَوَاهُ، وَهَكَذَا رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ شُيُوخِنَا يَفْعَلُ فِي مِثْلِ هَذَا»[١].

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ[٢]: وَهَذا إِذَا كَانَ شَيْخُهُ قَدْ رَوَاهُ لَهُ عَلَى الخَطَأِ، فَأَمَّا إِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَن ذَلِكَ مِنَ الكِتَابِ لَا مِنْ شَيْخِهِ فَيَتَّجِهُ هَاهُنا إِصْلَاحُ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ.

ذَكَرَ أَبُو دَاودَ أَنَّهُ قَالَ لِأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: «وَجَدْتُ فِي كِتَابِي: حَجّاجٌ عَنْ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ» يَجُوزُ لِي أَنْ أُصْلِحَهُ «ابن جُرَيْجٍ»؟ فَقَالَ: «أَرْجُو أَنْ يَكُونَ هَذَا لَا بَأْسَ بِهِ»[٣].

وَإِذَا دَرَسَ مِنْ كِتَابِهِ بَعْضُ الإِسْنَادِ أَوْ المَتْنِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ اِسْتِدْرَاكُهُ مِنْ كِتَابِ غَيْرِهِ إِذَا عَرَفَ صِحَّتَهُ، وَسَكَنَتْ نَفْسُهُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّاقِطُ مِنْ كِتَابِهِ، وَيَجُوزُ لِلْحَافِظِ اسْتِدْرَاكُ مَا شَكَّ فِيه مِنْ كِتَابِ غَيْرِهِ أَوْ مِنْ حِفْظِهِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ المُحَدِّثِينَ وَكَانَ بَعْضُهُم يُبَيِّنُ مَا يُثَبِّتُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، كَمَا رُوِيَ عَنْ يَزِيدَ بنِ هَارُون أَنَّهُ قَالَ: «أَنَا عَاصِمٌ ـ وَثَبَّتَنِي شُعْبَةُ ـ عَنْ

= «صحيحه»، حديث (٢٩٧) (٧ من كتاب الحيض) عن الزهري عن عروة وعمرة عن عائشة به.

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٢٢٢.

(٣) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص٣٦٩ ـ ٣٧٠.

[٤٦] عَبْدِ اللهِ بنِ سَرْجِسٍ»(١)/ ، وَإِذَا وَجَدَ فِي أَصْلِ كِتَابِهِ كَلِمَةً مِنْ غَرِيبِ اللُّغَةِ أَوْ غَيْرِها غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ وَأَشْكَلَتْ عَلَيْهِ فَجَائِزٌ أَنْ يَسْأَلَ عَنْها أَهْلَ العِلْم بِها وَيَرْوِيَها عَلَى مَا يُخْبِرون بِهِ.

السَّابِعُ: إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّاوِي حَدِيثٌ عَنْ اثْنِينِ أَوْ أَكْثَرَ وَبَيْنَ رِوَايَتِهِمَا تَفَاوُتٌ فِي اللَّفْظِ دُونَ المَعْنَى، فَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُما فِي الإِسْنَادِ، ثُمَّ يَسُوق الحَدِيثَ عَلَى لَفْظِ أَحَدِهِمَا، وَيَقُول: «أَخبَرَ فُلَانٌ وَفُلانٌ واللَّفْظُ لِفُلَانٍ قَالَ، أَوْ قَالَا أَخبرَنَا فُلَانٌ» وَمَا أَشْبَهَهُ، وَلِمُسْلِمٍ مَعَ هَذَا فِي ذَلِكَ عِبَارَةٌ أُخْرَى حَسَنَةٌ مِثْلُ قَوْلِه : «حَدَّثَنا أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ وأَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ، كِلَاهُما عَنْ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: نَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ»(٢)، فَإِعَادَتُهُ ثَانِيًا ذِكْرَ أَحَدِهِمَا خَاصَّةً إِشْعَارٌ بِأَنَّ اللَّفْظَ المَذْكُورَ لَهُ، أَمَّا إِذَا أَخَذَ مِنْ لَفْظِهِمَا جَمِيعًا، وَقَالَ: «أَخبرَنا فُلانٌ وَفُلانٌ وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا فُلَانٌ»، فَجَائِزٌ عِنْدَ مَنْ جَوَّزَ الرِّوَايَةَ بِالمَعْنَى.

وَقَوْلُ أَبِي دَاوُدَ: «نَا مُسَدَّدٌ وأَبُو تَوْبَةَ المَعْنَى، قَالَا: نَا أَبُو الأَحْوَصِ»(٣)، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَصَّ أَحَدَهُما فَيَكُون مِنْ قَبِيلِ الأَوَّلِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَمَّ فيكون مِنْ قَبِيلِ الثَّانِي.

وَإِذَا سَمِعَ كِتَابًا مُصَنَّفًا مِنْ جَمَاعَةٍ، ثُمَّ قَابَلَ نُسْخَتَهُ بِأَصْلِ

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص٣٢٦.

(٢) «صحيح مسلم»، حديث (٦٧٣).

(٣) انظر: «سنن أبي داود»، حديث (٣٧٥).

بَعْضِهِم، وَأَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ جَمِيعَهُم فِي الإِسْنَادِ وَيَقُولَ: «واللَّفْظُ لِفُلَانٍ»، احْتَمَلَ أَنْ يَجُوزَ كَالأَوَّلِ، واحْتَمَلَ أَنْ لَا يَجُوزَ؛ لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ عِنْدَهُ بِكَيْفِيَّةِ رِوَايَةِ الآخَرِينَ، بِخِلَافِ الأَوَّلِ فَإِنَّهُ اطَّلَعَ عَلَيْهَا وَعَلِمَ مُوَافَقَتَها مِنْ حَيْثُ المَعْنَى.

الثَّامِنُ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ فِي نَسَبِ مَنْ فَوْقَ شَيْخِهِ مِنْ رِجَالِ الإِسْنَادِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ شَيْخُهُ فِي أَوَّلِ الحَدِيثِ مِنَ الكِتَابِ، واقْتَصَرَ فِيما بَعْدَهُ مِنَ الأَحَادِيثِ عَلَى ذِكْرِ اسْمِهِ أَوْ بَعْضِ نَسَبِهِ. فَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ سَمِعَ ذَلِكَ الكِتَابَ وَأَرَادَ رِوَايَتَهُ أَنْ يَذْكُرَ فِي أَوَّلِ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهُ نَسَبَ شَيْخِ شَيْخِهِ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُهُ فِي أَوَّل الحَدِيثِ الأَوَّلِ أَمْ لَا؟

حَكَى الخَطِيبُ[1] الحَافِظُ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ أَنَّهُم أَجَازُوهُ، والأَوْلَى أَنْ يَقْتَصِر عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ وَيَقُولَ: «هُوَ ابنُ فُلانٍ» أَوْ «يَعْنِي ابنَ فُلَانٍ».

التَّاسِعُ: جَرَتْ العَادَةُ بِحَذْفِ «قَالَ» فِيمَا بَيْنَ رِجَالِ الإِسْنَادِ خَطًّا، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ حَالَةَ القِرَاءَةِ لَفْظًا، وَإِذَا كَانَ فِي أَثْنَاءِ الإِسْنَادِ: «قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ أَخبَرَكَ فُلَانٌ»، فَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَقُولَ فِيه: «قِيلَ لَهُ أَخْبَرَكَ فُلَانٌ»، وَإِذَا كَانَ فِيه: «قُرِئَ عَلَى فُلَانٍ، حَدَّثَنا فُلَان» قَالَ: «قُرِئَ عَلَى فُلَان، قَالَ حَدَّثَنا/ فُلَان»، [٤٧] وَإِذَا تَكَرَّرَتْ كَلِمَةُ «قَالَ» حُذِفَت فِي الخَطِّ وَعَلَى القَارِئِ أَنْ يَلْفِظَ بِهِمَا جَمِيعًا.

---

(١) انظر: «الكفاية» ص٣٢٣.

العَاشِرُ: النُّسَخُ المُشْتَمِلَةُ عَلَى أَحَادِيث بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ، كَنُسْخَةِ هَمَّام بن مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْهُ، وَنَحْوِها مِنَ النُّسَخِ والأَجْزَاءِ، مِنْهُمْ مَنْ يَذْكُرُ الإِسْنَادَ فِي أَوَّلِ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا، وَمِنْهُم مَنْ يَكْتَفِي بِذِكْرِهِ فِي أَوَّلِ حَدِيثٍ مِنْها، أَوْ فِي أَوَّلِ مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ سَمَاعِها، وَيَقُولُ فِيما بَعْدَهُ: «وَبِالإِسْنَادِ» أَوْ «وَبِهِ» وَهُوَ الأَغْلَبُ، وَمِنْهُم مَنْ رَأَى إِعَادَةَ ذِكْرِ الإِسْنَادِ فِي آخِرِ الكِتَابِ أَوْ الجُزْءِ بَعْدَ ذِكْرِهِ أَوَّلًا، وَيَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْوِيَ هَذِهِ الأَحَادِيث مُفَرَّقَةً أَنْ يَذْكُرَ الإِسْنَادَ فِي أَوَّلِ كُلِّ حَدِيثٍ مِنْها؛ لِأَنَّ الجَمِيعَ مَعْطُوفٌ عَلَى الأَوَّلِ، فَالإِسْنَادُ المَذْكُورُ أَوَّلًا فِي حُكْمِ المَذْكُورِ فِي كُلِّ حَدِيثٍ.

الحَادي عَشَرَ: إِذَا قَدَّمَ ذِكْرَ المَتْنِ عَلَى الإِسْنَادِ. مِثل أَنْ يَقُولَ: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ كَذَا أَوْ كَذَا، ثُمَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنا بِهِ فُلانٌ، قَالَ: أَنَا فُلانٌ، ويَسُوقُ الإِسْنَادَ حَتَّى يَتَّصِلَ بِالمَتْنِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ قَدَّمَ الإِسْنَادَ فِي كَوْنِهِ مُسْنِدًا لَا مُرْسِلًا، فَإِنْ أَرَادَ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ هَكَذَا أَنْ يُقَدِّمَ الإِسْنَادَ وَيُؤَخِّرَ المَتْنَ جَازَ.

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ مِنَ الخِلَافِ مَا فِي تَقْدِيم بَعْضِ مَتْنِ الحَدِيثِ عَلَى بَعْضٍ، وَقَدْ حَكَى الخَطِيبُ فِيهِ المَنْعَ عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ الرِّوَايَةَ بِالمَعْنى لَا تَجُوزُ، وَالجَوازَ عَلَى أَنَّها تَجُوزُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُما»[١].

---

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٢٢٩ ـ ٢٣٠.

قُلْتُ: الفَرْقُ بِيْنَهُما أَنَّ فِي تَقْدِيم بَعْضِ المَتْنِ عَلَى بَعْضٍ تَغْيِيرًا لِتَرْتِيبِ قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا يَحْسُنُ ذَلِكَ، بِخِلَافِ تَقْدِيمِ الإِسْنَادِ فَإِنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ تَأْخِيرِهِ، واللهُ تَعَالى أَعْلَمُ.

الثَّانِي عَشَرَ: إِذَا رَوَى المُحَدِّثُ حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِإِسْنَادٍ آخَرَ، وَقَالَ عِنْدَ انْتِهائِهِ: «مِثْلَهُ».

فَإِذَا أَرَادَ الرَّاوِي عَنْه أَنْ يَقْتَصِر عَلَى الإِسْنَادِ الثَّانِي وَيَسُوقَ لَفْظَ الحَدِيثِ فَالأَظْهَرُ المَنْعُ مِنْه.

وَقِيلَ: يَجُوزُ إِذَا عَرَفَ أَنَّ المُحَدِّثَ ضَابِطٌ مُتَحَفِّظٌ يَذْهَبُ إِلَى تَمييزِ الأَلْفَاظِ وَعَدِّ الحُرُوفِ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ مِنْهُ لَمْ يَجُزْ.

وكان غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ المُحَدِّثِين إِذَا رَوَى مِثْلَ هَذَا يُورِدُ الإِسْنَادَ وَيَقُولُ: «مِثْلَ حَدِيثٍ قَبْلَهُ مَتْنُهُ كَذَا وَكَذَا» ثُمَّ يَسُوقُهُ.

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ المُحَدِّثُ قَدْ قَالَ «نَحوَهُ»، قَالَ الخَطِيبُ: «وَهَذَا هُوَ الّذِي أَخْتَارُه»[(١)].

وَقَالَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «إِنَّ مِمَّا يَلْزَمُ الحَدِيثِيَّ مِنْ الضَّبْطِ وَالإِتْقَانِ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «مِثْلَهُ» وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «نَحْوَهُ» فَلَا يَحِقُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «مِثْلَهُ» إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُما عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَيَحِلُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: «نَحوَهُ»، إِذَا كَانَ عَلَى مِثْلِ مَعَانِيهِ»[(٢)].

---

(١) «الكفاية» ص٣١٩.

(٢) «سؤالات السجزي» للحاكم ص١٢٨ ـ ١٢٩.

الثَّالِث عَشَرَ: إِذَا ذَكَر الشَّيْخُ إِسْنَادَ حَدِيثٍ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ مَتْنِهِ إِلَّا طَرَفًا ثُمَّ قَالَ: «وَذَكَر الحَدِيثَ»، فَإِذَا أَرَاد الرَّاوِي أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ الحَدِيثَ بِكَمَالِه فَهَذَا أَوْلَى بِالمَنْع مِمَّا قَبْلَهُ، فَطَرِيقُهُ أَنْ يَذْكُرَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ/[٤٨] عَلَى وَجْهِهِ، وَيَقُولَ: قَالَ: وَذَكَرَ الحَدِيثَ، ثُمَّ يَقولُ: والحديثُ هُو كَذا وكَذَا، وَيَسُوقُهُ إِلَى آخِرِهِ.

الرَّابع عَشَرَ: إِذَا كَانَ فِي سَمَاعِهِ وَهَنٌ، لَزِمَهُ ذِكْرُهُ حَالَةَ الرِّوَايَةِ، فَإِنَّ فِي إِغْفَالِهِ نَوْعًا مِنَ التَّدْلِيسِ، وَفِيمَا مَضَى أَمْثِلَةٌ، كَذَلِكَ مِنْ أَمْثِلَتِهِ مَا إِذَا حَدَّثَهُ المُحَدِّثُ مِنْ حِفْظِهِ فِي حَالَةِ المُذَاكَرَةِ، فَلْيَقُلْ: «حَدَّثَنَا فُلَانٌ مُذَاكَرَةً»، وَقَدْ مَنَعَ جَمَاعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ أَنْ يُحْمَلَ عَنْهم فِي المُذَاكَرَةِ شَيءٌ، لِمَا قَدْ يَقَعُ فِيها مِنَ المُسَاهَلَةِ، مَعَ أَنَّ الحِفْظ خوَّانٌ، وَلِهَذَا امْتَنَعَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ رِوَايَةِ مَا يَحْفَظُونَه إِلَّا مِنْ كُتُبِهِم(١).

الخَامِس عَشَرَ: الظَّاهِرُ أَنَّ إِبْدَالَ «عَنْ النَّبِيِّ» بـ«عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ» جَائِزٌ وَكَذَا بِالعَكْسِ.

رَوَى الخَطِيبُ بِسَنَدِهِ عَنْ صَالِحِ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: يُكْثِرُونَ فِي الحَدِيثِ: «قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ» فَيَجْعَلُ الإِنْسَانُ: «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ»، قَالَ: «أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ»(٢).

---

(١) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ١٢.

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص٣٦٠.

وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَفَّانُ وَبَهْزٌ فَجَعَلَا يُغَيِّرانِ «النَّبِيَّ ﷺ» مِنْ «رَسُولِ اللهِ ﷺ»، فَقَالَ لَهُما حَمَّادٌ: «أَمَّا أَنْتُما فَلَا تَفْقَهَانِ أَبَدًا»[1].

السَّادِس عَشَرَ: إِذَا كَانَ الحَدِيثُ عَنْ رَجُلَيْنِ أَحدِهِما مَجْرُوحٌ، مِثل أَنْ يَكُونَ «عَنْ ثَابِتٍ البُنَانِيِّ، وَأَبَانِ بنِ أَبِي عَيَّاشٍ، عَنْ أَنَسٍ»، فَلَا يُسْتَحْسَنُ إِسْقَاطُ المَجْرُوحِ مِنَ الإِسْنَادِ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَنْ المَجْرُوحِ شَيءٌ لَمْ يَذْكُرْهُ الثِّقَةُ.

السَّابِع عَشَر: إِذَا سَمِعَ بَعْضَ حَدِيثٍ مِنْ شَيْخٍ وَبَعْضَهُ مِنْ آخَرَ وَخَلَّطَهُ وَلَمْ يُمَيِّزْهُ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْ أَحَدِهِما دُونَ الآخَرِ، كَمَا فَعَلَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِ الإِفْكِ حَيْثُ رَوَاهُ عَنْ عُرْوَةَ وابنِ المُسَيِّبِ وَعَلْقَمَةَ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ وَعُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وَقَالَ: «كُلُّهم حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنْ حَدِيثِها، قَالُوا: قَالَتْ: . . . الحَدِيثَ»[2]، فَلَوْ كَانَ أَحَدُ الشَّخْصَينِ مَجْرُوحًا لَمْ يَجُزْ الاحْتِجَاجُ بِذَلِكَ الحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيءٍ إِلَّا وَهُو فِي الحُكْمِ كَأَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ أَحَدِهما عَلى الإِبْهَامِ، وَاللهُ تَعالى أَعْلَمُ.

---

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص٣٦١.

(٢) انظر: «صحيح البخاري»، حديث (٢٦٦١، ٢٨٧٩، ٤٠٢٥، ٤١٤١، ٤٦٩٠، ٤٧٥٠، ٦٦٦٢، ٧٥٠٠، ٧٥٤٥).

البَابُ العَاشِرُ

فِي آدَابِ المُحَدِّثِ وَطَالِبِ الحَدِيثِ

وَفِيهِ فَصْلَانِ:

الأَوَّلُ

آدَابُ المُحَدِّثِ

اعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الحَدِيثِ عِلْمٌ جَلِيلٌ يُنَاسِبُ مَحَاسِنَ الأَخْلاقِ، فَمَنْ أَرَاد التَّصَدِّي لِإِسْمَاعِهِ أَوْ لِإِفَادَةِ شَيءٍ مِنْ عُلُومِهِ فَلْيُصَحِّحْ قَصْدَهُ وَلْيُطَهِّرْ قَلْبَهُ مِنَ الأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَحُبِّ الرِّئَاسَةِ.

وَقَدْ اخْتُلِفَ فِي وَقْتِ انْتِصَابِه لِذَلِكَ، فَرُوِيَ عَنْ القَاضِي ابنِ خَلَّادٍ[1] أَنَّهُ قَالَ: «الّذِي يَصِحُّ عِنْدِي مِنْ طَرِيق الأَثَرِ والنَّظَرِ فِي الحَدِّ الّذِي إِذَا بَلَغَهُ النَّاقِلُ حَسُنَ بِهِ أَنْ يُحَدِّثَ هُوَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الخَمْسِينَ؛ لِأَنَّهَا انْتِهَاءُ الكُهُولَةِ وَفِيها مَجْمَعُ الأَشُدِّ»، قَالَ: «وَ/لَيسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يُحَدِّثَ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الأَرْبَعِينَ لِأَنَّها حَدُّ الاسْتِوَاءِ وَمُنْتَهَى الكَمَالِ». [٤٩]

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ[2]: والّذِي نَقُولُه أَنَّهُ مَتَى احْتِيجَ إِلَى

---

(١) الرامهرمزي في كتابه «المحدّث الفاصل» ص٣٥٢.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص٢٣٧.

مَا عِنْدَهُ استُحِبَّ لَهُ التَّصَدِّي لِرِوَايَتِهِ وَنَشْرِهِ فِي أَيِّ سِنٍّ كَانَ. فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ مَالِكَ بنْ أَنَسٍ جَلَسَ لِلنَّاسِ وَهُوَ ابنُ نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ، وَقِيلَ ابنُ سَبْعَ عَشْرَةَ، وَشُيُوخُهُ أَحْيَاءُ[1]. وَكَذَا غَيْرُه مِنَ العُلَماءِ أُخِذَ مِنْهم العِلْمُ فِي سِنِّ الحَدَاثَةِ وانْتَصَبُوا لِذَلِكَ.

أَمَّا السِّنُّ الّتِي إِذَا بَلَغَها المُحَدِّثُ اسْتُحِبَّ لَهُ الإِمْسَاكُ عَنْ التَّحْدِيثِ فَهُوَ عِنْدَ الخَوْفِ مِنَ الخَرَفِ والتَّخْلِيطِ، والنَّاسُ فِي بُلوغِها مُتَفَاوِتُونَ بَحسَبِ اخْتلافِ أَحْوَالِهِم.

وَهَكذَا إِذَا عَمِيَ وَخَافَ أَنْ يُدْخَلَ عَلَيْه مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ فَلْيُمْسِكْ عَنْ الرِّوَايَةِ، قَالَ ابنُ خَلَّادٍ: «أَعْجَبُ إِليَّ أَنْ يُمْسِكَ فِي الثَّمَانِينَ لِأَنَّها حَدُّ الهَرَمِ، فَإِنْ كَانَ عَقْلُهُ ثَابِتًا يَعْرِفُ حَدِيثَه وَيَقُومُ بِهِ، وتَحَرَّى أَنْ يُحَدِّثَ احْتِسَابًا رَجَوْتُ لَهُ خَيْرًا»[2].

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ[3]: وَقَدْ حَدَّثَ قَوْمٌ بَعْدَ مُجَاوَزَةِ هَذِه فَصَحِبَتْهُم السَّلَامَةُ، مِنْهُم أَنَسُ بنُ مَالِكٍ، وَسَهْلُ بنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي أَوْفَى مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَمَالِكٌ واللَّيْثُ وابنُ عُيَيْنَةَ وعَلِيُّ بنُ الجَعْدِ، فِي عَدَدٍ جَمٍّ مِنَ المُتَقَدِّمِينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ، وَفِيهم غَيْرُ وَاحِدٍ حَدَّثُوا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهُم الحَسَنُ بنُ عَرَفَةَ، وَأَبُو القَاسِمِ البَغَوِيُّ، وأَبُو إِسْحَاقَ الهُجَيْمِيُّ، والقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبَرِيُّ.

---

(١) انظر: «الإلماع» ص٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢) «المحدث الفاصل» ص٣٥٤.

(٣) انظر: «علوم الحديث» ص٢٣٩.

واعْلَم أَنَّه لَا يَنْبَغِي لِلْمُحَدِّثِ أَنْ يُحَدِّثَ بِحَضْرَةِ مَنْ هُو أَوْلَى مِنْهُ بِذَلِكَ.

رُوِيَ عَنْ يَحْيَى بنِ مَعِينٍ أَنَّه قَالَ: «الَّذِي يُحَدِّثُ بالبَلْدَةِ وَفِيها مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالحَدِيثِ أَحْمَقُ»[١].

وَيَنْبَغِي لَهُ إِذَا طُلِبَ مِنْهُ مَا يَعْلَمُهُ عِنْدَ غَيْرِه فِي بَلَدِهِ أَوْ غَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ أَعْلَى مِنْ إِسْنَادِهِ أَوْ أَرْجَحَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ أَنْ يُعَرِّفَ الطَّالِبَ بِهِ، وَيُرْشِدَهُ إِلَيْهِ، فَإِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، وَلَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّحْدِيثِ لِكَوْنِه غَيْرَ صَحِيحِ النِّيَّةِ فَإِنَّهُ يُرْجَى لَهُ حُصُولُ النِّيَّةِ مِنْ بَعْدُ، رُوِيَ عَنْ مَعْمَرٍ، قَال: «كَانَ يُقَالُ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَطْلُبُ العِلْمَ لِغَيْرِ اللهِ، فَيَأْبَى عَلَيْهِ العِلْمُ حَتَّى يَكُونَ لِلَّهِ ﷻ»[٢].

وَلْيَكُن حَرِيصًا عَلَى نَشْرِهِ مُبْتَغِيًا جَزِيلَ أَجْرِه، وَلْيَقْتَدِ بِمَالِكِ بنِ أَنَسٍ فَإِنَّهُ رُوِيَ[٣] عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحَدِّثَ تَوَضَّأَ وَجَلَسَ عَلَى صَدْرِ فِراشِهِ، وَسَرَّحَ لِحْيَتَهُ، وَتَمَكَّنَ فِي جُلُوسِهِ بِوَقَارٍ وَهَيْبَةٍ، وَحَدَّثَ؛ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: أُحِبُّ أَنْ أُعَظِّمَ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ. وَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُحَدِّثَ فِي الطَّرِيقِ، أَوْ وَهُوَ قَائِمٌ،

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٣١٩.

(٢) «الجامع» لمعمر بن راشد ١١/ ٢٥٦، حديث (٢٠٤٧٥)، والخطيب في «الجامع» ١/ ٣٣٩، و«جامع بيان العلم وفضله» ٢/ ٥١.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٦/ ٣١٨، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» ص٣٩٢.

أَوْ يَسْتَعْجِلُ، وَإِذَا رَفَعَ أَحَدٌ صَوْتَهُ فِي مَجْلِسِهِ زَبَرَهُ[(١)]، وَقَالَ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، فَمَنْ رَفَع صَوْتَهُ عِنْد حَدِيث رَسُولِ اللهِ ﷺ فَكَأَنَّما رَفَعَ/ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ[(٢)]. [٥٠]

وقَالَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: «القَارِئُ لِحَديثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ لِأَحَدٍ فَإِنَّهُ تُكْتَبُ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ»[(٣)].

وَيُسْتَحَبُّ إِذَا حَدَّثَ أَنْ يُقْبِلَ عَلَى القَوْمِ جَمِيعًا، وَلَا يَسْرُدَ حَدِيثَهُ سَرْدًا، لِمَنْعِ السَّامِعِ مِنْ إِدْرَاكِ بَعْضِهِ، وَيَفْتَتِحَ مَجْلِسَهُ بِذِكْرٍ، وَيَخْتِمَهُ بِدُعَاءٍ يَلِيقُ بِالحَالِ، وَيَعْقِدَ المَجَالِسَ لِإِمْلَاءِ الحَدِيثِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَعْلَى مَرَاتِبِ الرَّاوِينَ، والسَّمَاعُ فِيه مِنْ أَحْسَنِ وُجُوهِ التَّحَمُّلِ، وَلْيَتَّخِذْ مُسْتَمْلِيًا يُبَلِّغُ عَنْهُ إِذَا كَثُرَ الجَمْعُ فَذَلِكَ دَأْبُ أَكَابِرِ المُحَدِّثِينَ، رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ وَوَكِيعٍ، وَأَبِي عَاصِمٍ وَيَزِيدَ بنِ هَارُونَ وَغَيرِهِم.

وَلْيَسْتَمْلِ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ مِنْ كُرْسِيٍّ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ اسْتَمْلَى قَائِمًا، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتْبَعَ لَفْظَ المُحَدِّثِ فَيُؤَدِّيَهِ عَلَى وَجْهِهِ فَمَنْ سَمِعَ لَفْظَ المُمْلِي رَوَاهُ عَنْهُ، وَمَنْ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا لَفْظَ المُسْتَمْلِي لَمْ يَجُزْ أَنْ يَرْوِيَهُ عَنِ المُمْلِي مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِلْحَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الكَلَامُ عَلَيْهِ فِي القِسْمِ الثَّانِي مِنَ البَابِ التَّاسِعِ.

---

(١) **زَبَره**: نهاه وانتهره. انظر: «لسان العرب»، مادة: (زبر).

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع» ١/ ٤٠٦.

(٣) انظر: «علوم الحديث» ص٢٤١.

وَيُسْتَحَبُّ افْتِتَاحُ المَجْلِسِ بِقِرَاءَةِ شَيءٍ مِنَ القُرْآنِ، فَإِذَا فَرَغَ اسْتَنْصَتَ المُسْتَمْلِي الحَاضِرِينَ، ثُمَّ يُبَسْمِلُ وَيَحْمَدُ اللهَ تَعَالى وَيُصَلِّي عَلَى رَسُولِهِ ﷺ، ثُمَّ يُقْبِلُ عَلَى المُحَدِّثِ وَيَقُولُ: «مَن ذَكَرْتَ» أَوْ «مَا ذَكَرْتَ رَحِمَكَ اللهُ» وَنَحْوَهُ.

وَكُلَّما انْتَهى إِلَى ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِذَلِكَ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى ذِكْرِ الصَّحَابِيِّ قَالَ: «رضي الله عنه».

وَيَحْسُنُ بِالمُحَدِّثِ الثَّنَاءُ عَلَى شَيْخِهِ وَالدُّعَاءُ لَهُ حَالَةَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَذْكُرَهُ بِمَا يُعْرَفُ بِهِ مِنْ لَقَبٍ كَغُنْدَرٍ وَنَحْوِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَكْرَهُ ذَلِكَ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُمْلِي أَنْ يَجْمَعَ فِي إِمْلَائِهِ بَيْنَ الرِّوَايَةِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ شُيُوخِهِ مُقَدِّمًا لِلأَعْلَى إِسْنَادًا والأَوْلَى مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وَيُمْلِي عَنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُم حَدِيثًا، وَيَخْتَارُ مَا عَلَا سَنَدُهُ وَقَصُرَ مَتْنُهُ، وَيُنَبِّهُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ فَائِدَةٍ وَعُلُوٍّ وَفَضِيلَةٍ، وَيَتَجَنَّبُ مَا لَا تَحْتَمِلُهُ عُقُولُ الحَاضِرِينَ، وَمَا يَخْشَى عَلَيْهِ مِنْ دُخُولِ الوَهَمِ عَلَيْهِم فِي فَهْمِهِ، وَيَخْتِمُ الإِمْلَاءَ بِشَيءٍ مِنَ الحِكَايَاتِ والإِنْشَادَاتِ بِأَسَانِيدِها.

وَيَجُوزُ لِلْمُحدِّثِ أَنْ يَسْتَعِينَ بِبَعْضِ حُفَّاظِ وَقْتِهِ فِي تَخْرِيجِ مَا يُمْلِيهِ إِذَا قَصُرَ عَنْ ذَلِك، وَإِذَا نَجَزَ الإِمْلَاءُ بَادَرَ إِلَى تَصْحِيحِهِ وَمُقَابَلَتِهِ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الفَصْلُ الثَّانِي

آدَابُ طَالِبِ الحَدِيثِ

تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ البَابِ السَّابِعِ الخِلافُ فِي الوَقْتِ الَّذِي يَصِحُّ فِيهِ سَمَاعُ الصَّغِيرِ، وَمَتَى يُسْتَحَبُّ كَتْبُ الحَدِيثِ، ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ عَلَى طَالِبِ الحَدِيثِ أَنْ يُخْلِصَ نِيَّتَهُ لِلَّهِ ﷻ لِمَا رُوِيَ عَنْ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ طَلَبَ الحَدِيثَ لِغَيْرِ اللهِ مُكِرَ بِهِ»[١]، وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: «مَا أَعْلَمُ عَمَلًا هُوَ أَفْضَلُ مِنْ طَلَبِ الحَدِيثِ لِمَنْ أَرَادَ بِهِ اللهَ»[٢].

وَيَسْأَلَ مِنَ اللهِ التَّوْفِيقَ والتَّسْدِيدَ، وَيَأْخُذَ نَفْسَهُ بِالأَخْلاقِ الزَّكية والآدَابِ المَرْضِيَّةِ لِأَنَّ الحَدِيثَ أَعْلَى أُمُورِ الدِّينِ، فَيَنْبَغِي لِمَنْ طَلَبَهُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ النَّاسِ، وَإِذَا أَخَذَ فِيهِ فَلْيُشَمِّرْ عَنْ سَاقِ اجْتِهَادِهِ/ وَيَبْدَأْ بِالسَّمَاعِ مِنْ أَسْنَدِ شُيُوخِ بَلَدِهِ، وَأَعْلَمِهِم وَأَشْرَفِهِم. [٥١]

فَإِذَا حَصَّلَ مَا فِي بَلَدِهِ فَلْيَرْحَلْ إِلَى غَيْرِهِ، قِيلَ لِأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: أَيَرْحَلُ الرَّجُلُ فِي طَلَبِ العُلُوِّ؟ فقَالَ: «لَقَدْ كَانَ عَلْقَمَةُ والأَسْوَدُ يَبْلُغُهُمَا الحَدِيثُ عَنْ عُمَرَ فَلَا يُقْنِعُهُمَا حَتَّى يَخْرُجَا إِلَى عُمَرَ فَيَسْمَعَانِهِ مِنْهُ»[٣]، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ أَدْهَمٍ، قَالَ:

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٦/ ٢٥١، والخطيب في «الجامع» ١/ ٨٤، وابن عبد البر في «الجامع» ١/ ٣٤٤.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص٢٤٥.

(٣) أخرجه الخطيب بنحوه في «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ١٢٣، وذكره في «الرحلة في طلب الحديث» ص١٩٧.

«إِنَّ اللهَ يَدْفَعُ البَلَاءَ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةِ بِرِحْلَةِ أَصْحَابِ الحَدِيثِ»[١].

وَلْيَعْمَلْ بِمَا يَسْمَعُهُ مِنَ الأَحَادِيثِ لِمَا رُوِيَ عن عَمْرِو بنِ قَيْسٍ المُلَائِيّ، قَالَ: «إِذَا بَلَغَكَ شَيْءٌ مِنَ الخَبَرِ فَاعْمَل بِهِ وَلَوْ مَرَّةً تَكُنْ مِنْ أَهْلِهِ»[٢].

وَكَانَ بِشْرٌ الحَافِي يَقُولُ: «يَا أَصْحَابَ الحَدِيثِ أَدُّوا زَكَاةَ هَذَا الحَدِيثِ، اعْمَلُوا مِنْ كُلِّ مِئَتِي حَدِيثٍ بِخَمْسَةِ أَحَادِيثَ»[٣].

وَيُعَظِّمْ شَيْخَهُ وَمَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ فَذَلِكَ مِنْ إِجْلَالِ الحَدِيثِ والعِلْم، وَلَا يُثْقِلْ عَلَيْهِ بالتَّطْويلِ فَيُضْجِرُهُ، فَإِنَّهُ يُخْشَى عَلَى فَاعِلِ ذَلِكَ أَنْ يُحْرَمَ الانْتِفَاعَ.

وَإِذَا ظَفِرَ بِسَمَاعِ شَيْخٍ فَلَا يَكْتُمْهُ غَيْرَهُ لِيَنْفَرِدَ بِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: «بَرَكَةُ الحَدِيثِ إِفَادَةُ بَعْضِهِم بَعْضًا»[٤]، وَقَالَ إِسْحَاقُ بنُ رَاهُويَه لِبَعْضِ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي جَمَاعَةٍ:

---

(١) أخرجه الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» ص٨٩، وفي «شرف أصحاب الحديث» ص٥٩.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٥/ ١٠٢، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ١٤٤، وفي «تاريخ بغداد» ٢/ ١٦٥.

(٣) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ١٤٤، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ص١١٠.

(٤) أخرجه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» ص٣٥١، وأخرج الخطيب نحوه عن يحيى بن معين في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ١٥٠.

«انْسَخْ مِنْ كِتَابِهِم مَا قَرَأْتُ»، فَقَالَ: «إِنَّهُم لَا يُمَكِّنُونَنِي»، فَقَالَ: «إِذًا وَاللهِ لَا يُفْلِحُونَ، قَدْ رَأَيْنَا أَقْوَامًا مَنَعُوا هَذَا السَّمَاعَ فَوَاللهِ مَا أَفْلَحُوا وَلَا أَنْجَحُوا»[1].

وَيَتْرُكُ الحَيَاءَ والكِبْرَ، فَقَدْ قَالَ مُجَاهِدٌ: «لَا يَتَعَلَّمُ مُسْتَحٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ»[2]، وَلَا يَأْنَفُ أَنْ يَكْتُبَ عَمَّن دُونَه مَا يَسْتَفِيدُهُ مِنْهُ، قَالَ وَكِيعٌ: «لَا يَنْبُلُ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيثِ حَتَّى يَكْتُبَ عَمَّنْ هُوَ فَوْقَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ مِثْلَهُ، وَعَمَّنْ هُوَ دُونَهُ»[3].

وَلْيَسْمَعْ مَا يَقَعُ إِلَيْهِ مِنْ كِتَابٍ أَوْ جُزْءٍ عَلَى التَّمَام وَلَا يَنْتَخِبْهُ. قَالَ ابنُ المُبَارَكِ: «مَا انْتَخَبْتُ عَلَى عَالِمٍ قَطُّ إِلَّا نَدِمْتُ»[4].

وَقَالَ يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ: «سَيَنْدَم مُنْتَخِبُ الحَدِيثِ حَيْثُ لَا تَنْفَعُهُ النَّدَامَةُ»[5].

فَإِنْ احْتَاجَ إِلَى الانْتِخَابِ تَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِه إِنْ كَانَ لَهُ

---

(١) انظر: «علوم الحديث» ص٢٤٨.

(٢) أورده البخاري في «صحيحه» معلّقًا بعد حديث (١٢٩)، ورواه أبو نعيم موصولًا في «الحلية» ٣/ ٢٨٧ بإسناد صحيح قال عنه الحافظ ابن حجر: «إسناد صحيح على شرط المصنف»، انظر: «فتح الباري» ١/ ٢٢٩، شرح حديث (١٣٠).

(٣) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢١٦.

(٤) المصدر السابق ٢/ ١٥٦.

(٥) المصدر السابق ٢/ ١٨٧.

أَهْلًا، وَإِلَّا اسْتَعَانَ بِبَعْضِ الحُفَّاظِ لِيَنْتَخِبَ لَهُ، وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى سَمَاعِ الحَدِيثِ وَكَتْبِهِ دُونَ مَعْرِفَتِهِ وَفَهْمِهِ.

وَلْيُقَدِّمْ العِنَايَةَ بِـ«الصَّحِيحَيْنِ»، ثُمَّ بِـ«سُنَنِ أَبِي دَاودَ» و«التِّرْمِذِيِّ» ضَبْطًا لِمُشْكِلِهَا وَفَهْمًا لِخَفِيِّ مَعَانِيها، وَكِتَابِ «السُّنَنِ الكَبِيرِ» لِلْبَيْهَقِيِّ فَإِنَّهُ نَادِرٌ فِي بَابِهِ، ثُمَّ سَائِرِ مَا تَمَسُّ حَاجَةُ صَاحِبِ الحَدِيثِ إِلَيْه مِنْ كُتُبِ المَسَانِيدِ كَـ«مُسْنَدِ أَحْمَدَ»، ومِنْ الجَوَامِعِ المُصَنَّفَةِ فِي الأَحْكَامِ ـ «وَمُوَطَّأُ مَالِكٍ» هُوَ المُقَدَّمُ مِنْها ـ، وَمِنْ كُتُبِ عِلَلِ الحَدِيثِ ـ وَمِنْ أَجْوَدِهَا: كِتَابُ «العِلَلِ» عَنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، وَكِتَابُ «العِلَلِ» عَنْ الدَّارَقُطْنِيِّ ـ.

وَمِنْ كُتُبِ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ وَتَوَارِيخِ المُحَدِّثِينَ، وَمِنْ أَفْضَلِها: «تَارِيخُ البُخَارِيِّ الكَبِيرُ»، وَكِتَابُ «الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ» لابْنِ أَبِي حَاتِم.

وَمِنْ كُتُبِ الضَّبْطِ لِمُشْكِلِ الأَسْمَاءِ، وَمِنْ أَكْمَلِها: كِتَابُ «الإِكْمَالِ» لِأَبِي نَصْرِ بنِ مَاكُولَا.

[٥٢] وَلْيَكُنْ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ اِسْمٌ مُشْكِلٌ/ أَوْ كَلِمَةٌ مُشْكِلَةٌ فِي حَدِيثٍ بَحَثَ عَنْهَا وَأَوْدَعَها قَلْبَهُ، فَإِنَّه يَجْتَمِعُ لَهْ بِذَلِكَ عِلْمٌ كَثِيرٌ فِي يُسْرٍ.

وَلْيَكُنْ الإِتْقَانُ مِنْ شَأْنِهِ، فَإِنَّ الحِفْظَ الإِتْقَانُ، وَيَأْخُذْ نَفْسَهُ بِالرِّفْقِ فِي تَحَفُّظِ الحَدِيثِ مَعَ الدَّوَام.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: «مَنْ طَلَبَ الحَدِيثَ جُمْلَةً فَاتَه جُمْلَةً، وَإِنَّما يُدْرَكُ العِلْمُ حَدِيثًا أَوْ[١] حَدِيثَيْنِ»[٢].

---

(١) كذا في الأصل، وفي «علوم الحديث» لابن الصلّاح: «و».

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٢٣٢.

وَإِذَا حَفِظَ شَيْئًا ذَاكَرَ بِهِ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْفَظَ الحَدِيثَ فَلْيُحَدِّثْ بِهِ وَلَوْ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ مَنْ لَا يَشْتَهِيهِ»(١).

وَيَسْتَقِلُّ بِالتَّخْرِيجِ والتَّصْنِيفِ إِذَا تَأَهَّلَ لِذَلِكَ، فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ الخَطِيبُ: «يُثَبِّتُ الحِفْظَ، وَيُذَكِّي القَلْبَ، وَيَشْحَذُ الطَّبْعَ، وَيُجِيدُ البَيَانَ، وَيَكْشِفُ المُلْتَبِسَ، وَيُكْسِبُ جَمِيلَ الذِّكْرِ، وَيُخْلِدُهُ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ»(٢). وَقَلَّما يَمْهَرُ فِي عِلْمِ الحَدِيثِ وَيَقِفُ عَلَى غَوَامِضِهِ إِلَّا مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

وَلِلْعُلَمَاءِ بِالحَدِيثِ فِي تَصْنِيفِهِ طَرِيقَانِ(٣):

الأُولَى: التَّصْنِيفُ عَلَى الأَبْوَابِ، وَهُوَ تَخْرِيجُهُ عَلَى أَحْكَامِ الفِقْهِ وَغَيْرِهَا، وَجَمْعُ مَا وَرَدَ فِي كُلِّ حُكْمٍ فِي بَابٍ فَبَابٍ.

الثَّانِيَةُ: يُصَنِّفُه عَلَى المَسَانِيدِ فَيَجْمَعُ حَدِيثَ كُلِّ صَحَابِيٍّ وَحْدَهُ، وَيُرَتِّبُهُم عَلَى حُرُوفِ المُعْجَم فِي أَسْمَائِهِم، وَلَهُ أَنْ يُرَتِّبَهم عَلَى القَبَائِلِ، فَيَبْدَأَ بِبَنِي هَاشِمٍ ثُمَّ بِالأَقْرَبِ فَالأَقْرَبِ نَسَبًا

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» ٥/٢٨٦، حديث (٢٦١٣٧)، والخطيب في «الجامع» ٢/٢٦٨ وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/٢٠٢.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢٨٠.

(٣) كذا في الأصل وفي «علوم الحديث» لابن الصّلاح، وفي «المنتخب في علم الحديث» ـ المنتخب من هذا الكتاب ـ للطبري المصنف: (طريقتان).

مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَهُ أَنْ يُرَتِّبَ عَلَى سَوَابِقِ الصَّحَابَةِ، فَيَبْدَأَ بِالعَشَرَةِ، ثُمَّ بَأَهْلِ بَدْرٍ، ثُمَّ بِأَهْلِ الحُدَيْبِيَةِ، ثُمَّ بِمَنْ أَسْلَمَ وَهَاجَرَ بَيْنَ الحُدَيْبِيَةِ وَفَتْحِ مَكَةَ، وَيَخْتِمَ بِأَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ كَأَبِي الطُّفَيلِ وَنَحْوِهِ، ثُمَّ بِالنِّسَاءِ، وَهَذِهِ أَحْسَنُ وَالأُولَى أَسْهَلُ.

وَمِنْ أَحْسَنِ تَصْنِيفِهِ أَنْ يَجْمَعَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ طُرُقَه واخْتِلَافَ الرُّوَاةِ فِيهِ، كَمَا فَعَلَ يَعْقُوبُ بنُ شَيْبَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»، وابنُ عُيَيْنَةَ[1] وَهُمْ أُصُول الدِّين، وَحَدِيث أَيُّوبَ السَّختيانِيِّ والزُّهْرِيِّ والأَوْزَاعِيِّ، وَيَجْمَعَ التَّرَاجِمَ مِثْلَ تَرْجَمَةِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابنِ عُمَرَ، وَتَرْجَمَةِ سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَرْجَمَةِ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، وَيَجْمَعُونَ أَبْوَابًا مِنْ أَبْوَابِ الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ فَيُفْرِدُونَها بِالتَّأْلِيفِ نَحْوُ بَابِ رُؤْيَةِ اللهِ ﷻ، وَبَابِ رَفْعِ اليَدَيْنِ، وَبَابِ القِراءَةِ، وَيُفْرِدُونَ أَيْضًا الأَحَادِيثَ فَيَجْمَعُونَ طُرُقَهَا فِي كُتُبٍ مُفْرَدَةٍ، نَحْوُ طُرُقِ حَدِيثِ قَبْضِ العِلْمِ، وَحَدِيثِ الغُسْلِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. ثُمَّ لِيَحْذَرْ أَنْ يُخْرِجَ إِلَى النَّاسِ مَا يُصَنِّفُهُ إِلَّا بَعْدَ تَهْذِيبِهِ وَتَحْرِيرِهِ وَإِعَادَةِ النَّظَرِ فِيهِ وَتَكْرِيرِهِ، واللهُ تَعَالى أَعْلَمُ.

---

(١) كذا في الأصل، ولعلّ الناسخ هنا أسقط جملة تتعلق بنوع آخر من التصنيف المعلّل وذلك بجمع حديث شيوخ مخصوصين كل واحد على انفراده، قال عثمان الدارمي: «يقال من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث: سفيان وشعبة ومالك وحماد بن زيد وابن عيينة، وهم أصول الدين». انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٢٥٤، وانظر: «الجامع» للخطيب ٢/٢٩٧.

البَابُ الحَادِي عَشَرَ

فِي الإِسْنَادِ العَالِي وَالمُسَلْسَلِ

وَفِيه فَصْلَان:

الأَوَّلُ

الإِسْنَادُ العَالِي

قَالَ عَبْدُ اللهِ بنُ المُبَارَكِ: «الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَولَا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»(١).

وَطَلَبُ العُلُوِّ فِيه سُنَّةٌ، قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: «الإِسْنَادُ العَالِي/ سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ»(٢). [٥٣]

وَقِيلَ لِيَحْيَى بنِ مَعِينٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيه: مَا تَشْتَهِي؟ قَالَ: «بَيْتٌ خَالٍ وَسَنَدٌ عَالٍ»(٣).

وَالعُلُوُّ فِي الرِّوَايَةِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

الأَوَّل: القُرْبُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِإِسْنَادٍ غَيْرِ ضَعِيفٍ.

---

(١) رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» ١/ ١٥، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص٢٠٩، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٦، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢١٣، وغيرهم.

(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ١٢٣.

(٣) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٢٥٦.

روِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ أَسْلَمَ الطُّوسِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «قُرْبُ الإِسْنَادِ قُرْبٌ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وَهَذَا صَحِيحٌ، لِأَنَّ قُرْبَ الإِسْنَادِ قُرْبٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، والقُرْبُ إِلَيْهِ قُرْبٌ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

الثَّانِي: وَهُوَ الّذِي ذَكَرَهُ الحَاكِمُ[1] أَبو عَبْدِ اللهِ: **أَنَّهُ القُرْبُ مِنْ إِمَام مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ**، وَإِنْ كَثُر العَدَدُ مِنْ ذَلِكَ الإِمَام إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لَا يُعَدُّ مِنَ العُلُوِّ وَلَيس كَذَلِك، بَلْ مُرَادُهُ إِثْبَاتُ العُلُوِّ لِلْإِسْنَادِ بِقُرْبِهِ مِنْ إِمَامٍ، والإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يُرَاعِي فِي ذَلِكَ مُجَرَّدَ قُرْبِ الإِسْنَادِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَإِنْ كَانَ إِسْنَادًا ضَعِيفًا.

الثَّالِثُ: العُلُوُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى رِوَايَةِ «الصَّحِيحَيْنِ» أَوْ غَيْرِهِما مِنَ الكُتُبِ المُعْتَمَدَةِ. وَذَلِكَ مَا اشْتُهِر آخِرًا مِنَ المُوَافَقَةِ والبَدَلِ والمُسَاوَاةِ والمُصَافَحَةِ، وَقَدْ كَثُرَ اعْتِنَاءُ المُتَأَخِّرِينَ مِنَ المُحَدِّثِينَ بِهَذَا القِسْمِ.

وَمِمَّنْ ذَكَرَ ذَلِكَ الخَطِيبُ وابْنُ مَاكُولَا والحُمَيْدِيُّ وَغَيْرُهُم مِنْ طَبقَتِهِم وَمِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُم.

أَمَّا المُوَافَقَةُ: فَهِي أَنْ يَقَعَ لَكَ الحَدِيثُ عَنْ شَيْخِ مُسْلِمٍ فِيهِ بعَدَدٍ أَقَلَّ مِنَ العَدَدِ الّذِي يَقَعُ لَكَ بِهِ ذَلِكَ الحَدِيثُ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ إِذَا رَوَيْته عَنْ مُسْلِمٍ عَنْهُ.

وَأَمَّا البَدَلُ: فَمِثْلُ أَنْ يَقَعَ لَكَ مِثْلُ هَذَا العُلُوِّ عَنْ شَيْخٍ غَيْرِ شَيْخِ مُسْلِمٍ هُوَ مِثْلُ شَيْخِ مُسْلِمٍ فِي ذَلِكَ الحَدِيثِ.

---

(١) في «معرفة علوم الحديث» ص١١.

وَأَمَّا المُسَاوَاةُ ـ فَهِي فِي أَعْصَارِنا ـ: أَنْ يَقِلَّ العَدَدُ فِي إِسْنادِكَ لَا إِلَى شَيْخِ مُسْلِم وَأَمْثَالِهِ وَلَا إِلَى شَيْخِ شَيْخِهِ، بَلْ إِلَى مَنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ كَالصَّحَابِيِّ أَوْ مَنْ قَارَبَهُ، وَرُبَّمَا كَانَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِحَيْثُ يَقَعُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الصَّحَابِيِّ مَثَلًا مِنَ العَدَدِ مِثْلُ مَا وَقَعَ مِنَ العَدَدِ بَيْنَ مُسْلِم وَبَيْنَ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ، فتكونُ مَثَلًا مُسَاوِيًا لِمُسْلِمٍ وَمَثَلًا فِي قُرْبِ الإِسْنَادِ وَعَدَدِ رِجالِهِ.

وَأَمَّا المُصَافَحَةُ: فَهِي أَنْ تَقَعَ هذِهِ المُسَاوَاةُ الَّتِي وَصَفْنَاهَا لِشَيْخِكَ لَا لَكَ، فَيقَعُ ذَلِكَ لَكَ مُصافَحَةً، إِذْ يَكُونُ كَأَنَّكَ لَقِيت مُسْلِمًا فِي ذَلِكَ الحَدِيثِ وَصَافَحْتَهُ بِهِ، لِكَوْنِكَ قَدْ لَقِيتَ شَيْخَكَ المُسَاوِيَ لِمُسْلِم، فَإِنْ كَانَتْ المُسَاوَاةُ لِشَيْخِ شَيْخِكَ كَانَتْ المُصَافَحَةُ لِشَيْخِكَ، فَتَقُولُ: كَأَنَّ شَيْخِي سَمِعَ مُسْلِمًا وَصَافَحَهُ، وَإِنْ كَانَتْ المُسَاوَاةُ لِشَيْخِ شَيْخِ شَيْخِكَ فَالمُصافَحَةُ لِشَيْخِ شَيْخِكَ، فَتَقُولُ فِيهَا كَأَنَّ شَيْخَ شَيْخِي سَمِعَ مُسْلِمًا وَصَافَحَهُ، وَلَكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ كُلَّ ذَلِكَ نِسْبَةً بَلْ تَقُولُ: كَأَنَّ فُلَانًا سَمِعَهُ مِنْ مُسْلِمٍ.

وَهَذَا القِسْمُ مِنَ العُلُوِّ لَازِمٌ لِنُزُولٍ، إِذْ لَوْلَا نُزُولُ ذَلِكَ الإِمَامِ فِي إِسْنَادِهِ لَمْ تَعْلُ أَنْتَ فِي إِسْنَادِكَ.

[٥٤] **الرَّابِعُ: العُلُوُّ/ المُسْتَفَادُ مِنْ تَقَدُّمِ وَفَاةِ الرَّاوِي**. مِثْلُ أَنْ أَرْوِيَ حَدِيثًا عَنْ ثَلَاثَةٍ بَعْضِهِم عَنْ بَعْضٍ عَنِ البَيْهَقِيِّ عَنِ الحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللهِ، ثُمَّ أَرْوِيهِ عَنْ ثَلاثَةٍ بَعْضِهِم عَنْ بَعْضٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ خَلَفٍ عَنِ الحَاكِمِ.

فَالإِسْنَادُ الأَوَّلُ أَعْلَى وَإِنْ كَانَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي العَدَدِ لِتَقَدُّمِ وَفَاةِ البَيْهَقِيِّ عَلَى وَفَاةِ ابْنِ خَلَفٍ؛ لِأَنَّ البَيْهَقِيَّ مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ وَمَاتَ ابنُ خَلَفٍ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

أَمَّا العُلُوُّ المُسْتَفَادُ مِنْ مُجَرَّدِ تَقَدُّمِ وَفَاةِ شَيْخِكَ مِنْ غَيْرِ قِيَاسِهِ بِرَاوٍ آخَرَ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ المُحَدِّثِينَ: «إِسْنَادُ خَمْسِينَ سَنَةٍ مِنْ مَوْتِ الشَّيْخِ إِسْنَادُ عُلُوٍّ»(١).

وَقَالَ الحَافِظُ ابنُ مَنْدَه: «إِذَا مَرَّ عَلَى الإِسْنَادِ ثَلاثُونَ فَهُو عَالٍ»(٢).

الخَامِسُ: العُلُوُّ المُسْتَفَادُ مِنْ تَقَدُّمِ السَّمَاعِ. وَكَثِيرٌ مِنْ هَذَا يَدْخُلُ فِي القِسْمِ قَبْلَه، وَمِثَالُ الّذِي لَا يَدْخُلُ فِيه أَنْ يَسْمَعَ شَخْصَان مِنْ شَيْخٍ وَاحِدٍ وَسَمَاعُ أَحَدِهِما مِنْ سِتِّينَ سَنَةٍ مَثَلًا، وَسَمَاعُ الآخَرِ مِنْ أَرْبَعِينَ، فَالسَّمَاعُ المُتَقَدِّمُ أَعْلَى إِذَا تَسَاوَى السَّنَدُ إِلَيْهِما فِي العَدَدِ.

هَذِهِ جُمْلَةُ أَقْسَامِ العُلُوِّ.

وَمَا ذَكَرَهُ الحَافِظُ السِّلَفِيُّ مِنْ قَوْلِه في أَبْيَاتٍ:

بَلْ عُلُوُّ الحَدِيثِ بين أُولِي الحِفْظِ وَالإِتْـقَـانِ صِـحَّـةُ الإِسْـنَـادِ(٣)

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥/ ١١٣، عن أبي الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن موسى بن جَوصا الدمشقي، محدّث الشام، توفي سنة (٣٢٠هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ١٥.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٢٦٢.

(٣) أسنده الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢١/ ٣٧، وفيه: بل علو الحديث =

وَمَا ذَكَرَهُ الوَزِيرُ نِظَامُ المُلْكِ[(١)] مِنْ قَوْلِهِ: «عِنْدِي أَنَّ الحَدِيثَ العَالِي مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَإِنْ بَلَغَتْ رُوَاتُهُ مِئَةً»[(٢)]؛ فَهَذَا وَنَحْوُهُ لَيْسَ مِنَ العُلُوِّ المُتَعَارَفِ بَيْنَ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَإِنَّما هُوَ عُلُوٌّ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى فَحَسْبُ.

واعْلَمْ أَنَّ النُّزُولَ ضِدُّ العُلُوِّ، فَمَا مِنْ قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ العُلُوِّ، الخَمْسَةِ إِلَّا وَضِدُّهُ قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ النُّزُولِ، وَتَفْصِيلُها يُدْرَكُ مِنْ تَفْصِيلِ أَقْسَامِ العُلُوِّ، واللهُ تَعَالى أَعْلَمُ.

الفَصْلُ الثَّانِي
المُسَلْسَلُ

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَتَابُعِ رِجَالِ الإِسْنَادِ فِيه عَلَى صِفَةٍ أَوْ حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَكُونُ صِفَةً لِلرِّوَايَةِ وَإِلَى مَا يَكُونُ صِفَةً لِلرُّوَاةِ، أَوْ حَالَةً لَهُم.

مثال الأول: مَا يَتَسَلْسَلُ «بِسَمِعْتُ فُلَانًا، قَالَ: سَمِعْتُ فُلَانًا» إِلَى آخِرِ الإِسْنَادِ، أَوْ «حَدَّثَنَا» أَوْ «أَخْبَرَنَا» إِلَى آخِرِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: «أَنَا وَاللهِ فُلَان»، قَالَ: أَخْبَرنا واللهِ فُلَان، إِلَى آخِرِه.

وَمِثَالُ الثَّانِي: إِسْنَادُ حَدِيثِ: «**اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ**»[(٣)]، المُتَسَلْسِلُ بِقَوْلِهِم: «**إِنِّي أُحِبُّكَ**»،

= عند أولي الإتقانِ والحفظ صحة الإسناد.

(١) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٩/ ٩٤.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٢٦٣.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (١٥٢٢) متسلسلًا لراويين، =

وَحَدِيثُ التَّشْبِيكِ بِاليَدِ[١]، وَحَدِيثُ العَدِّ فِي اليَدِ[٢]، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَمِنْ فَضِيلَةِ التَّسَلْسُلِ اشْتِمَالُهُ عَلَى مَزِيدِ الضَّبْطِ مِنَ الرُّوَاةِ، وَقَلَّمَا تَسْلَمُ المُسَلْسَلَاتُ مِنْ ضَعْفٍ فِي وَصْفِ التَّسَلْسُلِ لَا فِي أَصْلِ المَتْنِ، واللهُ أَعْلَمُ.



= والنسائي في «سننه»، حديث (١٣٠٣) غير مسلسل. وأخرجه أحمد في «المسند» ٣٦/ ٤٢٩، حديث (٢٢١١٩) مسلسلًا أكثره. وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١/ ٢٤١ مسلسلًا.
والحديث صححه ابن خزيمة في «صحيحه» ١/ ٣٦٩، حديث (٧٥١)، وابن حبّان في «صحيحه»، حديث (٢٠٢٠)، والحاكم في «مستدركه» حديث (١٠١٠).

(١) الحديث في «صحيح مسلم»، حديث (٢٧٨٩) غير مسلسل، وأخرجه الحاكم في معرفة «علوم الحديث» ص٣٣ مسلسلًا.

(٢) أخرجه مسلسلًا الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٣٢ ـ ٣٣.

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ

فِي المَشْهُورِ مِنَ الحَدِيثِ وَالغَرِيبِ وَالعَزِيزِ

وَفِيه فَصْلان:

الأَوَّلُ
المَشْهُورُ

وَيَنْقَسِمُ إِلَى: صَحِيحٍ كَحَدِيثِ: **«الأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ»**/ [٥٥] وَأَمْثَالِهِ. وإِلَى غَيْرِ صَحِيحٍ كَحَدِيثِ: **«طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»**(١). وَكَمَا رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ أَنَّه قَالَ: «أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ تَدُورُ عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ فِي الأَسْواقِ لَيْسَ لَها أَصْلٌ: **«مَنْ بَشَّرَنِي بِخُرُوجِ آذَارَ بَشَّرْتُهُ بِالجَنَّةِ»**(٢)، وَ**«مَنْ آذَى ذِمِّيًّا فَأَنَا خَصْمُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»**(٣)، وَ**«نَحْرُكُم يَوْمَ صَوْمِكُم»**(٤)، وَ**«للسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ»**(٥).

---

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه»، حديث (٢٢٤)، من حديث أنس مرفوعًا، وضعفه أحمد والبيهقي وغيرهما، وللحديث طرق عديدة ـ يتقوى بها ـ عن أنس وعن غيره من الصحابة ﵃. انظر: «العلل المتناهية» ١/ ٦٤، و«الروض البسام» ١/ ١٣٢.

(٢) انظر: «الموضوعات» ٢/ ٢٣٦، و«تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢/ ١٨٠ ـ ١٨١.

(٣) انظر: «الموضوعات» ٢/ ٢٣٦، و«تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢/ ١٨٠ ـ ١٨١.

(٤) انظر: «الموضوعات» ٢/ ٢٣٦، و«تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢/ ١٨٠ ـ ١٨١.

(٥) انظر: «الموضوعات» ٢/ ٢٣٦، و«تنزيه الشريعة المرفوعة» ٢/ ١٨٠ ـ ١٨١.

وينْقسِمُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ إِلَى:

مَشْهُورٍ عَنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ وَغَيْرِهم، كَحَديثِ: «**المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِه وَيَدِهِ**»[١] وَأَشْبَاهِهِ.

وَإِلَى مَشْهُورٍ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ خَاصَّةً، كَالّذي يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ عَنْ سليمانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ عَنْ أَنَسٍ: «**أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَدْعُو على رِعْلٍ وَذَكْوَانَ**»[٢] هَذَا مُخرَّجٌ فِي الصَّحِيحِ، وَلَهُ رُوَاةٌ عَنْ أَنسٍ غَيْرُ أَبِي مِجْلَزٍ، وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي مِجلَزٍ غَيْرُ التَّيْميِّ، وَرَوَاهُ عَنْ التَّيمِيِّ غَيرُ الأَنْصَارِيِّ، وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا عُلَمَاءُ الحَدِيثِ.

وَمِنَ المَشْهُورِ المُتَواتِرُ وَهُوَ الخَبَرُ الّذِي يَنْقُلُهُ مَنْ يَحْصُلُ العِلْمُ بِصِدْقِهِ ضَرُورَةً، وَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِمْرَارِ هَذَا الشَّرْطِ فِي رُوَاتِهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى مُنْتَهاهُ، وَحَدِيثُ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لَهُ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ البَزَّارَ الحَافِظَ ذَكَرَ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ نَحْوٌ مِنْ أَرْبَعِينَ رَجُلًا، وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ ﷺ اثْنَانِ وَسِتُّونَ نَفْسًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُم العَشَرَةُ رضي الله عنهم، وَلَيسَ فِي الدُّنْيا حَدِيثٌ رَوَاه العَشَرَةُ غَيْرُهُ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ عَدَدُ رُوَاتِهِ يَزْدَادُ إِلَى الآنَ.

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١٠)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٤٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١٠٠١)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٦٧٧)، من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعًا.

وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ: «**إِنَّما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**» وَإِنْ نَقَلَهُ أَكْثَرُ مِن عَدَدِ التَّوَاتُرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَرَأَ عَلَيْهِ فِي وَسَطِ إِسْنَادِهِ وَلَمْ يُوجَدْ فِي أَوَائِلِهِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الفَصْلُ الثَّانِي
الغَرِيبُ والعَزِيزُ

قَالَ الحَافِظُ ابنُ مَنْدَه: «الغَرِيبُ مِنَ الحَدِيثِ كَحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَأَشْبَاهِهِمَا مِنَ الأَئِمَّةِ، فَمَنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُم إِذَا انْفَرَد الرَّجُل عَنْهُم بِالحَدِيثِ يُسَمّى غَرِيبًا، فَإِذَا رَوَى عَنْهُم رَجُلان أَوْ ثَلَاثَةٌ وَاشْتركُوا فِي حَدِيثٍ يُسَمّى عَزِيزًا، فَإِذَ رَوَى الجَمَاعَةُ عَنْهُم حَدِيثًا يُسَمَّى مَشْهُورًا»[١].

وَقَالَ ابنُ الصَّلَاحِ[٢]: الحَدِيثُ الّذي يَتَفَرَّدُ بِهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ يُوصَفُ بِالعَزِيزِ، وَكَذَلك الحَدِيثُ الّذِي يَتَفَرَّدُ فِيهِ بَعْضُهم بِأَمْرٍ لَا يَذْكُره فِيه غَيْرُه إِمَّا فِي مَتْنِهِ وَإِمَّا فِي سَنَدِه.

والغَرِيبُ يَنْقَسِمُ إِلَى: صَحِيحٍ كَالأَفْرَادِ المُخَرَّجَةِ فِي الصَّحِيحِ، وَإِلَى غَيْرِ صَحِيحٍ وَهُوَ الغَالِبُ عَلَيْهِ.

قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: «لَا تَكْتُبُوا هَذِهِ الأَحَادِيثَ الغَرَائِبَ فَإِنَّها مَنَاكِيرُ، وَعَامَّتُها عَنْ الضُّعَفَاءِ»[٣].

---

(١) أخرجه عنه أبو الفضل ابن طاهر المقدسي في «أطراف الغرائب والأفراد» ١/ ٥٢ ـ ٥٣، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٣/ ٢٨٣.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص٢٧٠.

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ١/ ١١١، وابن السمعاني في «أدب الإملاء» ص٥٨.

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ إِلَى:

غَرِيبٍ مَتْنًا وَإِسْنَادًا، وَهُوَ الَّذِي تَفَرَّدَ بِرِوَايَةِ مَتْنِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ.

[٥٦] وَإِلَى غَرِيبٍ إِسْنَادًا لَا مَتْنًا/ كَالَّذِي مَتْنُهُ مَرْوِيٌّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِذَا تَفَردَ بَعْضُهُم بِرِوَايَتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ كَانَ غَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ الوَجْهِ، مَعَ أَنَّ مَتْنَهُ غَيْرُ غَرِيبٍ. وَمِنْ ذَلِكَ: غَرَائِبُ الشُّيوخِ فِي أَسَانِيدِ المُتُونِ الصَّحِيحَةِ.

وَلَا يُوجَدُ مَا هُو غَرِيبٌ مَتْنًا وَلَيْسَ غَرِيبًا إِسْنَادًا، إِلَّا إِذَا اشْتُهِرَ الحَدِيثُ الفَرْدُ عَمَّنْ تَفَرَّدَ بِهِ، فَرَوَاهُ عَنْهُ عَدَدٌ كَثِيرُونَ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ غَرِيبًا مَشْهُورًا أَوْ غَرِيبًا مَتْنًا لَا إِسْنَادًا، لَكِنْ بِالنَّظَرِ إِلَى أَحَدِ طَرَفَي الإِسْنَادِ، فَإِنَّ إِسْنَادَهُ مُتَّصِفٌ بِالغَرَابَةِ فِي طَرَفِهِ الأَوَّلِ مُتَّصِفٌ بِالشُّهْرَةِ فِي طَرَفِهِ الآخَرِ كَحَدِيثِ: «**الأَعْمَالُ بِالنِّياتِ**»، وَكَسَائِرِ الغَرَائِبِ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْها التَّصَانِيفُ المَشْهُورَةُ، واللهُ تَعَالى أَعْلَمُ.



البَابُ الثَّالِثُ(١) عَشَرَ

فِي غَرِيبِ الحَدِيثِ، وَمُخْتَلِفِهِ، وَنَاسِخِهِ وَمَنْسُوخِهِ

وَفِيهِ فُصُولٌ:

الأَوَّلُ
الغَرِيبُ

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا وَقَعَ فِي مُتُونِ الأَحَادِيثِ مِنَ الأَلْفَاظِ الغَامِضَةِ، وَهُوَ فَنٌّ مُهِمٌّ يَقْبُحُ الجَهْلُ بِهِ، وَيَحْسُنُ فِيهِ التَّحَرِّي، سُئِلَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ عَنْ حَرْفٍ مِنْ غَرِيبِ الحَدِيثِ فَقَالَ: «سَلُوا أَصْحَابَ الغَرِيبِ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالظَّنِّ فَأُخْطِئَ»(٢).

وَقِيلَ لِلأَصْمَعِيِّ: يَا أَبَا سَعِيدٍ مَا مَعنى قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**الجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ**»؟ فَقَالَ: «أَنَا لَا أُفَسِّرُ حَدِيثَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَكِنَّ العَرَبَ تَزْعُمُ أَنَّ السَّقَبَ اللَّزِيقُ»(٣).

وَأَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ الغَرِيبَ النَّضْرُ بنُ شُمَيْلٍ(٤)، وَأَبُو عُبَيْدَةَ

---

(١) في الأصل: «الرّابع»، والصواب المثبت.

(٢) «العلل معرفة الرجال رواية المروذي» ص١٧٤.

(٣) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقي ٦/ ١٠٥، حديث (١١٩١٢)، و«تاريخ دمشق» ٣٧/ ٨١.

(٤) انظر: ترجمته في «تقريب التهذيب» ص٥٦٢.

مَعْمَرُ بنُ المُثَنَّى[١] وَكِتَابَاهُما صَغِيرَانِ، وَصَنَّفَ بَعْدَهُما أَبُو عُبَيْدٍ القَاسِمُ بنُ سَلَّام[٢] مَا فَاتَ أَبَا عُبَيْدَةَ فَوَضَع فِيهِ كِتَابَهُ المَشْهُورَ، ثُمَّ تَتَبَّعَ أَبُو سُلَيْمَانَ الخَطَّابِيُّ[٣] مَا فَاتَهُمَا فَوَضَعَ فِيهِ كِتَابَهُ المَشْهُورَ، فَهَذِهِ الكُتُبُ الثَّلَاثَةُ أُمَّهاتُ الكُتُبِ المُؤَلَّفَةِ فِي ذَلِكَ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الفَصْلُ الثَّانِي

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ

اعْلَمْ أَنَّ الأَحَادِيثَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُمْكِنُ الجَمْعُ بَيْنَهُما، وَإِلَى مَا لَا يُمْكِنُ:

فَالأَوَّلُ: كَحَدِيث: «**لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ**»[٤] مَعَ حَدِيث: «**لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ**»[٥]، وَحَدِيثِ: «**فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ**» وَجْهُ الجَمْعِ أَنَّ هَذِهِ الأَمْرَاضِ لَا تُعْدِي بِطَبْعِهَا، وَإِنَّما أَجْرَى اللهُ تَعَالَى العَادَةَ فِي الغَالِبِ بِالإِعْدَاءِ عَنْدَ المُخَالَطَةِ.

---

(١) انظر: ترجمته في «تهذيب الكمال» ٢٨/ ٣١٦.

(٢) انظر: «ترجمته في تهذيب الكمال» ٢٣/ ٣٥٤.

(٣) حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطّابي البُستي، المتوفى سنة (٣٨٨هـ) صاحب كتاب «غريب الحديث». انظر: «تاريخ الإسلام» ٢٧/ ١٦٥.

(٤) متفق عليه من حديث ابن عمر وأنس مرفوعًا، انظر: «صحيح البخاري»، حديث (٥٧٧٢، ٥٧٧٦)، و«صحيح مسلم»، حديث (٢٢٢٤، ٢٢٢٥).

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٥٧٧١)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٢٢٢١) من حديث أبي هريرة مرفوعًا.

فَفِي الحَدِيثِ الأَوَّلِ نَفَى ﷺ مَا كَان يَعْتَقِدُهُ الجَاهِلُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ يُعدِي بِطَبْعِهِ، وَلِهَذا قَالَ: «**فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلَ؟**» وَفِي الثَّانِي: حَذَّرَ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي يُوجَدُ غَالِبًا عِنْدَ وُجُودِ المُخَالَطَةِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُما نَاسِخًا لِلآخَرِ عُمِلَ بِالنَّاسِخِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُمِلَ بِالرَّاجِحِ بِكَثْرَةِ الرُّوَاةِ، بِصِفَاتِهِم، وَوُجُوهُهُ كَثِيرَةٌ نَحْوُ خَمْسِينَ وَجْهًا، وَلَها مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

النَّاسِخُ والمَنْسُوخُ

وَهَذَا فَنٌّ مُسْتَصْعَبٌ رُوِيَ عَنْ الزُّهْرِي أَنَّهُ قَالَ: «أَعْيَا الفُقَهَاءَ وَأَعْجَزَهُم أَنْ يَعْرِفُوا نَاسِخَ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ مَنْسُوخِهِ/ »[1]. [٥٧]

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَه اللهُ تَعَالَى مِمَّنْ خَاضَ تَيَّارَه، وَكَشَفَ أَسْرَارَهُ، رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ مُسْلِمِ بنِ وَارَةَ[2] أَنَّ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ قَالَ لَهُ وَقَدِ قَدِمَ مِنْ مِصْرَ: «كَتَبْتَ كُتُبَ الشَّافِعِيِّ؟ فَقَال: لَا، قَالَ: فَرَّطْتَ، مَا عَلِمْنَا المُجْمَلَ مِنَ المُفَسَّرِ وَلَا نَاسِخَ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ مَنْسُوخِهِ حَتَّى جَالَسْنَا الشَّافِعِيَّ»[3].

---

(١) أخرجه عنه ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» ص٣٦، والحازمي في «الاعتبار» ص٣.

(٢) انظر: ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ١٣/٢٨.

(٣) أخرجه عنه أبو نعيم في «حلية الأولياء» ٩/٩٧، والحازمي في «الاعتبار» ص٣، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥١/٣٦٦.

والنَّسْخُ فِي اللُّغَةِ: الرَّفْعُ، وَهُوَ فِي الشَّرْعِ: عِبَارَةٌ عَنْ رَفْعِ الشَّارِعِ حُكْمًا مِنْهُ مُتَقَدِّمًا بِحُكْمٍ مِنْهُ مُتَأَخِّرٍ.

ثُمَّ تَارَةً يُعْرَفُ مِنْ تَصْرِيحِ الشَّارِعِ بِهِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: «**كُنْتُ نَهَيْتُكُم عَنْ زِيارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا**»(١).

وَتَارَةً يُعْرَف مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، كَقَولِ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ: «كَانَ المَاءُ مِنَ المَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الإِسْلَام، ثُمَّ نُهِي عَنْها»(٢).

وَكَقَولِ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ: «**كَانَ آخِرَ الأَمْرَينِ مِنْ رَسولِ اللهِ ﷺ تَرْكُ الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ**»(٣).

أَخْرَجَ الأَوَّلَ مُسْلِمٌ والثَّانِي التِّرمِذِيُّ والثَّالِثُ النَّسَائِيُّ.

وَتَارَةً يُعْرَفُ بِالتَّارِيخ كَحَدِيثِ شَدَّادِ بنِ أَوْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**أَفْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ**»(٤)، وَحَدِيثِ

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، حديث (١٩٧٧)، من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعًا.

(٢) أخرجه الترمذي في «جامعه»، حديث (١١٠)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٦٠٩)، وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (٢٢٥)، وابن حبان في «صحيحه»، حديث (١١٧٣)، وغيرهم.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (١٩٢)، والنسائي في «سننه»، حديث (١٨٥)، وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (٤٣)، وابن حبان في «صحيحه»، حديث (١١٣١)، وغيرهم من طرق عن علي بن عيّاش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعًا.

(٤) أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (٢٣٦٧)، والترمذي في «جامعه»، حديث (٧٧٤)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (١٦٨٠)، وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (١٩٨٤)، وابن حبّان في «صحيحه»، =

ابنِ عَبَّاسٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ احْتَجَم وَهُوَ صَائِمٌ**»[1]، فَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّ الأَوَّلَ كَانَ فِي زَمَنِ الفَتْحِ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ، والثَّانِي فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ فِي سَنَةِ عَشْرٍ.

وَتَارَةً يُعْرَفُ بِالإِجْمَاعِ كَحَدِيثِ قَتْلِ شَارِبِ الخَمْرِ فِي المَرَّةِ الرَّابِعَةِ، عُرِفَ نَسْخُهُ بِانْعِقَادِ الإِجْمَاعِ عَلَى تَرْكِ العَمَلِ بِهِ، وَالإِجْمَاعُ لَا يَنْسَخُ وَلَا يُنْسَخُ، وَلَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ نَاسِخٍ غَيْرِهِ.



= حديث (٣٥٣٢)، عن عدد من الصحابة، وصحّحه عدد من الأئمة كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وابن المديني والبخاري والدارمي والترمذي وابن خزيمة وابن حبّان والحاكم وغيرهم. انظر: «العلل الكبير» للترمذي ١/ ٣٦٠، و«فتح الباري» ٤/ ١٧٥.

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (١٨٣٥)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (١٢٠٢).

البَابُ الرَّابِع عَشَرَ

فِي التَّصْحِيفِ، وَالمَزِيدِ فِي الإِسْنَادِ، وَالمَرَاسِيلِ الخَفِيَّةُ

وَفِيه أَنْوَاعٌ:

الأَوَّلُ: التَّصْحِيفُ

وَيَنْقَسِمُ إِلَى تَصْحِيفٍ فِي الإِسْنَادِ وَتَصْحِيفٍ فِي المَتْنِ.

فالأَوَّلُ: كَحَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ العَوّامِ بنِ مُرَاجِم، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَتُؤَدُّنَّ الحُقُوقَ إِلَى أَهْلِها»**[١] الحديثَ، صَحَّفَ فِيه يَحْيَى بنُ مَعِينٍ فَقَال: «ابنُ مُزَاحِم» بِالزَّاي والحَاءِ، وَإِنَّما هُوَ ابنُ مُرَاجِمٍ بِالرَّاءِ المُهْمَلَةِ وَالجِيمِ، وَحَكَى الدَّارَقُطْنِيُّ[٢] أَنَّ ابنَ جَرِيرٍ الطَّبَرِيَّ قَالَ فِيمَنْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَنِي سُلَيْم: «وَمِنْهُم عُتْبَةُ بنُ البُذَّرِ ـ بِالبَاءِ والذَّالِ المُعْجَمَةِ ـ وَرَوى لَهُ حَدِيثًا، وَإِنَّما هُوَ ابنُ النُّدَّرِ ـ بالنُّونِ والدَّالِ المُهْمَلَةِ ـ.

والثَّانِي: مَا رَوَاهُ ابنُ لَهِيعَةَ فِي كِتَابِ مُوسَى بنِ عُقْبَةَ إِلَيْهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ: **«أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ احْتَجَمَ فِي**

---

(١) أخرجه «الدارقطني في العلل» ٣/ ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) في «المؤتلف والمختلف» ١/ ١٨٢.

المَسْجِد»[١]، وَإِنَّمَا هُوَ بِالرَّاءِ «**احْتَجَرَ بِخُصٍّ أَوْ حَصِيرٍ، حُجْرَةً يُصَلِّي فيها**».

وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً»[٢]. قَالَ فِيهِ شُعْبَةُ: «ذُرَةً» بالضَّمِّ والتَّخْفِيفِ، وَنُسِبَ فِيهِ إِلَى التَّصْحِيفِ.

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الكُهَّانِ: «**قَرَّ الزُّجَاجَةِ**»[٣] بِالزَّاي، وَإِنَّمَا هُو «**قَرَّ الدَّجَاجَةِ**»[٤] بِالدَّالِ.

[٥٨] ورُوِيَ/عَنْ مُعَاوِيَةَ بنِ أَبِي سُفْيانٍ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الذينَ يُشَقِّقُونَ الخُطَبَ تَشْقِيقَ الشِّعْرِ»[٥]، ذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ مَرَّةً بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ، وَأَبُو نُعَيْمٍ شَاهِدٌ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ بِالخَاءِ المُعْجَمَةِ المَضْمُومَةِ.

---

(١) انظر: «التمييز لمسلم» ص١٨٧، وأخرجه أحمد مصحّفًا في «المسند» ٣٥/ ٤٨٤، حديث (٢١٦٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٤٤)، ومسلم في «صحيحه» ١/ ١٨٢، حديث (١٩٣).

(٣) أخرجه ابن وهب في «الجامع» ص٧٧١، حديث (٦٩٢).

(٤) **قرّ الدجاجة**: صوتها إذا قطعته. انظر: «النهاية في غريب الحديث» ٣٩/٤.

(٥) أخرجه أحمد في «مسنده» ١٠٨/٢٨، حديث (١٦٩٠٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» ٣١٦/١٩، و«الخطيب في الجامع» ١/ ٢٩٢، ولفظه عند أحمد: «الذين يشققون الكلام تشقيق الشعر». والحديث في إسناده جابر الجعفي وهو ضعيف.

وَيَنْقَسِمُ التَّصْحِيفُ أَيْضًا إِلَى تَصْحِيفِ البَصَرِ ـ وَهُوَ الأَكْثَرُ ـ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ ابْنِ لَهيعَةَ، وَإِلَى تَصْحِيفِ السَّمْعِ، نَحْوُ حَدِيثٍ لِعَاصِمٍ الأَحْولِ رَوَاهُ بَعْضُهُم فَقَال: عَنْ وَاصِلٍ الأَحْدَبِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَشْتَبِهُ مِنْ حَيْثُ الكِتَابَةُ، وَإِنَّمَا أَخْطَأَ فِيهِ سَمْعُ مَنْ رَوَاهُ.

وَكَثِيرٌ مِنَ التَّصْحِيفِ المَنْقُولِ عَنْ الأَكَابِرِ لَهُمْ فِيهِ أَعْذَارٌ لَمْ يَنْقُلْها نَاقِلُوه، واللهُ سَنَدِي أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّانِي: المَزِيدُ فِي الإِسْنَادِ

وَقَدْ أَلَّفَ الخَطِيبُ فِيه كِتَابًا سَمَّاهُ: «تَمْيِيزَ المَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيدِ»، وَمِثَالُه مَا روى عبدِ اللهِ بنِ المُبَارَك قال: نا سفيانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحمٰنِ بن يَزِيدَ بنِ جَابِرٍ قَال: حَدَّثَني بُسْرُ بنُ عُبَيْدِ الله قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِدْرِيسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَاثِلَةَ بنَ الأَسْقَعِ يَقُولُ: سَمِعْتَ أَبَا مَرْثِدٍ الغَنَوِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**لَا تَجلِسُوا عَلَى القُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيها**»[1]، فَذِكْرُ سُفْيَانَ فِي هَذَا الإِسْنَادِ زِيَادَةٌ وَوَهَمٌ مِمَّنْ دُونَ ابنِ المُبَارَكِ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الثِّقَاتِ رَوَوْهُ عَنْ ابنِ المُبَارَكِ عَنْ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، حديث (٩٧٢)، والترمذي في «جامعه»، حديث (١٠٥٠)، وابن خزيمة في «صحيحه»، حديث (٧٩٤)، وابن حبّان في «صحيحه»، حديث (٢٣١٥)، والحاكم في «مستدركه» ٣/ ٢٢٠، وغيرهم. من طرق عن ابن المبارك عن عبد الرحمٰن بن يزيد عن بسر به.

ابنِ جَابِرٍ، وَذِكْرُ أَبِي إِدْرِيسَ فِيهِ أَيْضًا وَهَمٌ مِنْ ابنِ المُبَارَكِ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الثِّقَاتِ رَوَوْهُ عَنْ ابنِ جَابِرٍ فَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا إِدْرِيسَ بَيْنَ بُسْرٍ وَوَاثِلَةَ.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: «يَرَوْنَ أَنَّ ابنَ المُبَارَكِ وَهِمَ فِي هَذا»، قَالَ: «وَكَثِيرًا مَا يُحَدِّثُ بُسْرٌ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ فَغَلِطَ ابنُ المُبَارَكِ، وَظَنَّ أَنَّ هَذَا مِمَّا رُوِيَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ وَاثِلَةَ، وَقَدْ سَمِعَ بُسْرٌ هَذَا مِنْ وَاثِلَةَ نَفْسِهِ»[(١)]، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: المَرَاسِيلُ الخَفِيَّةُ

وَهِيَ إِنَّمَا تُدْرَكُ بِجَمْعِ طُرُقِ الأَحَادِيثِ مَعَ تَمَامِ المَعْرِفَةِ، وَيُذْكَرُ فِي هَذَا النَّوعِ مَا عُرِفَ فِيهِ الإِرْسَالُ بِمَعْرِفَةِ عَدَمِ السَّمَاعِ مِنَ الرَّاوِي فِيهِ، أَوْ عَدَمِ اللِّقَاءِ كَمَا فِي الحَدِيثِ المَرْوِيِّ عَنْ العَوَّامِ بنِ حَوْشَبٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ بِلَالٌ: «قَدْ قَامَتْ الصَّلَاةُ» نَهَضَ وَكَبَّرَ**»[(٢)].

قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: «فِيهِ أَنَّ العَوَّامَ لَمْ يَلْقَ ابْنَ أَبِي أَوْفَى»[(٣)].

---

(١) «علل الحديث» لابن أبي حاتم ٢/ ٥٧.

(٢) أخرجه البزار في «مسنده» ٨/ ٢٩٨، حديث (٣٣٧١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» ٢/ ٢٢، حديث (٢١٣٠)، وقال عقبه: «وهذا لا يرويه إلّا الحجاج بن فروخ وكان يحيى بن معين يضعفه».

(٣) انظر: «فتح الباري» لابن رجب ٣/ ٥٩٠.

وَمِنْه مَا كَانَ الحُكْمُ بِإِرْسَالِه مُحَالًا عَلَى مَجِيئِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَر بِزِيَادَةِ شَخْصٍ أَوْ أَكْثَر كَحَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ زَيْدِ بن يُثَيْع[1] عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ**..»[2] الحديثَ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَني النُّعْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ الجَنَدِيُّ، عَنْ الثَّوْرِيِّ، وَحُكِمَ فِيه بِالإِرْسَال بَيْنَ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي إِسْحَاقَ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، واللهُ سندي أَعْلَمُ. / [٥٩]



(١) انظر ترجمته في: «تقريب التهذيب» ص٢٢٥. وقد تصحف في طبعة «الكامل» لابن عدي ٦/ ٥٤١ إلى «زيد بن منيع».

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٥/ ٣١٣، و«الحاكم في المستدرك» ٣/ ١٥٣، وفي «معرفة علوم الحديث» ص٢٨، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٤/ ٤٨٤، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٤٢/ ٤٢٠، وغيرهم. من طريق الثوري عن أبي إسحاق به وليس فيه شريك. وأخرجه من طريق الثوري عن شريك عن أبي إسحاق به الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٢٩، والخطيب في «تاريخ بغداد» ١٢/ ٣١٥.
وقال الخطيب في «تاريخ بغداد» ٤/ ٤٨٤: «لم يذكر فيه بين الثوري وأبي إسحاق شريكًا غير أبي الصلت عن ابن نمير»، وأبو الصلت متروك الحديث، قال فيه ابن عدي: متهم، وقال الدارقطني: رافضي خبيث متهم بوضع الحديث. انظر: «ميزان الاعتدال» ٢/ ٦١٦.

البَابُ الخَامِس عَشَرَ

فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ

وَفِيه قِسْمَانِ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: الصَّحَابَةُ

قَالَ البُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِه»(١): «مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ أَوْ رَآهُ مِنَ المُسْلِمينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ».

قَالَ أَبُو المُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ: «أَصْحَابُ الحَدِيثِ يُطْلِقُونَ اسمَ الصَّحَابِيِّ عَلَى كُلِّ مَنْ رَوَى عَنْه حَدِيثًا أَوْ كَلِمَةً، وَيَتَوَسَّعُونَ حَتّى يَعُدُّونَ مَنْ رَآهُ رُؤْيَةً مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهَذَا لِشَرَفِ مَنْزِلَةِ النَّبِيِّ ﷺ أُعْطِيَ كُلُّ مَنْ رَآهُ حُكْمَ الصُّحْبَةِ»(٢)، وَإِنْ كَانَ اسمُ الصَّحَابِيِّ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ والظّاهِرُ يَقَعُ عَلَى مَنْ طَالَتْ صُحْبَتُهُ لَهُ عَلَى طريق التَّبَعِ لَهُ وَالأَخْذِ عَنْهُ»، قَالَ: «وَهَذَا طَرِيقُ الأُصُولِيِّينَ»(٣).

وَيُعْرَفُ كَوْنُه صَحَابِيًا بِالتَّوَاتُرِ، وَبِالاسْتِفَاضَةِ، أَوْ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ غَيْرِهِ أَنَّهُ صَحَابِيٌّ، وَبِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ عَدَالَتِهِ.

---

(١) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، ترجمة الباب الأول، قبل حديث (٣٦٤٩).

(٢) «قواطع الأدلة» للسمعاني ١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٩١.

فَوَائِدُ:

الأُولَى: أَجْمَعَتْ الأُمَّة عَلَى عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ ﵃، وَمَنْ لَابَسَ الفِتَنَ مِنْهم فَكَذَلِكَ بِإِجْمَاعِ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ فِي الإِجْمَاعِ، إِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِهِم، وَلِأَنَّهُم حَمَلَةُ الشَّرِيعَةِ.

الثَّانِيَةُ: أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَهُوَ أَوَّلُ صَاحِبِ حَدِيثٍ كَانَ فِي الدُّنْيا.

قَالَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: «سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُوا الرِّوَايَةَ عَنْه وَعُمِّرُوا: أَبُو هُرَيْرَةَ، وابنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةُ، وَجَابِرُ بنُ عبدِ اللهِ، وابنُ عَبَّاسٍ، وَأَنَسٌ ﵃. وَأَبُو هُرَيْرَةَ أَكْثَرُهُم حَدِيثًا»، وَقَالَ: «لَيسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يُرْوَى عَنْهُ فِي الفَتْوَى أَكْثَرَ مِنْ ابنِ عَبَّاسٍ ﵄»[١].

وَقِيلَ لَهُ: مَنْ العَبَادِلَةُ؟ فَقَالَ: «عَبْدُ اللهِ بنُ عَبَّاسٍ، وعَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، وعَبْدُ اللهِ بنُ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو»، قِيلَ لَهُ: فَابْنُ مَسْعُودٍ؟ قَالَ: «لَا، لَيْسَ عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْعودٍ مِنَ العَبَادِلَةِ»[٢]، قَالَ الحَافِظُ البَيْهَقِيُّ: «وَهَذَا لِأَنَّ ابنَ مَسْعُودٍ تَقَدَّمَ مَوْتُهُ وَهؤُلَاءِ عَاشُوا حَتَّى احْتِيجَ إِلَى عِلْمِهِم، فَإِذَا اجْتَمَعُوا

---

(١) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٢٩٦، و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ١/ ٢٧٤.

(٢) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٢٩٦، و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ١/ ٢٦٧.

عَلَى شَيءٍ قِيلَ: هَذَا قَوْلُ العَبَادِلَةِ، وَهَذَا فِعْلُهُم»[١].

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: «وَفِي الصَّحَابَةِ نَحْوُ مِئَتَيْنِ وَعِشْرِينَ نَفْسًا يُسَمَّى بِعَبْدِ اللهِ»[٢].

وَقَالَ عَلِيُّ بنُ المَدِينيِّ: «لَمْ يَكُن مِنْ أَصْحَابِ النَبِيِّ ﷺ أَحَدٌ لَهُ أَصْحَابٌ يَقُومُونَ بِقَوْلِهِ فِي الفِقْهِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْعودٍ، وَزَيْدُ بنُ ثَابتٍ، وابنُ عَبَّاسٍ، كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم أَصْحَابٌ يَقُومُونَ بِقَوْلِهِ، وَيُفْتُونَ النَّاسَ»[٣].

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي رِسَالَتِهِ القَدِيمَةِ[٤] الصَّحَابَةَ فَأَثْنَى عَلَيْهِم بِمَا هُمْ أَهْلُه، ثُمَّ قَالَ: «وَهُمْ فَوْقَنَا فِي كُلِّ عِلْم وَاجْتِهادٍ وَوَرَعٍ وَعَقْلٍ، وأَمْرٍ اسْتُدْرِكَ بِهِ عِلْمٌ واسْتُنْبِطَ بِهِ، وَآرَاؤُهم لَنَا أَحْمَدُ، وَأَوْلَى بِنَا مِنْ آرَائِنا عِنْدَنا لِأَنْفُسِنَا».

الثَّالِثَةُ: سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ عَنْ عِدَّةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «وَمَنْ/يَضْبِطُ هَذَا؟ شَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ [٦٠] حَجَّةَ الوَدَاعِ أَرْبَعُونَ أَلْفًا، وَشَهِدَ مَعَه تَبُوكَ سَبْعُونَ أَلْفًا»[٥]،

---

(١) انظر: المصدر السابق، و«البدر المنير» لابن الملقن ٨/ ٤٨٨.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص٢٩٦.

(٣) «العلل» لابن المديني ص٤٥، ورواه عنه بنحوه البيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» ص١٦٤، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٤) نقله عنه البيهقي كما في «المدخل إلى السنن الكبرى» ص١١٠، وانظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٢٩٧.

(٥) أخرجه عنه الخطيب في «الجامع» ٢/ ٢٩٣.

وَقَالَ فِي مَواضِعَ أُخَرَ: «قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ مِئَةِ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ رَآهُ وَسَمِعَ مِنْهُ»، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا زُرْعَةَ هَؤُلاءِ أَيْنَ كَانُوا وَأَيْنَ سَمِعُوا مِنه؟ قَالَ: «أَهْلُ مَكَّةَ وَأَهْلُ المَدِينَةِ وَمَنْ بَيْنَهُما، وَالأَعْرَابُ وَمَنْ شَهِدَ مَعَهُ حَجَّةَ الوَدَاعِ، كُلٌّ رَآهُ وَسَمِعَ مِنْهُ بِعَرَفَةَ»[1].

الرَّابِعَةُ: قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ[2]: أَفْضَلُ الصَّحَابَةِ عَلَى الإِطْلَاقِ عِنْدَ جَماهِيرِ المُحَدِّثِينَ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ رضي الله عنهم.

أَمَّا أَفْضَلُ أَصْنَافِهِم صِنْفًا فَالخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، ثُمَّ السِّتَّةُ البَاقُونَ، ثُمَّ البَدْرِيُّونَ، ثُمَّ أَصْحَابُ أُحُدٍ، ثُمَّ أَصْحَابُ الحُدَيْبِيَةِ.

الخَامِسَةُ: اخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ مَنْ أَسْلَم، فَقِيلَ أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ عَلِيٌّ وَقِيلَ زَيْدُ بنُ حَارِثَةَ، وادَّعَى الثَّعْلَبِيُّ[3] المُفَسِّرُ اتِّفَاقَ العُلَماءِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ خَدِيجَةُ زَوْجَتُهُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَأَنَّ اخْتِلَافَهُم إِنَّمَا هُوَ فِي أَوَّلِ مَنْ أَسْلَم بَعْدَها.

وَالأَوْرَعُ أَنْ يُقَالَ: أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الرِّجَالِ الأَحْرَارِ

(١) أخرجه عنه الخطيب في «الجامع» ٢/ ٢٩٣.

(٢) «علوم الحديث» ص٢٩٨.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي الكشف والبيان» ٥/ ٨٣، وقد وافقه ابن عبد البر كما في «الاستيعاب» ٣/ ١٠٩٠، وقال النووي في «التقريب» ٢/ ٢٢٧: «إنه الصواب عند جماعة من المحققين».

أَبُو بَكْرٍ، وَمِنَ الصِّبْيَانِ عَلِيٌّ، وَمِنَ النِّسَاءِ خَدِيجَةُ، وَمِنَ المَوَالِي زَيْدٌ، وَمِنَ العَبِيدِ بِلَالٌ.

السَّادِسَةُ: آخِرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا أَبُو الطُّفَيلِ عَامِرُ بنُ وَاثِلَةَ، مَاتَ سَنَةَ مِئَةٍ مِنَ الهِجْرَةِ(١).

وَأَمَّا بِالإِضَافَةِ إِلَى النَّوَاحِي، فَآخِرُ مَنْ مَاتَ بِالمَدِينَةِ جَابِرُ بنُ عَبْدِ اللهِ(٢)، وَقِيلَ: سَهْلُ بنُ سَعْدٍ(٣)، وَقِيلَ: السَّائِبُ بنُ يَزِيدَ(٤). وآخِرُهُم مَوْتًا بِمَكَّةَ عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ رضي الله عنهما. وَذَكَرَ ابنُ المَدِينِيِّ أَنَّ أَبَا الطُّفَيلِ مَاتَ بِمَكَّةَ فَهُوَ إِذًا الآخِرُ بِهَا. وَآخِرُ مَنْ مَاتَ بِالبَصْرَةِ أَنَسُ بنُ مَالِكٍ وَبِالكُوفَةِ عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي أَوْفَى(٥). وَبِالشَّام عَبْدُ اللهِ بنُ بُسْرٍ(٦) - بالبَاءِ المَضْمُومَةِ وَالسِّينِ المُهْمَلَةِ - وَقِيلَ بَلْ أَبُو أُمَامَةَ(٧). وَقِيلَ: آخِرُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِمِصْرَ عَبْدُ اللهِ بنُ الحَارِثِ بنِ جَزْءٍ الزَّبِيدِيُّ(٨)، وَبِفِلَسْطِينَ أَبُو أُبَيٍّ ابنُ أُمِّ حَرَامٍ(٩)، وَبِدِمَشْقَ وَاثِلَةُ بنُ

(١) انظر: «الإصابة» ٧/ ٢٣٠.

(٢) انظر: «الإصابة» ١/ ٤٣٤.

(٣) انظر: «الإصابة» ٣/ ٢٠٠.

(٤) انظر: «الإصابة» ٣/ ٢٧٦.

(٥) انظر: «الإصابة» ٤/ ١٨.

(٦) انظر: «الإصابة» ٤/ ٢٣.

(٧) انظر: «معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ» ص٧٨، و«الإصابة» ٣/ ٤٢٠.

(٨) انظر: «الإصابة» ٤/ ٤٦.

(٩) انظر: «الإصابة» ٤/ ١٩٥.

الأَسْقَعِ[١]، وَبِحمْصَ عَبْدُ اللهِ بنُ بُسْرٍ، وَباليَمَامَةِ الهِرْمَاسُ بنُ زِيَادٍ[٢]، وَبالجَزِيرَةِ العُرْسُ بنُ عَمِيرَةَ[٣]، وَبإفريقِيَّةَ رُوَيْفِعُ بنُ ثَابتٍ[٤]، وَبِالبَادِيَةِ فِي الأَعْرَابِ سَلَمَةُ بنُ الأَكْوَعِ[٥].

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «إِنَّما مَاتَ رُوَيْفعٌ فِي حَاضِرَةِ بَرْقَة[٦] وَقَبْرُه بِها، وَأَمَّا سَلَمَةُ فَنَزَلَ إِلَى المَدِينَةِ قَبْلَ مَوْتِه بِلَيَالٍ فَمَاتَ بِها»[٧].

أَمَّا العَشَرَةُ فَآخِرُهُم مَوْتًا سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

القِسْمُ الثَّانِي: التَّابِعُونَ

يُقَالُ لِلْوَاحِدِ مِنْهُم تَابعٌ وَتَابِعِيٌّ، قَالَ الخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ: «التَّابِعِيُّ مَنْ صَحِبَ الصَّحَابِيَّ»[٨]، وَكَلَامُ غَيْرِهِ مُشْعِرٌ بِأَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ أَنْ يَسْمَعَ مِنَ الصَّحَابِيِّ أَوْ يَلْقَاهُ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ الصُّحْبَةُ العُرْفِيَّةُ، وَهُمْ عَلَى طَبَقَاتٍ، أَوَّلُها الَّذِينَ لَحِقُوا العَشَرَةَ/ [٦١] كَسَعِيدِ بنِ المُسَيِّبِ، وَقَيْسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ، وَأَبِي عُثْمَان النَّهْدِيِّ، وَقيْسِ بنِ

(١) انظر: «الإصابة» ٦/ ٥٩١.
(٢) انظر: «الإصابة» ٦/ ٥٣٢.
(٣) انظر: «الإصابة» ٤/ ٤٨٤.
(٤) انظر: «الإصابة» ٢/ ٥٠١.
(٥) انظر: «الإصابة» ٣/ ١٥١.
(٦) منطقة تاريخية في الجزء الشرقي من ليبيا. (انظر موسوعة ويكبيديا).
(٧) «علوم الحديث» ص٣٠١.
(٨) «الكفاية» ص٥٩.

عُبَادٍ - بِضَمِّ العَيْنِ وَتَخْفِيفِ البَاءِ -، وأَبِي سَاسَانَ حُضَيْنُ بنُ المُنْذِرِ - بالضَّادِ المُعْجَمَةِ -، وَأَبِي وَائِلٍ، وَأَبِي رَجَاءٍ العُطَارِدِيِّ. ذَكَرَ هَؤُلاءِ الحَاكِمُ[١] أَبُو عَبْدِ اللهِ.

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «سَعِيدُ بنُ المُسَيِّبِ وُلِدَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَكْثَرِ العَشَرَةِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ العَشَرَةِ كُلِّهِمْ غَيْرُ قَيْسِ بنِ أَبِي حَازِمٍ»[٢]، وَقَالَ أَبُو دَاودَ السِّجِسْتَانِيُّ: «رَوَى قَيْسٌ عَنْ التِّسْعَةِ وَلَمْ يَرْوِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ»[٣].

وَيَلِي هَؤُلاءِ مَنْ وُلِدَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ أَبْنَاءِ الصَّحَابَةِ كَعَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي طَلْحَةَ[٤]، وَأَبِي أُمَامَةَ أَسْعَدَ بنِ سَهْلِ بنِ حَنِيفٍ[٥]، وَأَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيِّ[٦] وَغَيْرِهِم.

فَوَائِدُ:

الأُولَى: المُخَضْرَمُونَ مِنَ التَّابِعينَ هُمْ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الجَاهِلِيَّةَ وَحَيَاةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَسْلَمُوا وَلَا صُحْبَةَ لَهُم، وَاحِدُهُم مُخَضْرَمٌ - بِفَتْحِ الرَّاءِ - كَأَنَّهُ خَضْرَمَ أَيْ قَطَعَ عَنْ نُظَرَائِهِ

---

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» ٤٢.

(٢) انظر: «علوم الحديث» ص٣٠٣.

(٣) انظر: «سؤالات الآجري» ص١١٣، رقم (٤٥).

(٤) انظر: «الإصابة» ٥/ ١٥.

(٥) انظر: «الإصابة» ١/ ١٨١.

(٦) انظر: «الإصابة» ٥/ ٥.

الذينَ أَدْرَكُوا الصُّحْبَةَ، مِنْهُم أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ[١]، وَسُوَيْدُ بنُ غَفَلَةَ الكِنْدِيُّ[٢]، وَعَمْرُو بنُ مَيْمُونٍ الأَوْدِيُّ[٣]، وَعَبْدُ خَيْرِ بنُ يَزِيدَ الخَيْوَانِيُّ[٤]، وَأَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُلٍّ[٥]، وَأَبُو الحَلَالِ العَتَكِيُّ رَبِيعَةُ بنُ زُرَارَةٍ[٦]، وَأَبُو مُسْلِمٍ الخَوْلَانِيُّ[٧] عَبْدُ اللهِ بنُ ثُوَبٍ، والأَحْنَفُ بنُ قَيْسٍ[٨].

الثَّانِيَةُ: الفُقَهاءُ السَّبْعَةُ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعينَ وَهُمْ: سَعِيدُ بنُ المُسَيِّبِ، وَالقَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ[٩]، وَعُرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ[١٠]، وَخَارِجَةُ بنُ زَيْدٍ[١١]، وَأَبُو سَلَمَةَ بنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ[١٢]، وَعُبَيْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ[١٣]، وَسُلَيْمانُ بنُ يَسَارٍ[١٤].

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٣٠.
(٢) انظر: المصدر السابق ص٢٦٠.
(٣) انظر: المصدر السابق ص٤٢٧.
(٤) انظر: «الإكمال» لابن ماكولا ٢/ ٥٨١، و«تقريب التهذيب» ص٣٣٥.
(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٥١.
(٦) انظر: «الأسامي» و«الكنى» لأحمد بن حنبل ص٧٧، و«التاريخ الكبير» للبخاري ٣/ ٢٨٥.
(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص٦٧٣.
(٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص٩٦.
(٩) انظر: «تقريب التهذيب» ص٤٥١.
(١٠) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٨٩.
(١١) انظر: «تهذيب التهذيب» ٣/ ٧٤ ـ ٧٥.
(١٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص٦٤٥
(١٣) انظر: «تهذيب التهذيب» ٧/ ٢٣.
(١٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٥٥.

قَالَ ابنُ المُبَارَكِ: «فُقَهَاءُ أَهْلِ المَدِينَةِ الذين يُصْدِرُونَ عَنْ رَأْيِهِم سَبْعَة»[١]، فَذَكَر هَؤُلاءِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَبَا سَلَمَةَ بنَ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، وَذَكَر بَدَلَهُ سَالِمَ بنَ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ.

الثَّالِثَةُ: رُوِي عَنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَفْضَلُ التَّابِعِينَ سَعِيدُ بنُ المُسَيِّبِ»، فَقِيلَ لَهُ: فَعَلْقَمَةُ وَالأَسْوَدُ؟، فَقَالَ: «سَعِيدُ بنُ المُسَيِّبِ وَعَلْقَمَةُ وَالأَسْوَدُ»[٢]، وَرُوِيَ عَنْهُ: «أَفْضَلُ التَّابِعِينَ قَيْسُ بنُ أَبِي حَازِمٍ، وَأَبُو عُثْمَانَ وَعَلْقَمَةُ وَمَسْرُوقٌ»[٣]، وَقَالَ: «لَيْسَ أَحَدٌ أَكْثَرَ فِي فَتْوَى مِنَ الحَسَنِ وَعَطَاءٍ، كَانَ عَطَاءٌ مُفْتِي مَكَّةَ والحَسَنُ مُفْتِي البَصْرَةِ»، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ: «سَيِّدَتَا التَّابِعِينَ مِنَ النِّسَاءِ حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ، وَعَمْرَةُ بنتُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، وَثَالِثَتُهما وَلَيْسَت كَهُما أُمُّ الدَّرْدَاءِ»[٤].

الرَّابِعَةُ: قَالَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «طَبَقَةٌ تُعَدُّ فِي التَّابِعِينَ وَلَمْ يَصِحَّ سَمَاعُ أَحَدٍ مِنْهُم فِي الصَّحَابَةِ، مِنْهُم إِبْرَاهِيمُ بنُ سُوَيدٍ النَّخَعِيُّ، وَلَيْسَ بِإِبْرَاهِيمَ بنِ يَزِيدَ النَّخَعِيِّ الفَقِيهِ، وَبُكَيْرُ بن

---

(١) أخرجه عنه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» ١/٣٥٢، والبيهقي في المدخل إلى «السنن الكبرى» ص١٦٦، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٢٠/٥٧.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ١١/٧٣، و«بحر الدم» ص٦٤.

(٣) انظر: «مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ» ٢/١٩٨.

(٤) انظر: «علوم الحديث» ص٣٠٦.

أبِي السَّمِيطِ ـ يَعْنِي: بِفَتْحِ السِّينِ وَكَسْرِ المِيمِ ـ، وَبُكَيْرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ الأَشَجِّ»، قَالَ: «وَطَبَقَةٌ عِدَادُهُم عِنْدَ النَّاسِ فِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، وَقَدْ لَقُوا الصَّحَابَةَ، مِنْهُم: أَبُو الزِّنَادِ عَبْدُ اللهِ بنُ ذَكْوَانَ لَقِيَ عَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ وَأَنَسًا وَهِشَامَ بنَ عُرْوَةَ»(١).

قَالَ ابنُ الصَّلَاحِ: «وَقَدْ عَدَّ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ النُّعْمانَ وَسُوَيْدًا/ابْنَيْ مُقَرِّنٍ المُزَنِيِّ فِي التَّابِعينَ، عِنْدَما ذَكَرَ الإِخْوَةَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُمَا صَحَابِيَّانِ مَعْرُوفَانِ»(٢)، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. [٦٢]



(١) «معرفة علوم الحديث» ص٤٥.

(٢) «علوم الحديث» ص٣٠٧.

البَابُ السَّادِس عَشَرَ

يَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنْ هَذَا العِلْمِ

النَّوْعُ الأَوَّلُ: رِوَايَةُ الأَكَابِرِ عَنْ الأَصَاغِرِ

وتَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:

مِنْها: أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي أَكْبَرَ سِنًّا وَأَقْدَمَ طَبَقَةً مِنَ المَرْوِيِّ عَنْهُ؛ كَالزُّهْرِيِّ وَيَحْيَى بنِ سَعِيدِ الأَنْصَارِيِّ فِي رِوَايَتِهِما عَنْ مَالِكٍ[١].

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ أَكْبَرَ قَدْرًا، بِأَنْ يَكُونَ عَالِمًا حَافِظًا وَالمَرْوِيُّ عَنْهُ شَيْخًا رَاوِيًا؛ كَرِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ[٢]، وَكَرِوَايَةِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بنِ رَاهُويَه عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ مُوسَى[٣].

وَمِنْها: أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي أَكْبَرَ مِنْ الوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَذَلِكَ لِرِوَايَةِ كَثِيرٍ مِنَ العُلَمَاءِ وَالحُفَّاظِ عَنْ تَلَامِذَتِهِم، كَرِوَايَةِ

(١) انظر: «ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس» لمحمد بن مخلد الدوري ص٣٣، ٣٨.

(٢) انظر: «التقصي» لابن عبد البر ص٧٦.

(٣) انظر: «روايتهما عنه في معرفة علوم الحديث» للحاكم ص٤٩.

أَبِي بَكْرٍ البَرْقَانِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الخَطِيبِ، وَكَرِوَايَةِ الخَطِيبِ عَنْ أَبِي نَصْرِ بنِ مَاكُولَا[١].

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا النَّوْعِ مَا يُذْكَرُ مِنْ رِوَايَةِ الصَّحَابِيِّ عَنِ التَّابِعِيِّ، كَرِوَايَةِ العَبَادِلَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ كَعْبِ الأَحْبَارِ، وَكَرِوَايَةِ التَّابِعِيِّ عَنْ تَابِعِي التَّابِعِيِّ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكٍ، وَكَعَمْرِو بنِ شُعَيْبِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الله بنِ عَمْرِو بنِ العَاصِ لَمْ يَكُنْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا مِنَ التَّابِعِينَ، واللهُ أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّانِي: رِوَايَةُ القَرِينِ عَنِ القَرِينِ

فَإِنْ رَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَنْ الآخَرِ فَهُوَ المُدَبَّجُ، وَمِثَالُهُ فِي الصَّحَابَةِ عَائِشَةُ وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَفِي التَّابِعينَ الزُّهْرِيُّ وَعُمَرُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ، وَفِي أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ مَالِكٌ والأَوْزَاعِيُّ، وفي أَتْبَاعِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بنُ المَدِينِيِّ.

وَغَيْرُ المَدَبَّجِ أَنْ يَرْوِيَ أَحَدُ القَرِينَيْنِ عَنْ الآخَرِ، وَلَا يَرْوِي الآخَرُ عَنْهُ، وَلَهُ أَمْثَالٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: رِوَايَةُ سُلَيْمانَ التَّيْمِيِّ عَنْ مِسْعَرٍ[٢]، وَلَا نَعْلَمُ لِمِسْعَرٍ رِوَايَةً عَنْ التَّيْمِيِّ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

---

(١) من ذلك ما في «تاريخ بغداد» ١٣/ ٤٨٧.

(٢) من رواية سليمان عن مسعر: ما أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» ص٤١٠، حديث (٦١٤).

النَّوْعُ الثَّالِثُ: الإِخْوَةُ والأَخَوَاتُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِم

فَمِنَ الصَّحَابَةِ: عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْعُودٍ وعُتْبَةُ بنُ مَسْعودٍ أَخَوَانِ(١)، زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ ويَزِيدُ بنُ ثَابِتٍ أَخَوَانِ(٢)، عَمْرُو بنُ العَاصِ وَهِشَامُ بنُ العَاصِ أَخَوانِ. **وَمِنَ التَّابِعِينَ**: عَمْرُو بنُ شُرَحْبِيلَ وَأَرْقَمُ بنُ شُرَحْبِيلَ أَخوانِ. وَهُزَيْلُ بنُ شُرَحْبِيلَ وَأَرْقَمُ بنُ شُرَحْبِيلَ أَخوانِ(٣) آخرَانِ، وَكُلُّهُم مِنْ أَصْحَابِ ابنِ مَسْعُودٍ.

سَهْلٌ وَعَبَّادٌ وَعُثْمَانُ بَنُو حُنَيْفٍ(٤) إِخْوَةٌ ثَلَاثَةٌ.

سُهَيْلُ بنُ أَبِي صَالِحٍ الزَّيَّاتُ وَعَبَّادُ وَمُحَمَّدُ وَصَالِحٌ إِخْوَةٌ أَرْبَعَةٌ(٥).

آدَمُ بنُ عُيَيْنَةَ وَعِمْرَانُ بنُ عُيَيْنَةَ وَمُحَمَّدُ بنُ عُيَيْنَةَ وَسُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ وَإِبْرَاهِيمُ بنُ عُيَيْنَةَ إِخْوَةٌ خَمْسَةٌ(٦) حَدَّثُوا كُلُّهُم.

مُحَمَّدٌ وَأَنَسٌ وَيَحْيَى وَمَعْبَدٌ وَحَفْصَةُ وَكَرِيمَةُ إِخْوَةٌ سِتَّةٌ تَابِعِيّونَ، أَوْلَادُ سِيرِينَ، وَقَد رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَنسٍ عَنْ أَنسِ بنِ مَالِكٍ/ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَبَّيْكَ حَجًّا حَقًّا، تَعَبُّدًا وَرِقًّا**»(٧). [٦٣]

---

(١) انظر: «الرواة من الإخوة والأخوات» ص١٦٣، و«الإصابة» ٤/ ٢٣٣ و٤/ ٤٤٠.

(٢) انظر: «الرواة من الإخوة والأخوات» ص٨٨ ـ ٨٩.

(٣) انظر: «الرواة من الإخوة والأخوات» ص٢٢٦.

(٤) بضم الحاء وفتح النون مصغّر، وانظر: «الإصابة» ٣/ ٦١٣.

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص٥٩، ٣٠٨، ٤٧٧، ٤٩٦.

(٦) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص١٥٣.

(٧) أخرجه الرامهرمزي في «المحدّث الفاصل» ص٦٢٤ والخطيب في =

وَهَذِهِ غَرِيبَةٌ عَايَى بِهَا بَعْضُهم فَقَالَ: أَيُّ ثَلاثَةِ إِخْوَةٍ رَوَى بَعْضُهُم عَنْ بَعْضٍ[1]؟

النُّعْمَانُ بنُ مُقَرِّنٍ وَمَعْقِلٌ وعَقِيلٌ وَسُوَيدٌ وَسِنَانٌ وعبدُ الرَّحْمٰنِ وَسَابعٌ لَمْ يُسَمَّ[2] لَنا بنُو مُقَرِّنٍ المُزَنِيُّونَ، هَاجَرُوا وَصَحِبُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ وَلَمْ يُشَارِكْهُم فِي هَذِهِ المَكْرُمَةِ غَيْرُهُم.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: رِوَايَةُ الآبَاءِ عَنْ الأَبْنَاءِ

مِثَالُه مَا رَوَى العَبَّاسُ بنُ عَبْدِ المُطَّلِب عَنْ ابنِهِ الفَضْلِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ **جَمَعَ بَيْنَ الصَّلاتَيْنِ بِالمُزْدَلِفَةِ**[3].

وَأَمَّا الحَدِيثُ الّذِي رُوِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**فِي الحَبَّةِ السَّوْدَاءِ شِفَاءٌ**

= «تاريخ بغداد» ٣١٦/١٦، كلاهما من طريق هشام عن محمد بن سيرين به.

(١) وهم المذكورون في سند الحديث السابق: محمد ويحيى وأنس بنو سيرين.

(٢) هو: عبد الله كما صرح بذلك الطبري، وابن فتحون في ذيل الاستيعاب. انظر: «شرح التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٧٨، وانظر: «التقييد والإيضاح» ص٣٤١. وقال ابن الملقن: «والذي لم يسمّ هو نعيم بن مقرن». انظر: «المقنع» ٢/ ٥٢٩.

(٣) أخرجه من طريق العباس عن الفضل به الخطيب في رواية الآباء عن الأبناء كما في «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٣١٣، وانظر: «أطراف الغرائب والأفراد» ٤/ ٢٥٩، والحديث في «الصحيحين» من طرق أخرى.

مِنْ كُلِّ دَاءٍ» فَهُوَ غَلَطٌ مِمَّنْ رَوَاهُ(١)، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ أَبِي عَتِيقٍ عَنْ عَائِشَةَ(٢)، وَهُوَ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الرحمٰن بنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيق، وَهَؤُلَاء الَّذِينَ قَالَ فِيهِم مُوسَى بنُ عُقْبَةَ: «لَا يُعْرَفُ أَرْبَعَةٌ أَدْرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ هُمْ وَأَبْنَاؤُهُم إِلَّا هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَةُ»(٣)، فَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ وَأَبَاهُ أَبَا قُحَافَةَ، وابْنَهُ عَبْدَ الرَّحْمٰنِ، وابنَهُ مُحَمَّدًا أَبَا عَتِيقٍ، وَاللهُ تَعالَى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الخَامِسُ: رِوَايَةُ الأَبْنَاءِ عَنْ الآبَاءِ

وَهُوَ قِسْمَانِ:

الأَوَّلُ: رِوَايَةُ الابنِ عَنْ الأَبِ عَنْ الجَدِّ، نَحْوُ عَمْرِو بنِ شُعَيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ(٤)، وَلَهُ بِهَذَا الإِسْنَادِ نسخة كَبِيرَة أَكْثَرُها فِقْهِيَّاتٌ جِيادٌ.

وَشُعَيْبٌ هُوَ ابنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العَاصِ، وَقَدْ احْتَجَّ أَكْثَرُ أَهْلِ الحَدِيثِ بِحَدِيثِهِ حَمْلًا لِمُطْلَقِ

---

(١) رواه بهذا الإسناد الطبراني في «المعجم الأوسط» ١/ ٣٩، حديث (١٠٥)، وقال الطبراني عقبه: «لا يُروى هذا الحديث عن أبي بكر عن عائشة إلّا بهذا الإسناد، تفرد به عبيد الله بن موسى».

(٢) كذا رواه البخاري في «صحيحه»، حديث (٥٦٨٧) وغيره.

(٣) أخرجه عنه الطبراني في «المعجم الكبير» ١/ ٥٤، والحاكم في «المستدرك» ٣/ ٥٤٠، ٥٤٤.

(٤) من ذلك: ما رواه الترمذي في «جامعه»، حديث (٣٢٢، ٦٣٧، ٦٤١، ٦٧٤) وغيرها.

الجَدِّ فِيهِ عَلَى الصَّحَابِيِّ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو دُونَ ابنِهِ مُحَمَّدٍ وَالِدِ شُعَيْبٍ.

وَنَحْوُ بَهْزِ بنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ[١]، وَلَهُ أَيْضًا بِهَذَا الإِسْنَادِ نُسْخَةٌ كَبِيرَةٌ حَسَنَةٌ، وَجَدُّهُ هُوَ مُعَاوِيَةُ بنُ حَيْدَةَ القُشَيْرِيُّ.

وَنَحْوُ طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ[٢]، وَجَدُّهُ عَمْرُو بنُ كَعْبٍ اليَامِيُّ، وَيُقَالُ كَعْبُ بنُ عَمْرٍو.

الثَّانِي: رِوَايَةُ الابْنِ عَنْ أَبِيهِ دُونَ الجَدِّ. وَهُو بَابٌ وَاسِعٌ، نَحْوُ رِوَايَةِ أَبِي العُشَرَاءِ الدَّارِمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ[٣]، وَحَدِيثُهُ مَعْرُوفٌ، وَالأَشْهَرُ أَنَّ أَبَا العُشَرَاءِ هُوَ أُسَامَةُ بنُ مَالِكِ بن قِهْطَمٍ، وَقِيلَ: قِحْطَمٌ بِالحَاءِ، وَقِيلَ: هُو عُطَارِدُ بنُ بَرْزٍ بِتَسْكِينِ الرَّاءِ، وَقِيلَ بِتَحْرِيكِهَا، وَقِيلَ: ابنُ بَلْزٍ بِاللَّامِ، وَفِيهِ وَفِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ مِنَ الخِلَافِ غَيْرُ ذَلِكِ، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

---

(١) من ذلك: ما رواه الترمذي في «جامعه»، حديث (٦٥٦، ١٤١٧، ١٨٩٧، ٢١٩٢) وغيرها.

(٢) من ذلك: ما رواه أبو داود في «سننه» حديث (١٣٢، ١٣٩).

(٣) من ذلك: ما رواه أبو داود في «سننه»، حديث (٢٨٢٥)، والترمذي في «جامعه»، حديث (١٤٨١)، والنسائي في «سننه»، حديث (٤٤٠٨)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٣١٨٤).

النَّوْعُ السَّادِسُ: مَنْ اشْتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ اثْنَانِ وَبَيْنَ مَوْتِهِما مُدَّةٌ طَوِيلَةٌ

مِثالُهُ: مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ الثَّقَفِيُّ السَّرَّاجُ[١]، رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ[٢]، وَأَبُو الحُسَيْنِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ الخَفَّافُ[٣] وَبَيْنَ مَوْتِهِما مِئَةٌ وَسَبْعٌ وَثَلاثُونَ سَنَةً؛ لِأَنَّ البُخارِيَّ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَمَاتَ الخَفَّافُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ وَثَلاثِمِئَةٍ. / [٦٤]

النَّوْعُ السَّابِعُ: مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُم

مِثَالُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: عَامِرُ بنُ شَهْرٍ[٤]، وَعُرْوَةُ بنُ مُضَرِّسٍ[٥]، وَمُحَمَّدُ بنُ صَفْوانَ الأَنْصَارِيُّ[٦]، لَمْ يَرْوِ عَنْهُم غَيْرُ

---

(١) انظر: ترجمته في «الجرح والتعديل» ٧/ ١٩٦ و«تاريخ بغداد» ٢/ ٥٦ و«تذكرة الحافظ» ٢/ ٧٣١.

(٢) انظر: «التاريخ الكبير» ٣/ ٣٥١ ـ ترجمة (١١٨٩)، وانظر: «السابق واللاحق» ص٣٢٥.

(٣) انظر: روايته عن السراج كما في «مسند السراج» ص٦٧، حديث (١٠٣)، و«تاريخ بغداد» ١٥/ ١٥٤، وانظر: «السابق واللاحق» ص٣٢٥.

(٤) عامر بن شهر البَكيلي الهمداني، انظر: «المخزون» للأزدي ص١٢٥، و«الإصابة» ٣/ ٥٨٣، و«تقريب التهذيب» ص٢٨٧.

(٥) انظر: «المخزون» للأزدي ص١٢٩، و«الإصابة» ٤/ ٤٩٤.

(٦) انظر: «المخزون» للأزدي ص١٨٤، و«الإصابة» ٦/ ١٦.

الشَّعْبِيِّ[١]، وَانْفَرَدَ قَيْسُ بنُ أَبِي حَازِمٍ بِالرِّوَايَةِ عَنْ أَبِيهِ، وعَنْ دُكَيْنِ بنِ سَعِيدٍ المُزَنِيِّ[٢]، والصُّنَابِحِ بنِ الأَعْسَرِ[٣]، وَمِرْدَاسِ بنِ مَالِكٍ الأَسْلَمِيِّ[٤].

وَمِنْهُم: قُدَامَةُ بنُ عَبْدِ اللهِ الكِلَابِيُّ[٥] لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ أَيْمَنَ بنِ نَابِلٍ[٦]، وَذَكَرَ الحَافِظُ ابنُ عَبْدِ البَرِّ[٧] أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ أَيْضًا حُمَيْدُ بنُ كِلَابٍ.

وَمِنْهُم: المَسَيِّبُ بنُ حَزْنٍ القُرَشِيُّ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ ابنِهِ سَعِيدٍ[٨]، وَمُعَاوِيَةُ بنُ حَيْدَةَ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ حَكِيم وَالِدِ بَهْزٍ، وَقُرَّةُ بنُ إِيَاسٍ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ ابْنِهِ مُعَاوِيَةَ[٩]،

---

(١) انظر: «المنفردات والوحدان» ص٥٠ ـ ٥١.

(٢) انظر: «المخزون» للأزدي ص٨٥، و«تقريب التهذيب» ص٢٠١.

(٣) انظر: «المخزون» للأزدي ص١٠٧، و«الإصابة» ٧/ ٣٠٦، و«تقريب التهذيب» ص٢٧٨.

(٤) انظر: «المخزون» للأزدي ص١٥٠، و«الإصابة» ٦/ ٧٦، و«تقريب التهذيب» ص٥٢٥.

(٥) انظر: «المخزون» للأزدي ص١٤٠، و«الإصابة» ٥/ ٤٢٢، و«تقريب التهذيب» ص٤٥٤.

(٦) انظر: «المخزون» للأزدي ص١٤٠، و«سير أعلام النبلاء» ٦/ ٣٠٩، و«تقريب التهذيب» ص١١٧.

(٧) انظر: «الاستيعاب» ٣/ ١٢٧٩.

(٨) انظر: «المنفردات والوحدان» ص٣١ ـ ٣٢، و«المخزون» للأزدي ص١٨٤ ـ ١٨٥.

(٩) انظر: «المنفردات والوحدان» ص٣٧، و«المخزون» للأزدي ص١٨٣.

وَأَبُو لَيْلَى الأَنْصَارِيُّ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ ابنِهِ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ أَبِي لَيْلَى[١]، وَغَيْرُهُم.

وَمِثَالُهُ مِنَ التَّابِعِينَ: أَبُو العُشَرَاءِ الدَّارِمِيُّ[٢] لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ[٣]، وَمُحَمَّدُ بنُ أَبِي سُفْيَانَ الثَّقَفِيُّ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ.

وَكَذَلِكَ تَفَرَّدَ الزُّهْرِيُّ عَنْ نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنَ التَّابِعِينَ لَمْ يَرْوِ عَنْهُم غَيْرُهُ[٤].

وَمِثَالُهُ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ: المِسْوَرُ بنُ رِفَاعَةَ القُرَظِيُّ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ مَالِكٍ[٥]، وَكَذلِكَ تَفَرَّدَ مَالِكٌ عَنْ زُهَاءِ عَشَرَةٍ مِنْ شُيُوخِ المَدِينَةِ[٦]، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّامِنُ: مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بِنُعُوتٍ مُخْتَلِفَةٍ

وَفِيهِ يَظْهَرُ تَدْلِيسُ المُدَلِّسِينَ.

مِثَالُهُ: سَالِمٌ[٧] الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ وَعَائِشَةَ ﷺ، وَهُوَ سَالِمٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ المَدِينِيُّ، وَهُوَ سَالِمٌ مَوْلَى

---

(١) انظر: «المنفردات والوحدان» ص٢٠، و«المخزون» للأزدي ص٨٥.

(٢) انظر ترجمته في: «تهذيب التهذيب ١٢/ ١٦٧.

(٣) بيّن العراقي في «التقييد» ص٣٥٥ أن حمادًا لم يتفرد بالرواية عن أبي العشراء، بل روى عنه جمع ذكرهم تمّام في جزء جمعه لحديث أبي العشراء.

(٤) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص١٦٠.

(٥) انظر: «المنفردات والوحدان» ص٢٣٢، و«معرفة علوم الحديث» ص١٦٠.

(٦) انظر: «معرفة علوم الحديث» ص١٦٠.

(٧) سالم بن عبد الله النّصري، أحد التابعين، انظر: «الجرح والتعديل» ٤/ ١٨٤، و«تقريب التهذيب» ص٢٢٦.

مَالِكِ بنِ أَوْسِ بنِ الحَدَثَانِ النَّصْرِيُّ، وَهُوَ سَالِمٌ مَوْلَى شَدَّادِ بنِ الهَادِ النَّصْرِيُّ، وَقَدْ سُمِّي بِسَالِمٍ مَوْلَى النّصْرِيِّينَ، وَسَالِمٍ مَوْلَى المَهْرِيِّ، وَسَالِمٍ أَبِي عَبْدِ اللهِ الدَّوْسِيِّ، وَسَالِمٍ سَبَلَانَ.

وَرَوَى الخَطِيبُ الحَافِظُ فِي كُتُبِهِ عَنْ أَبِي القَاسِمِ الأَزْهَرِيِّ[1]، وَعَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أَبِي الفَتْحِ الفَارِسِيِّ[2]، وَعَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أَحْمَدَ الصَّيْرَفِيِّ[3]، والجَمِيعُ شَخْصٌ وَاحِدٌ، وَلَهُ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

النَّوْعُ التَّاسِعُ: مَعْرِفَةُ المُفْرَدَاتِ مِنْ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ وَرُوَاةِ الحَدِيثِ وَالعُلَمَاءِ وَكُنَاهُم وَأَلْقَابِهِم

فَمِنْ ذَلِكَ:

أَجْمَدُ بنُ عُجْيانَ[4] الهَمْدَانِيُّ - بالجِيمِ عَلَى وَزْنِ سُفْيانَ (صَحَابِيٌّ).

أَوْسَطُ بنُ عَمْرٍو البَجَلِيُّ[5] (تَابِعِيٌّ).

تَدُومُ بنُ صُبْحٍ الكَلَاعِيُّ عَنْ تُبَيْعِ بنِ عَامِرٍ الكَلَاعِيِّ، فَالأَوَّلُ بالتَّاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقُ عَلَى الصَّحِيحِ وَقِيلَ بِاليَاءِ[6].

---

(١) انظر مثلًا: روايته عنه في «تاريخ بغداد» ١/ ٢٩٢.

(٢) انظر مثلًا: روايته عنه في «تاريخ بغداد» ٢/ ٤٦٤.

(٣) انظر مثلًا: روايته عنه في «تاريخ بغداد» ٨/ ١٨٨.

(٤) ويضبط أيضًا بالتشديد: «عُجَيَّان» كَعُلَيَّان، والتشديد في ضبط عُجَيّان أشهر من التخفيف كما في «توضيح المشتبه» ١/ ١١٨.

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» ٢/ ٣٤٦.

(٦) انظر: «الإكمال» ٧/ ٢٤٩.

جُبَيْبُ بنُ الحَارِثِ[١] صَحَابِيٌّ بِالجِيمِ وَبِالبَاءِ المُوَحَّدَةِ المُكَرَّرَةِ.

جِيلَانُ بنُ فَرْوَةَ[٢] بِالجِيمِ المَكْسُورَةِ.

أَبُو الجَلَدِ الأَخْبَارِيُّ تَابِعِيٌّ، الدُّجَيْنُ بنُ ثَابِتٍ[٣] بِالجِيمِ مُصَغَّرًا.

أَبُو الغُصْنِ، قِيلَ إِنَّهُ جُحَا المَعْرُوفُ، والأَصَحُّ أَنَّهُ غَيْرُهُ.

زِرُّ بنُ حُبَيْشٍ[٤] (التَّابِعِيُّ الكَبِيرُ).

سُعَيْرُ بنُ الخِمْسِ[٥]، انْفَرَدَ فِي اسْمِهِ واسمِ أَبِيهِ.

سَنْدَرٌ الخَصِيُّ[٦] مَوْلَى زِنْبَاعٍ الجُذَامِيُّ، وَلَهُ صُحْبَةٌ.

شَكَلُ بنُ حُمَيْدٍ[٧] الصَّحَابِيُّ بِفَتْحَتَيْنِ.

شَمْعُونُ بنُ زَيْدٍ أَبُو رَيْحَانَةَ[٨] بِالشِّينِ المَنْقُوطَةِ/ [٦٥] والعَيْنِ المُهْمَلَةِ وَقِيلَ بِالمُعْجَمَةِ، أَحَدُ الصَّحَابَةِ الفُضَلَاءِ.

---

(١) انظر: «الإصابة» ١/ ٤٥٩.

(٢) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص٨٥.

(٣) انظر: «الكنى لمسلم» ص١٦٥، و«طبقات الأسماء المفردة» ص١٣١.

(٤) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص٨٣، و«تقريب التهذيب» ص٢١٥، وانظر: «ما قاله العراقي في التقييد والإيضاح» ص٣٦٢.

(٥) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص١٦٣، و«تقريب التهذيب» ص٣٤٣.

(٦) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص٦٤.

(٧) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص٤٣.

(٨) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص٧٥، و«تقريب التهذيب» ص٢٦٨.

صُدَيٌّ بنُ عَجْلانَ أَبُو أُمَامَةَ[١] الصَّحَابِيُّ.

صُنَابِحُ بنَ الأَعْسَرِ[٢] الصَّحَابِيّ.

ضُرَيْبُ بنُ نُقَيْرٍ بنُ سُمَيْرٍ - بِالتَّصْغِيرِ فِي الثَّلَاثَةِ - أَبُو السَّلِيلِ القَيْسِيُّ البَصْرِيُّ[٣]، رَوَى عَنْ مُعَاذَةَ العَدَوِيَّةِ وَغَيْرِها، وَنُقَيْرٌ أَبُوهُ بِالنُّونِ وَالقَافِ وَقِيلَ بِالفَاءِ واللَّامِ

عَزْوَانُ بنُ زَيْدٍ الرَّقَاشِيُّ[٤] بِالعَيْنِ المُهْمَلَةِ، عَبْدٌ صَالِحٌ تَابِعِيٌّ.

كَلَدَةُ بنُ حَنْبَلٍ[٥] بِفَتْحِ اللَّامِ صَحَابِيٌّ.

لُبَيٌّ بنُ لَبَا الأَسَدِيُّ[٦] الصَّحَابِيُّ بِاللَّامِ فِيهما الأَوَّلُ عَلَى وَزْنِ أُبَيٍّ، وَالثَّانِي عَلَى وَزْنِ عَصًا.

مُسْتَمِرُّ بنُ الرَّيَّانِ[٧] رَأَى أَنَسًا.

نُبَيْشَةُ الخَيْرِ[٨] صَحَابِيٌّ.

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» ٤/ ٣٢٦، و«تهذيب الكمال» ١٣/ ١٥٨.

(٢) تقدّم.

(٣) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص١١٤.

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» ٧/ ٤٠، وانظر: «التقييد والإيضاح» ص٣٦٤.

(٥) انظر: «الاستيعاب» ٣/ ١٣٣٢.

(٦) قال البخاري: له صحبة. انظر: «التاريخ الكبير» ٧/ ٢٥٠، و«طبقات الأسماء المفردة» ص٥٩.

(٧) تُعقِّب بأن معه المستمر الناجي، انظر: «التقييد والإيضاح» ص٣٦٤، وانظر: ترجمته في «تقريب التهذيب» ص٥٢٧.

(٨) انظر: «التاريخ الكبير» ٨/ ١٢٧، و«الاستيعاب» ٤/ ١٥٢٤.

نَوْفٌ البِكَالِيُّ[1] تَابِعِيٌّ مِنْ بِكَالٍ بِكَسْرِ البَاءِ وَتَخْفِيفِ الكَافِ بَطْنٌ مِنْ حِمْيَرٍ.

وَابِصَةُ بنُ مَعْبَدٍ[2] صَحَابِيٌّ.

هُبَيْبُ بنُ مُغَفَّلٍ[3] مُصَغَّرٌ بِالبَاءِ المُوَحَّدَةِ المُكَرَّرَةِ صَحَابِيٌّ، وَمُغَفَّلٌ بِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ السَّاكِنَةِ.

هَمَذَانُ[4] بَرِيدُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، ضَبَطَهُ ابنُ بُكَيرٍ وَغَيْرُهُ بِالذَّالِ المُعْجَمَةِ وَفَتْحِ المِيمِ، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُم بِالدَّالِ المُهْمَلَةِ وَإِسْكَانِ المِيمِ.

أَمَّا الكُنَى المُفْرَدَةُ، فَمِنْهَا:

أَبُو العُبَيْدَيْنِ ـ مُصَغَّرٌ مُثَنّى ـ واسْمُهُ مُعَاوِيَةُ بنُ سَبْرَةَ[5] مِنْ أَصْحَابِ ابنِ مَسْعودٍ، لَهُ حَدِيثانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ.

أَبُو العُشَرَاءِ الدَّارِمِيُّ، تَقَدَّمَ فِي النَّوعِ الخَامِسِ.

أَبُو المُدِلَّةِ[6] بِكَسْرِ الدَّالِ المُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ اللّامِ، اسمُهُ

---

(١) «طبقات الأسماء المفردة» ص٢٩٨، وله ذكر في «الصحيحين» في حديث ابن عباس في قصة الخضر مع موسى، وتُعقِّبَ بأن معه نوف بن عبد الله وغيره. انظر: «التقييد والإيضاح» ص٣٦٦.

(٢) انظر: «الاستيعاب» ٤/ ١٥٦٣.

(٣) انظر: «المنفردات والوحدان» ص٧٠، و«طبقات الأسماء المفردة» ص٧١.

(٤) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص٨١.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٨/ ١٧٣، و«تقريب التهذيب» ص٥٣٧.

(٦) انظر: «الكنى والأسماء» لمسلم ٢/ ٨٣٥، و«تقريب التهذيب» ص٦٧١.

عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ المَدَنِيُّ، ذَكَرَهُ الحَافِظُ أبُو نُعَيْمٍ[١]، رَوَى عَنْهُ الأَعْمَشُ وابنُ عُيَيْنَةَ.

أَبُو مُرَايَةَ العِجْلِيُّ ـ بِضَمِّ المِيم وبَعْدَ الأَلِفِ يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتُ ـ وَاسْمُه عَبْدُ اللهِ بنُ عَمْرٍو[٢] تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْهُ قَتَادَةُ.

أَبُو مُعَيْدٍ ـ مُصَغَّرٌ مُخَفَّفُ اليَاءِ ـ حَفْصُ بنُ غَيْلانَ الهَمْدَانِيُّ[٣]، رَوَى عَنْ مَكْحُولٍ وَغَيْرِهِ.

والأَلْقَابُ المُفْرَدَةُ:

بدو مِنْهُ سَفِينَةُ[٤] مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الصَّحَابَةِ، واسْمُهُ مِهْرَانُ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ.

---

(١) وقد تعقب العراقي ابن الصلاح حول تفرّد أبي نعيم بتسمية عبيد الله بن عبد الله، حيث قال: «إن أبا نعيم لم ينفرد بتسميته عبيد الله بن عبد الله، بل كذلك سماه ابن حبّان في الثقات، وجزم أبو أحمد الحاكم في الكنى بأنه أخو سعيد بن يسار». «التقييد والإيضاح» ص٣٦٧، وانظر: «الثقات ٥/ ٧٢، و«محاسن الاصطلاح» ص٥٦٧.

(٢) في طبعة مقدمة ابن الصلاح مع محاسن الاصطلاح» ص٥٦٧: «عبيد الله عمرو»، والصواب: «عبد الله بن عمرو»، قال أبو أحمد الحاكم في «الكنى» ـ كما في تكملة الإكمال ٥/٣٢٦ ـ: «أبو مراية عبد الله بن عمرو العجلي البصري». وانظر: «تاريخ ابن معين» ٤/ ١٣٢، و«طبقات ابن سعد» ٧/ ٢٣٦، و«التاريخ الكبير» ٥/ ١٥٤، و«الكنى والأسماء» لمسلم ٢/ ٨٢٧، و«الجرح والتعديل» ٥/ ١١٨، وفي طبعة «الكنى» للدولابي ٢/ ١١٢: «أبو مرانة» وهو تصحيف مطبعي.

(٣) انظر: «الكنى والأسماء» لمسلم ٢/ ٨٢٨، و«تقريب التهذيب» ص١٧٤.

(٤) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص٤٦، و«سير أعلام النبلاء» ٣/ ١٧٢، و«الإصابة» ٣/ ١٣٢.

مِنْدَلُ بنُ عَلِيٍّ[١] بِكَسْرِ المِيمِ عَنْ الخَطِيبِ، وَقِيلَ بِفَتْحِها، واسْمُه عَمْرٌو.

سَحْنُونُ بنُ سَعِيدٍ التَّنُوخِيُّ القَيْرَوَانِيُّ[٢] صَاحِبُ المُدَوَّنَةِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، اسْمُهُ عَبْدُ السَّلَامِ.

مُشْكُدَانَةُ[٣]، وَمَعْنَاهُ بِالعَرَبِيَّةِ حَبَّةُ المِسْكِ، أو وِعَاءُ المسك، لَقَبُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَبَانٍ الجُعْفِيِّ.

وَمُطَيَّنٌ[٤] ـ بِفَتْحِ اليَاءِ ـ لَقَبُ أَبِي جَعْفَرٍ الحَضْرَمِيِّ، خَاطَبَهُما بِذَلِكَ أَبُو نُعَيمٍ الفَضْلُ بنُ دُكَينٍ، فَلُقِّبَا بِهِمَا[٥].

النَّوْعُ العَاشِرُ: مَعْرِفَةُ الأَسْمَاءِ وَالكُنَى، وَأَصْحَابِها

عَلَى أَقْسَامٍ:

الأَوَّلُ: الذِينَ سُمّوا بالكُنَى لَا أَسْمَاءَ لَهُمْ غَيْرُهَا:

كَأَبِي بِلَالٍ الأَشْعَرِيِّ[٦] الرَّاوِي عَنْ شَرِيكٍ وَغَيْرِهِ، رُوِيَ

---

(١) انظر: «طبقات الأسماء المفردة» ص١٥٨، و«تاريخ بغداد» ١٥/ ٣٣١، و«تهذيب الكمال» ٢٨/ ٤٩٣، و«تقريب التهذيب» ص٥٤٥.

(٢) انظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٤/ ٤٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٦٨، و«المقدمة ذات النقاب» ص٥٧.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٥٥، و«المقدمة ذات النقاب» ص٩١.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ١٤، و«المقدمة ذات النقاب» ص٩٢.

(٥) انظر: «الإكمال» ٧/ ٢٠١، و«الأنساب» ٣/ ٢٩٢، ١٢/ ٣٢٢.

(٦) انظر: «الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى» لابن عبد البر ١/ ٤٧٩.

أَنَّهُ قَالَ: «اسْمِي وَكُنْيَتِي وَاحِدٌ»(١).

وَكَذَا أَبُو حَصِينِ بنُ يَحْيَى بنِ سُلَيمانَ الرَّازِيُّ(٢) بِفَتْحِ الحَاءِ، وَرَوَى عَنْه أَبُو حَاتِم الرَّازِيُّ، وَسَأَلَه: هَلْ لَكَ اسمٌ؟ فَقَالَ: «اسْمِي وَكُنْيَتِي وَاحِدٌ»(٣).

الثَّانِي: مَنْ لَهُ اسمٌ غَيْرُ كُنْيَتِهِ:

كَأَبِي بَكْرِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ الحَارِثِ بنِ هِشَام المَخْزُومِيِّ(٤)، أَحَدِ فُقَهاءِ المَدِينَةِ السَّبْعَةِ، اسمُهُ أَبُو بَكرٍ وَكُنْيَتُه أَبُو عَبْدِ الرَّحمَنِ.

وَأَبُو بَكْرِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَزْمٍ الأَنْصارِيُّ(٥)، اسمُهُ أَبُو بَكْرٍ وَكُنْيَتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ.

[٦٦] **الثَّالِثُ: الذينَ عُرِفُوا/ بِكُنَاهُم وَلَمْ يُعْرَفْ أَلَهُم أَسْمَاءُ غَيْرُهَا أَمْ لَا؟**

مِثالُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ: أَبُو أُنَاسٍ(٦) ـ بالنُّونِ ـ الكِنَانِيُّ وَيُقَال: الدِّيلِيُّ. وَأَبُو مُوَيْهِبَةَ(٧) مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

---

(١) «الجرح والتعديل» ٩/ ٣٥٠.
(٢) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٢/ ١١٥٣.
(٣) «الجرح والتعديل» ٩/ ٣٦٤.
(٤) انظر: «الثقات» لابن حبّان ٥/ ٥٦٠، و«تهذيب الكمال» ٣٣/ ١١٢.
(٥) انظر: «الكنى والأسماء» لمسلم ١/ ١٣٥، و«تقريب التهذيب» ص٦٢٤.
(٦) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٨٨.
(٧) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٢١٤.

وَأَبُو شَيْبَةَ الخُدْرِيُّ[١] الَّذِي مَاتَ فِي حِصَارِ القُسْطَنْطِينِيَّةِ[٢]، وَدُفِنَ مَكَانَهُ هُنَاكَ.

وَمِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ: أَبُو الأَبْيَضِ[٣] الرَّاوِي عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ.

وَأَبُو بَكْرِ بنُ نَافِعٍ[٤] مَولَى ابنِ عُمَرَ، رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ وَغَيْرُه.

وَأَبُو النَّجِيبِ[٥] مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بن عَمْرِو بنِ العَاصِ بِالنُّونِ المَفْتُوحَةِ، وَقِيلَ بِالتَّاءِ المَضْمُومَةِ بِاثْنَتَينِ مِنْ فَوْقُ.

وَأَبُو حَرْبِ بنِ أَبِي الأَسْوَدِ الدِّيلِيُّ[٦].

وَأَبُو حَرِيزٍ المَوْقِفِيُّ[٧]، والمَوْقِفُ مَحَلَّةٌ بِمِصْرَ، رَوَى عَنْهُ ابنُ وَهْبٍ وَغَيْرُهُ.

الرَّابِعُ: الذينَ لُقِّبُوا بِالكُنَى، وَلَهُم غَيْرُها كُنَى وَأَسْمَاءُ:

مِثَالُه: عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ، يُلَقَّبُ بِأَبِي تُرَابٍ، وَيُكْنَى بِأَبِي الحَسَنِ.

وَأَبُو الزِّنَادِ عَبْدُ اللهِ بنُ ذَكْوَانَ[٨]، كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، وَأَبُو الزِّنَادِ لَقَبٌ.

---

(١) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٣٣٧.

(٢) هي أكبر مدن تركيا، وتعرف حاليًّا باسم «إسطنبول».

(٣) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٢/ ١٠٥٢.

(٤) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٢/ ١٠٧٣.

(٥) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٢/ ١٠٩٤.

(٦) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٢/ ١١٣١.

(٧) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ٢/ ١١٥٤، و«الأنساب» ١٢/ ٤٨٧.

(٨) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٦٥٠.

وَأَبُو الرِّجَالِ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحمٰنِ الأَنْصَارِيُّ[١]، كُنْيَتُهُ أَبُو عبدِ الرحمٰنِ، وَأَبُو الرِّجَالِ لَقَبٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَهُ عَشَرَةُ أَوْلَادٍ كُلُّهُمْ رِجَالٌ.

وَأَبُو تُمَيْلَةَ ـ بِتَاءٍ مَضْمُومَةٍ مُثَنَّاةٍ مِنْ فَوْقُ ـ يَحْيَى بنُ وَاضِحٍ الأَنْصَارِيُّ المَرْوَزِيُّ[٢]، [وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ، وَأَبُو تُمَيْلَةَ لَقَبٌ.

وَأَبُو الآذَانِ الحَافِظُ عُمَرُ بنُ إِبْراهِيمَ،][٣] يُكْنَى أَبَا بَكْرٍ، وَأَبُو الآذانِ لَقَبٌ لُقِّبَ بِهِ لِكِبَرِ أُذُنَيْهِ.

وَأَبُو الشَّيْخِ الأَصْبَهانِيُّ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الحَافِظُ[٤]، كُنْيَتُهُ أَبُو مُحمدٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ لَقَبٌ.

وَأَبُو حَازِمٍ العَبْدَوِيُّ الحَافِظُ عُمَرُ بنُ أَحْمَدَ[٥]، وَكُنْيَتُهُ أَبُو حفْصٍ، وَأَبُو حَازِمٍ لَقَبٌ.

الخَامِسُ: مَنْ لَهُ كُنْيَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ:

مِنْهُم: عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ جُرَيْجٍ[٦]، يُكْنَى أَبَا الوَلِيدِ وَأَبَا خَالِدٍ.

---

(١) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٦٣٠.

(٢) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٤٨٩.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. وانظر ترجمة أبي الآذان في «تقريب التهذيب». ص(٤١٠).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٢٧٦، و«المقدمة ذات النقاب» ص٢٦.

(٥) انظر: «الأنساب» ٩/ ١٨٩.

(٦) انظر: «تهذيب التهذيب» ٦/ ٤٠٢.

وَمَنْصُورُ بنُ أَبِي المَعَالِي[١] حَفِيدُ الفَرَاوِيِّ لَهُ ثَلَاثُ كُنَى: أَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو الفَتْحِ، وأَبُو القَاسِمِ.

السَّادِسُ: مَنْ اخْتُلِفَ فِي كُنْيَتِهِ واسْمُهُ مَعْرُوفٌ:

مِثَالُه: أُسَامَةُ بنُ زَيْدٍ[٢] حِبُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قِيلَ: كُنْيَتُهُ أَبُو زَيْدٍ، وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللهِ، وقيل: أَبُو خَارِجَةَ.

وَأُبَيُّ بنُ كَعْبٍ[٣]، كُنْيَتُهُ أَبُو المُنْذِرِ، وَقِيلَ: أَبُو الطُّفَيْلِ.

وَقَبِيصَةُ بنُ ذُؤَيْبٍ[٤]، كُنْيَتُهُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَقِيلَ: أَبُو سَعِيدٍ.

والقَاسِمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ[٥] كُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحمٰنِ، وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ.

وَسُلَيْمَانُ بنُ بِلَالٍ المَدَنِيُّ[٦]، كُنْيَتُهُ أَبُو بِلَالٍ، وَقِيلَ: أَبُو مُحَمَّدٍ.

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» ١٣/ ٢٠١.

(٢) انظر: «الإصابة» ١/ ٤٩.

(٣) انظر: «الإصابة» ١/ ٢٧، و«تقريب التهذيب» ص٩٦.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٢٨٢، و«تقريب التهذيب» ص٤٥٣.

(٥) انظر: «تهذيب التهذيب» ٨/ ٣٣٣.

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٧/ ٤٢٥، و«تهذيب التهذيب» ٤/ ١٧٥، وقد تعقب العراقيُّ ابنَ الصلاح في تكنية سليمان بن بلال بأبي بلال، فقال: «لم أجد أحدًا ممن صنف في أسماء الرجال كناه بذلك، والمعروف إنما هو أبو أيوب وبه جزم البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والنسائي في الكنى وبه صدر ابن حبّان في الثقات كلامه والذين حكوا الخلاف في كنيته اقتصروا على قولين إما أبو أيوب وإما أبو محمد»، اهـ. «التقييد» ص٣٧٢.

السَّابعُ: مَنْ عُرِفَتْ كُنْيَتُهُ واخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ:

مِثَالُه مِنَ الصَّحَابَةِ: أَبُو بَصْرَةَ الغِفَارِيُّ[(١)] - عَلَى لَفْظِ البَصْرَةِ البَلْدَةِ - قِيلَ: اسْمُهُ جَمِيلُ بنُ بَصْرَةَ بِالجِيمِ، وَقِيلَ: بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ المَضْمُومَةِ، وَهُوَ الأَصَحُّ.

وَأَبُو جُحَيْفَةَ السُّوَائِيُّ[(٢)]، قِيلَ: اسْمُهُ وَهْبُ بنُ عَبْدِ اللهِ، وَقِيلَ: وَهْبُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ.

وَأَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ، اخْتُلِفَ فِي اسْمِه وَاسْم أَبِيهِ اِخْتِلَافًا لَمْ يُخْتَلَفْ مِثْلُهُ فِي اسْم أَحَدٍ فِي الجَاهِلِيَّةِ وَالإِسْلَام، فِيهِ نَحْوٌ مِنْ عِشْرِينَ قَوْلًا، قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الحَاكِمُ: «أَصَحُّ شَيْءٍ عِنْدَنَا فِي اسْمِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ صَخْرٍ»[(٣)].

[٦٧] **وَمِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ:** أَبُو بُرْدَةَ بنُ أَبِي مُوسَى/ الأَشْعَرِيُّ[(٤)] اسْمُه عَامِرٌ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ.

---

(١) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ١١٧، و«تبصير المنتبه» ١/ ٩٤.

(٢) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ١٣٥، و«الاستيعاب» ٤/ ١٥٦١.

(٣) في كتابه «الأسماء والكنى المجردة»، طبع بعضه بتحقيق: الأستاذ الدكتور يوسف الدخيل، قال القطب الحلبي: «اجتمع في اسمه واسم أبيه أربعة وأربعين قولًا مذكورة في «الكنى» للحاكم، و«الاستيعاب»، و«تاريخ ابن عساكر». انظر: «الاستيعاب» ٤/ ١٧٦٨، و«تاريخ دمشق» ٦٧/ ٢٩٨، و«الإصابة» ٧/ ٤٢٩.

(٤) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٤٧٣، و«تقريب التهذيب» ص٦٢١.

وَأَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ[١] رَاوِي قِرَاءَةِ عَاصِم، اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ قَوْلًا، قَالَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ: «إِنْ صَحَّ لَهُ اسْمٌ فَهُوَ شُعْبَةُ لَا غَيْرُ، وَقِيلَ: اسْمُهُ كُنْيَتُهُ وهُو الصَّحِيحُ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «مَا لِي اسمٌ غَيْرُ أَبِي بَكْرٍ»»[٢].

الثَّامِنُ: مَنْ اخْتُلِفَ فِي كُنْيَتِهِ وَاسْمِهِ مَعًا:

مِثَالُهُ: سَفِينَةُ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، قِيلَ اسمُهُ عُمَيْرُ، وَقِيلَ: صَالِحٌ، وَقِيلَ: مِهْرَانُ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو عَبْدِ الرحمٰنِ، وَقِيلَ: أَبُو البَخْتَرِيِّ.

التَّاسِعُ: مَنْ عُرِفَ اسْمُهُ وَكُنْيَتُهُ جَمِيعًا وَاشْتُهِرَ:

كَأَبِي عَبْدِ اللهِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ، وأَبِي عَبْدِ اللهِ محمدِ بنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، وأَبِي عَبْدِ اللهِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ، وأَبِي عبدِ اللهِ سفيانَ الثَّوْرِيِّ، وأَبِي حَنِيفَةَ النُّعمانِ بنِ ثَابِتٍ ﷺ، وَغَيْرِهم.

العَاشِرُ: مَنْ اشْتُهِرَ بِكُنْيَتِهِ واسْمُهُ غَيْرُ مَجْهولٍ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ:

كَأَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيِّ[٣]، اسْمُهُ عَائِذُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ.

وَأَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ[٤] اسْمُهُ عَمْرُو بنُ عَبْدِ اللهِ.

وَأَبِي الأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ[٥] ـ صَنْعَاء دِمَشْقَ ـ اسْمه شَرَاحِيلُ

---

(١) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٤٤٤، و«تقريب التهذيب» ص٦٢٤.

(٢) انظر: «الاستغناء» ١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

(٣) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٣٦٥، و«تقريب التهذيب» ص٢٨٩.

(٤) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٣٨٤، و«تقريب التهذيب» ص٢٠٨.

(٥) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٤١٤، و«تقريب التهذيب» ص٢٦٤.

ابنُ آدَةَ ـ بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ بَعْدَها دَالٌ مُهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ مُخَفَّفَةٌ ـ.

وَأَبِي الضُّحَى مُسْلِمُ بنُ صُبَيْحٍ[١]، بِضَمِّ الصَّادِ المُهْمَلَةِ، وَغَيْرِهِم.

النَّوْعُ الحَادِي عَشَرَ:
مَعْرِفَةُ مَنْ يُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللّٰهِ، وأَبِي عَبْدِ الرَّحمـٰنِ، مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم

فَمِمَّنْ يُكْنَى بِأَبِي مُحَمَّدٍ: طَلْحَةُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ التَّيْمِيُّ[٢]، عَبْدُ الرحمٰنِ بنُ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ[٣]، الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ الهَاشِمِيُّ[٤]، ثَابِتُ بنُ قَيْسِ بنِ الشَّمَّاسِ[٥]، عَبْدُ اللهِ بنُ زَيدٍ[٦] صَاحِبُ الأَذَانِ، الأَنْصارِيَّانِ كَعْبُ بنُ عُجْرَةَ[٧]، الأَشْعَثُ بنُ قَيْسٍ[٨]، مَعْقِلُ بنُ سِنَانٍ الأَشْجَعِيُّ[٩]، عَبْدُ اللهِ بنُ جَعْفَرِ بنِ أَبِي طَالِبٍ[١٠]، عَبْدُ اللهِ بنُ بُحَيْنَةَ[١١]، عَبْدُ اللهِ بنُ عَمْرِو بنِ

---

(١) انظر: «الاستغناء» لابن عبد البر ١/ ٥٥٧، و«تقريب التهذيب» ص٥٣٠.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٨٢.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» ص٦٣٨.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٦٢.

(٥) انظر: «تهذيب التهذيب» ٢/ ١٢.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٠٤.

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص٤٦١.

(٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص١١٣.

(٩) انظر: «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٢٣٣.

(١٠) انظر: «الإصابة» ٤/ ٤٠، و«تقريب التهذيب» ص٢٩٨.

(١١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٢٠.

العَاصِ[١]، عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ[٢]، جُبَيْرُ بنُ مُطْعِمٍ[٣]، الفَضْلُ بنُ العَبَّاسِ بنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ[٤]، حُوَيْطِبُ بنُ عَبْدِ العُزَّى[٥]، مَحْمُودُ بنُ الرَّبِيعِ[٦]، عَبْدُ اللهِ بنُ ثَعْلَبَةَ بنِ صُعَيرٍ[٧].

وَمِمَّنْ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ اللهِ: الزُّبَيْرُ بنُ العَوَّامِ[٨]، الحُسَيْنُ بنُ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ[٩]، سَلْمَانُ الفَارِسِيُّ[١٠]، عَامِرُ بنُ رَبِيعَةَ العَدَوِيُّ[١١]، حُذَيْفَةُ بنُ اليَمَانِ[١٢]، كَعْبُ بنُ مَالِكٍ[١٣]، رَافِعُ بنُ خَدِيجٍ[١٤]، عُمَارَةُ بنُ حَزْمٍ[١٥]، النُّعْمَانُ بنُ بَشِيرٍ[١٦]،

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣١٥.
(٢) انظر: «تهذيب التهذيب» ٦/ ١٤٦.
(٣) انظر: «تهذيب التهذيب» ٢/ ٦٣.
(٤) انظر: «تهذيب التهذيب» ٨/ ٢٨٠.
(٥) انظر: «تهذيب التهذيب» ٣/ ٦٦.
(٦) انظر: «تهذيب التهذيب» ١٠/ ٦٣.
(٧) انظر: «تهذيب التهذيب» ٢/ ٢٣.
(٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢١٤.
(٩) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٦٧.
(١٠) انظر: «طبقات ابن سعد» ٤/ ٧٥، و«تقريب التهذيب» ص٢٤٦.
(١١) انظر: «الإصابة» ٣/ ٥٧٩.
(١٢) انظر: «الإصابة» ٢/ ٤٤.
(١٣) انظر: «الإصابة» ٥/ ٦١٠.
(١٤) انظر: «الإصابة» ٢/ ٤٣٦.
(١٥) انظر: «الإصابة» ٤/ ٥٧٨.
(١٦) انظر: «الإصابة» ٦/ ٤٤٠.

جَابِرُ بنُ عَبْدِ اللهِ[١]، عُثْمَانُ بنُ حُنَيْفٍ[٢]. حَارِثَةُ بنُ النُّعْمَانِ[٣]، وَهَؤُلَاءِ السَّبْعَةُ أَنْصَارِيُّونَ، ثَوْبَانُ[٤] مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ[٥]، شُرَحْبِيلُ بنُ حَسَنَةَ[٦]، عَمْرُو بنُ العَاصِ[٧]، مُحَمَّد بنُ عَبْدِ اللهِ بن جَحْشٍ[٨]، مَعْقِلُ بنُ يَسَارٍ[٩]، وَعَمْرُو بنُ عَامِرٍ المُزَنِيَّانِ.

وَمِمَّنْ يُكْنَى بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْعودٍ[١٠]، مُعَاذُ بنُ جَبَلٍ[١١]، وَزَيْدُ بنُ الخَطَّابِ[١٢] أَخُو عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ[١٣]، مُحَمَّدُ بنُ مَسْلَمَةَ الأَنْصَارِيُّ[١٤]، عُوَيْمُ بنُ سَاعِدَةَ[١٥]، زَيْدُ بنُ خَالِدٍ

---

(١) انظر: «الإصابة» ١/ ٤٣٣.
(٢) انظر: «الإصابة» ٩/ ٤٤.
(٣) انظر: «الإصابة» ١/ ٦١٨.
(٤) انظر: «الإصابة» ١/ ٤١٣.
(٥) انظر: «الإصابة» ٦/ ١٩٧.
(٦) انظر: «الإصابة» ٣/ ٣٢٨.
(٧) انظر: «الإصابة» ٤/ ٦٥٠.
(٨) انظر: «الإصابة» ٦/ ٢١.
(٩) انظر: «الإصابة» ٦/ ١٨٤.
(١٠) انظر: «الإصابة» ٤/ ٢٣٣، و«تهذيب التهذيب» ٦/ ٢٧.
(١١) انظر: «الإصابة» ٦/ ١٣٦، و«تهذيب التهذيب» ١٠/ ١٨٦.
(١٢) انظر: «طبقات ابن سعد» ٣/ ٣٧٦، و«تقريب التهذيب» ص٢٢٣.
(١٣) انظر: «الإصابة» ٤/ ١٨١، و«تقريب التهذيب» ص٣١٥.
(١٤) انظر: «الإصابة» ٦/ ٣٣، و«تهذيب التهذيب» ٩/ ٤٥٤.
(١٥) انظر: «طبقات ابن سعد» ٣/ ٤٥٩، و«تهذيب التهذيب» ٨/ ١٧٤.

الـجُـهَـنِـيُّ[١]، بِـلَالُ بـنُ الـحَـارِثِ الـمُـزَنِـيُّ[٢]، مُـعَـاوِيَـةُ بـنُ أَبِي سُفيانَ[٣]، الحَارِثُ بنُ هِشَامٍ المَخْزُومِيُّ[٤]، المِسْوَرُ بنُ مَخْرَمَةَ[٥].

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي الأَلْقَابِ

وَهِي تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يَجُوزُ التَّعْرِيفُ بِهِ، وَهُوَ مَا لَا يَكْرَهُهُ المُلَقَّبَ،/ وَإِلَى ضِدِّ ذَلِكَ. [٦٨]

قال عَبْدُ الغَنِيِّ بنُ سَعِيدٍ الحَافِظُ: «رَجُلانِ جَلِيلَانِ لَزِمَهُمَا لَقَبانِ قَبِيحَانِ: مُعَاوِيَةُ بنُ عَبْدِ الكَرِيم **الضَّالُّ**[٦]، وَإِنَّمَا ضَلَّ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَعَبْدُ اللهِ بنُ مَحَمَّدٍ **الضَّعِيفُ**[٧]، وَإِنَّما كَانَ ضَعِيفًا فِي جِسْمِهِ لَا فِي حَدِيثِهِ»[٨].

غُنْدَرٌ[٩]: لَقَبُ جَمَاعةٍ مِنْهُم: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ

---

(١) انظر: «الإصابة» ٢/ ٦٠٣، و«تهذيب التهذيب» ٣/ ٤١٠.

(٢) انظر: «الإصابة» ١/ ٣٢٦، و«تهذيب التهذيب» ١/ ٥٠١.

(٣) انظر: «الإصابة» ٦/ ١٥١، و«تهذيب التهذيب» ١٠/ ٢٠٧.

(٤) انظر: «الإصابة» ١/ ٦٠٥، و«تهذيب التهذيب» ٢/ ١٦١.

(٥) انظر: «الإصابة» ٦/ ١١٩، و«تقريب التهذيب» ص٥٣٢.

(٦) انظر: «الأنساب» ٨/ ٣٧٠.

(٧) انظر: «الأنساب» ٨/ ٣٩٥.

(٨) أخرجه عنه السمعاني في «الأنساب» ٨/ ٣٩٥.

(٩) أهل الحجاز يسمّون المشغب غندرًا، ومحمد بن جعفر كان يشغب على ابن جريج، فقال له: اسكت يا غندر. انظر: «معرفة علوم الحديث» ص٢١٢، و«الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٧٤.

البَصْرِيُّ[1]، وَأَبُو الحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ[2]، رَوَى عَنْ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ. وَأَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرِ بنِ دُرَّانَ البَغْدَادِيُّ[3] الحَافِظُ، حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو نُعَيمٍ الحَافِظ وَغَيْرُهُ.

غُنْجَارٌ: لَقَبُ أَبِي أَحْمَدَ عِيسَى بنِ مُوسَى التَّيْمِيِّ البُخَارِيِّ[4]، مُتَقَدِّمٌ حَدَّثَ عَنْ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِما، وَلُقِّبَ بِهِ لِحُمْرَةِ وَجْنَتَيْهِ.

وَغُنْجَارٌ: آخَرُ مُتَأَخِّرٌ، وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللهِ محمدُ بنُ أَحْمَدَ البُخَارِيُّ[5] الحَافِظُ صَاحِبُ «تَارِيخِ بُخَارَى»، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وأَرْبَعِمئَةٍ.

صَاعِقَةُ: لَقَبُ أَبِي يَحْيَى مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الحَافِظِ[6]، لُقِّبَ بِهِ لِحِفْظِهِ وَشِدَّةِ مُذَاكَرَتِهِ، رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

شَبَابٌ: لَقَبُ خَلِيفَةَ بنِ خَيَّاطٍ العُصْفُرِيِّ[7] صَاحِبِ «التَّارِيخِ».

زُنَيْجٌ ـ بِالنُّونِ والجِيمِ ـ: لَقَبُ أَبِي غَسَّانَ مُحَمَّدِ بنِ عمرٍو

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٤٧٢.
(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٢١٧.
(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٢١٤.
(٤) انظر: «المقدمة ذات النقاب» ص٧٧، و«تقريب التهذيب» ص٤٤١.
(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٣٠٤، و«المقدمة ذات النقاب» ص٧٧.
(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٢٩٥، و«تقريب التهذيب» ص٤٩٣.
(٧) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤٧٢، و«تقريب التهذيب» ١٩٥.

الرَّازِيِّ[١]، رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ.

رُسْتَهْ: لَقَبُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عُمَرَ الأَصْبَهَانِيِّ[٢].

سُنَيْدٌ: لَقَبُ الحُسَينِ بنِ دَاودَ المِصِّيصِيِّ[٣] صَاحِبِ التَفْسِيرِ، رَوَى عَنْهُما أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ الحَافِظَانِ وَغَيْرُهُما.

بُنْدَارٌ: لَقَبُ مُحَمَّدِ بنِ بَشَّارٍ البَصْرِيِّ[٤]، رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

قَيْصَرُ: لَقَبُ أَبِي النَّضْرِ هَاشِمِ بنِ قَاسِمٍ[٥] المَعْروفِ، رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُهُ.

مُرَبَّعٌ ـ بِفَتْحِ البَاءِ المُشَدَّدَةِ ـ: وَهُوَ مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ الحَافِظُ البَغْدَادِيُّ[٦].

جَزَرَةُ: لَقَبُ صَالِحِ بنِ مُحَمَّدٍ البَغْدَادِيِّ الحَافِظِ[٧].

عُبَيْدٌ العِجْلُ: لَقَبُ أَبِي عَبْدِ اللهِ الحُسَينِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَاتِمٍ البَغْدَادِيِّ الحَافِظِ[٨].

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» ٨/ ٣٤، و«تقريب التهذيب» ص٤٩٩.

(٢) انظر: «الإكمال» ٤/ ٧٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٢٤٢، وقال البلقيني في «محاسن الاصطلاح» ص٥٨٦: «آخره هاء ساكنة».

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٦٢٧، و«تقريب التهذيب» ص٢٥٧.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ١٤٤، و«تقريب التهذيب» ص٤٦٩.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٩/ ٥٤٥، و«تقريب التهذيب» ص٥٧٠.

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٧٠، و«المقدمة ذات النقاب» ص٨٩.

(٧) انظر: «تاريخ بغداد» ١٠/ ٤٣٩، و«سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٢٣.

(٨) انظر: «تاريخ بغداد» ٨/ ٥٦٨، و«سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٩٠.

كِيلَجَةُ: لَقَبُ مُحَمَّدِ بنِ صَالِحٍ البَغْدَادِيِّ الحَافِظِ[(١)].

مَا غَمَّهُ - بِلَفْظِ النَّفْيِ لِفِعْلِ الغَمِّ -: هُوَ لَقَبُ عَلَّانِ بنِ عَبْدِ الصَّمَدِ[(٢)]، وَهُوَ عَلِيُّ بنُ الحُسَينِ[(٣)] بنِ عَبْدِ الصَّمَدِ البَغْدَادِيُّ الحَافِظُ، وَيُجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ اللَّقَبَيْنِ، فَيُقَالُ: عَلَّانٌ مَا غَمَّهُ.

وَهَؤُلاءِ البَغْدَادِيُّونَ الخَمْسَةُ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ يَحْيَى بنِ مَعِينٍ، وَهُو لَقَّبَهُم بِها[(٤)].

سَجَّادَةُ: المَشْهُورُ، هُوَ الحَسَنُ بنُ حَمَّادٍ[(٥)] سَمِعَ وَكِيعًا وَغَيْرَهُ.

عَبْدَانُ: لَقَبُ جَمَاعَةٍ أَكْبَرُهُم عَبْدُ اللهِ بنُ عُثْمانَ المَرْوَزِيُّ[(٦)] صَاحِبُ ابنِ المُبَارَكِ وَرَاوِيَتُهُ.

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٥٢٤، و«تقريب التهذيب» ص٤٨٤.

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» ١٣/ ٤٧٨، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٤٢٩.

(٣) كذا في الأصل المخطوط، وورد بلفظ: «الحسن» في «الأسامي والكنى» لأبي أحمد الحاكم ٣/ ١٢٥، و«اللباب في تهذيب الأنساب» ٢/ ٣٦٧، و«المقتنى في سرد الكنى» ١/ ١٨٣، و«سير أعلام النبلاء» ١١/ ٧٢، والله أعلم.

(٤) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٧١، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» ٥٣/ ٢٦٨.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٣٩٢، و«تقريب التهذيب» ص١٦٠.

(٦) انظر: «الجرح والتعديل» ٥/ ١١٣، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٢٧٠، و«تقريب التهذيب» ص٣١٣.

الأَخْفَشُ: لَقَبُ جَماعَةٍ مِنْهُم أَحْمَدُ بنُ عِمْرَانَ[١] البَصْرِيُّ مُتَقَدِّمٌ، رَوَى عَنْ زَيْدِ بنِ الحُبَابِ وَغَيْرِهِ.

وَفِي النَّحْوِيِّين أَخَافِشُ ثَلَاثَةٌ مَشْهُورُونَ أَكْبَرُهُم: أَبُو الخَطَّابِ عَبْدُ الحَمِيد بنُ عَبدِ المَجِيدِ[٢]، وَهُو الذي ذَكَرَه سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِه، والثَّانِي: أَبُو الحَسَن سَعِيدُ بنُ مَسْعَدَةَ[٣] الَّذِي يُروَى عَنْهُ كِتَابُ سِيبَوَيْهِ وَهُوَ صَاحِبُهُ. والثَّالِثُ: أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ سُلَيْمانَ[٤]، صَاحِبُ أَبَوَيْ العَبَّاسِ/ النَّحْوِيَّيْنِ: أَحْمَدِ بنِ يَحْيى المُلَقَّبِ بِثَعْلَبٍ[٥]، ومُحَمَّدِ بنِ يَزِيدَ المُلَقَّبِ بالمُبَرَّدِ[٦]، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. [٦٩]



(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٢/ ٦٥).

(٢) انظر: «البلغة» للفيروزآبادي، ترجمة ١٩٦.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٢٠٦.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ٤٨٠، ولقبه الأخفش الصغير.

(٥) انظر: «البلغة» للفيروزآبادي، ترجمة ٦٣.

(٦) انظر: «وفيات الأعيان» ٤/ ٣٢١، و«البلغة ترجمة» ٣٦١.

البَابُ السَّابِع عَشَرَ

فِي المُؤْتَلِفِ وَالمُخْتَلِفِ، وَالمُتَّفِقِ والمُفْتَرِقِ مِنَ الأَسْمَاءِ والأَنْسَابِ وَمَا يَتَرَكَّبُ مِنْهُمَا

وَهْوَ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: المُؤْتَلِفُ وَالمُخْتَلِفُ

وَأَحْسَنُ كِتَابٍ وُضِعَ فِيهِ كِتَابُ ابْنِ مَاكُولَا، وَيَنْقَسِمُ إِلَى عَامٍّ وَخَاصٍّ.

القِسْمُ الأَوَّلُ: العَامُّ:

سَلّام كُلّه بِالتَّشْدِيد إِلَّا أَرْبَعَةً بِالتَّخْفِيفِ:

١ ـ سَلَامٌ وَالِدُ عَبْدِ اللهِ بنِ سَلَامٍ الإِسْرَائِيلِيِّ[١] الصَّحَابِيِّ.

٢ ـ وَسَلَامٌ وَالِدُ مُحَمَّدِ بنِ سَلَامٍ البِيكَنْدِيِّ[٢] شَيْخِ البُخَارِيِّ.

٣ ـ وسَلَامٌ جَدُّ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الوَهَّابِ بنِ سَلَامٍ الجُبَّائِيِّ أَبِي عَلِيٍّ المُعْتَزِلِيِّ[٣].

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٠٧.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص٤٨٢.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٤/ ١٨٣، و«لسان الميزان» ٥/ ٢٧١.

٤ ـ وَسَلَام بنُ أَبِي الحُقَيْقِ(١).

عُمَارَةُ كُلُّهُ بِضَمّ العَيْنِ إِلَّا أُبَيَّ بن عِمَارَةَ(٢) مِنَ الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُ بِكَسْرِهَا عَلَى الصَّحِيحِ.

كريزٌ بِفَتْحِ الكَافِ فِي خُزَاعَةَ، وَبِضَمِّها فِي عَبْدِ شَمْسِ بنِ مَنَافٍ.

حِزَامٌ ـ بِالزَّاي ـ فِي قُرَيْشٍ، وَحَرَامٌ ـ بِالرَّاءِ المُهْمَلَةِ ـ فِي الأَنْصَارِ.

ورُوِيَ عَنْ الخَطِيبِ الحَافِظِ أَنَّهُ قَالَ: «العَيْشِيُّونَ(٣) بَصْرِيُّونَ، والعَبْسِيُّونَ كُوفِيُّونَ، والعَنْسِيُّونَ شَامِيُّونَ»(٤)، الأَوَّلُ بالشِينِ المُعَجَمَةِ، والثَّانِي بِالبَاءِ المُوَحَّدَةِ، والثَّالِثُ بِالنُّونِ، والسِّينُ فِيهِما غَيْرُ مُعْجَمَةٍ.

أَبُو عُبَيْدَةَ كُلُّهُ بِضَمِّ العَيْنِ.

---

(١) أبو رافع اليهودي. انظر: «تاريخ الإسلام» ١/ ٢٢٨.

(٢) انظر: «الإصابة» ١/ ٢٦.

(٣) **العيشيون**: جماعة كثيرة، عامتهم في البصرة. انظر: «الإكمال» ٦/ ٣٥٦، وهي نسبة لعائشة ابنة أحد العشرة (طلحة)، ولبني عائشة ابنة تيم الله. انظر: «الأنساب» للسمعاني ٩/ ١٠٧، وقال الذهبي: «إنه نسبة إلى عايش بن مالك بطن من تيم الله بن ثعلبة، ويقال لهم: العايشي أيضًا»، المشتبه ٣/ ٩٨٧.

(٤) انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٣٤٦، وانظر: نحوه عن الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص٢٢١.

السَّفْرُ وَالسَّفَرُ الكُنَى مِنْهُمَا بِفَتْحِ الفَاءِ والبَاقِي بِإِسْكَانِها.

عِسْلٌ كُلُّهُ بِكَسْرِ العَيْنِ وَإِسْكَانِ السِّينِ إِلَّا عَسَلَ بنَ ذَكْوَانَ[١] الأَخْبَارِيَّ فَإِنَّهُ بِفَتْحِهِمَا.

غَنَّامٌ وَعَثَّامٌ، فالأَوَّلُ كَثِيرُونَ بِالغَيْنِ المُعْجَمَةِ والنُّونِ المُشَدَّدَةِ، والثَّانِي وَاحِدٌ وَهُوَ عَثَّامُ بنُ عَلِيٍّ العَامِرِيُّ الكُوفِيُّ وَالِدُ عَلِيِّ بنِ عَثَّامٍ الزَّاهِدِ[٢] بِالعَيْنِ المُهْمَلَةِ وَالثَّاءِ المُثَلَّثَةِ.

قُمَيْرٌ كُلُّهُ بِضَمِّ القَافِ وَفَتْحِ المِيمِ إِلّا قَمِيرَ بِنتَ عَمْرٍو[٣] فَإِنَّها بِفَتْحِ القَافِ وَكَسْرِ المِيمِ.

مُسَوَّرٌ بِضَمِّ المِيمِ وَفَتْحِ السِينَ اثْنَانِ:

١ - مُسَوَّرُ بنُ يَزِيدَ المَالِكِيُّ الكَاهِلِيُّ[٤]، لَهُ صُحْبَةٌ.

٢ - وَمُسَوَّرُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ اليَرْبُوعِيُّ[٥]، رَوَى عَنه مَعْنُ بنُ عِيسَى.

وَمَنْ سِواهُما بِكَسْرِ المِيمِ وَإِسْكَانِ السِّينِ.

الجَمَّالُ - بِالجِيمِ - كَثِيرُونَ، مِنْهُم مُحَمَّدُ بنُ مِهْرَانَ

---

(١) انظر: «الإكمال» ٦/ ٢٠٧.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٥٦٩، و«تقريب التهذيب» ص٤٠٣.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ٣٥/ ٢٧٣.

(٤) انظر: «الإكمال» لابن ماكولا ٧/ ١٨٩.

(٥) انظر: «الإكمال» لابن ماكولا ٧/ ١٨٩.

الجَمَّالُ[1] حَدَّثَ عَنْهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَلَا يُعْرَفُ فِي رُوَاةِ الحَدِيثِ «الحَمَّالُ» بالحَاءِ المُهْمَلَةِ صِفَةً إِلَّا هَارُونَ[2] بنَ عَبْدِ اللهِ الحَمَّالَ وَالِدَ مُوسى[3] بنِ هَارُونَ الحَمَّالِ الحَافِظِ.

الخَيَّاطُ والخَبَّاطُ والحَنَّاطُ، ذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّ هَذِهِ الأَوْصَافَ الثَّلاثَةَ اجْتَمَعَتْ فِي شَخْصَيْنِ:

أَحَدِهِما: عِيسَى بنِ أَبِي عِيسَى[4] المُشْتَهِرِ بالحَنَّاطِ بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ والنُّونِ، كَانَ خَيَّاطًا لِلثِّيابِ ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ وَصارَ حَنَّاطًا يَبِيعُ الحِنْطَةَ، ثُمَ تَرَكَ ذَلِكَ وَصَارَ خَبَّاطًا يَبِيعُ الخَبَطَ الّذِي تَأْكُلُهُ الإِبِلُ

والثَّانِي: مُسْلِمٌ[5] الخَبَّاطُ/اشْتُهِرَ بِالخَاءِ المُعْجَمَةِ والبَاءِ المُوَحَّدَةِ. [٧٠]

القِسْمُ الثَّانِي: الخَاصُّ: وَهُوَ ضَبْطُ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ:

* اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِما بَشَّارٌ بِالشِّينِ المَنْقُوطَةِ إِلَّا وَالِدَ بُنْدَارٍ مُحَمَّدِ بنِ بَشَّارٍ، وَسَائِرُ مَا فِيهِما يَسَارْ بِالياءِ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ فِي أَوَّلِهِ وَالسِّينِ المُهْمَلَةِ.

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٥٠٩.

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» ٩/ ٩٢، و«تقريب التهذيب» ص٥٦٩.

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» ١٥/ ٤٨.

(٤) انظر: «تاريخ ابن معين» ٣/ ٥٥٤.

(٥) انظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني ٣/ ٩٣٩.

* وَفيهِما جَمِيعًا سَيَّارُ بنُ سَلَامَةَ[١]، وَسَيَّارُ بنُ أَبِي سَيَّارٍ[٢].

* وَجَمِيعُ مَا فِيهِما وَفِي «المُوَطَّأِ» مِمَّا هُوَ عَلَى صُورَةِ بِشْرٍ، فَإِنَّهُ بِالشِّينِ المُعْجَمَةِ وَكَسْرِ البَاءِ، إِلَّا أَرْبَعَةً فَإِنَّهُم بِالسِّينِ المُهْمَلَةِ وَضَمِّ البَاءِ، وَهُمْ:

١ - عَبْدُ اللهِ بنُ بُسْرٍ المَازِنِيُّ[٣] صَحَابِيٌّ.

٢ - وَبُسْرُ بنُ سَعِيدٍ[٤].

٣ - وَبُسْرُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ الحَضْرَمِيُّ[٥].

٤ - وَبُسْرُ بنُ مِحْجَنٍ الدِّيلِيُّ[٦].

* وَجَمِيعُ مَا فِيهِم عَلَى صُورَةِ بَشيرٍ بِاليَاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ قَبْلَ الرَّاءِ، فَهُوَ بِالشِّينِ المَنْقُوطَةِ وَالبَاءِ المُوَحَّدَةِ المَفْتُوحَةِ، إِلَّا أَرْبَعَةً:

فَاثْنَانِ مِنْهُم: بِضَمِّ البَاءِ وَفَتْحِ الشِّينِ المُعْجَمَةِ وَهُمَا: بُشَيْرُ بنُ كَعْبٍ العَدَوِيُّ[٧]، وَبُشَيْرُ بنُ يَسَارٍ[٨].

---

(١) انظر: «طبقات ابن سعد» ٧/ ٢٣٦، و«تقريب التهذيب» ص٢٦١.

(٢) انظر: «الإكمال» ٤/ ٤٢٥.

(٣) انظر: «الإصابة» ٤/ ٢٣، و«تقريب التهذيب» ص٢٩٧.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٥٩٤، و«تقريب التهذيب» ص١٢٢.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٥٩٢، و«تقريب التهذيب» ص١٢٢.

(٦) انظر: «الجرح والتعديل» ٢/ ٤٢٣، و«تقريب التهذيب» ص١٢٢.

(٧) انظر: «الجرح والتعديل» ٢/ ٣٩٥، و«سير أعلام النبلاء» ٤/ ٣٥١، و«تقريب التهذيب» ص١٢٦.

(٨) انظر: «الجرح والتعديل» ٢/ ٣٩٤، و«سير أعلام النبلاء» ٤/ ٥٩١، و«تقريب التهذيب» ص١٢٦.

وَالثَّالِثُ: يُسَيرُ بنُ عَمْرٍو[١] بِالسِّينِ المُهْمَلَةِ وَأَوَّلُهُ يَاءٌ مُثَنَّاةٌ مِنْ تَحْتُ مَضْمُومَةٌ، وَيُقَالُ فِيهِ: أُسَيْرٌ.

والرَّابِعُ: قَطَنُ بنُ نُسَيْرٍ[٢] بِالنُّونِ المَضْمُومَةِ فِي أَوَّلِهِ، والسِّينِ المُهْمَلَةِ.

* وَكُلُّ مَا فِيها عَلَى صُورَةِ يَزِيدَ، فَهُو بِالزَّايِ وَاليَاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ، إِلَّا ثَلَاثَةً:

أَحَدُهُم: بُرَيْدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي بُرْدَةَ[٣] فَإِنَّهُ بَضمِّ البَاءِ المُوَحَّدَةِ وَبِالرَّاءِ المُهْمَلَةِ.

وَالثَّانِي: مُحَمَّدُ بنُ أَبِي عَرْعَرَةَ بنِ البِرِنْدِ[٤]، فَإِنَّهُ بِالبَاءِ المُوَحَّدَةِ والرَّاءِ المُهْمَلَةِ المَكْسُورَتَيْنِ وَبَعْدَهُمَا نُونٌ سَاكِنَةٌ، وَقِيلَ بِفَتْحِ البَاءِ وَالرَّاءِ، والأَوَّلُ أَشْهَرُ.

والثَّالِثُ: عَلِيُّ بنُ هَاشِمِ بنِ البَرِيدِ[٥] بِفَتْحِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ وَبِالرَّاءِ المُهْمَلَةِ المَكْسُورَةِ وَاليَاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ.

* وَكُلُّ مَا يَأْتِي فِيها مِنَ البَرَاءِ فَهُوَ بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ إِلَّا

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» ٩/ ٣٠٨، و«تقريب التهذيب» ص٦٠٧.
(٢) انظر: «الجرح والتعديل» ٧/ ١٣٨، و«تقريب التهذيب» ص٤٥٦.
(٣) انظر: «الجرح والتعديل» ٢/ ٤٢٦، و«سير أعلام النبلاء» ٦/ ٢٥١، و«تقريب التهذيب» ص١٢١.
(٤) انظر: «الجرح والتعديل» ٨/ ٥٠، و«تقريب التهذيب» ص٤٩٦.
(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٢/ ١٢٦، و«تقريب التهذيب» ص٤٠٦.

أَبَا مِعْشَرٍ البَرَّاءَ[١]، وَأَبَا العَالِيَةِ البَرَّاءَ[٢]، فَإِنَّهُمَا بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ، وَالبَرَّاءُ الَّذِي يَبْرِي العُودَ.

* وَلَيْسَ فِيها جارِيةٌ ـ بِالجِيم ـ إِلَّا جَارِيَةَ بنَ قُدَامَةَ[٣]، وَيَزِيدَ بنَ جَارِيَةَ[٤]، وَمَنْ عَدَاهُما فَهُو حَارِثَةُ بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ وَالثَّاءِ المُثَلَّثَةِ.

* وَلَيْسَ فِيها حَرِيزٌ ـ بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ وَالزَّايِ فِي آخِرِه ـ إِلَّا حَرِيزُ بنُ عُثْمَانَ الرَّحَبِيُّ الحِمْصِيُّ[٥]، وَأَبُو حَرِيزٍ عَبْدُ اللهِ بنُ حُسَيْنٍ القَاضِي[٦] الرَّاوِي عَنْ عِكْرِمَةَ وَغَيْرِهِ. وَمَنْ عَدَاهُمَا جَرِيرٌ بِالجِيمِ.

* وَفِيها حُدَيْرٌ ـ بِالحَاءِ وَالدَّالِ المُهْمَلَتَيْنِ وآخِرُه رَاءٌ ـ وَالِدُ عِمْرَانَ بنِ حُدَيْرٍ[٧]، وَوَالِدُ زَيْدٍ وَزِيَادٍ ابْنَيْ حُدَيْرٍ[٨].

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٦١٢.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص٦٥٣.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٣٧.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص٦٠٠.

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» ٣/ ٢٨٩، و«سير أعلام النبلاء» ٧/ ٩٧، و«تقريب التهذيب» ص١٥٦.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٠٠.

(٧) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٦/ ٦٣، و«تقريب التهذيب» ص٤٢٩.

(٨) انظر ترجمة زيد في: «تقريب التهذيب» ص٢٢٢، وترجمة زياد في «الجرح والتعديل» ٣/ ٥٢٩، و«تقريب التهذيب» ص٢١٨.

وَلَيْسَ فِيها حِرَاشٌ ـ بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ ـ إِلَّا والِدُ رِبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ[(١)]، وَمَنْ عَدَاهُ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ خِرَاشٌ بِالخَاءِ المُعْجَمَةِ.

* وَلَيْسَ فِيها حَصِينٌ ـ بِفَتْحِ الحَاءِ ـ إِلَّا أَبُو حَصِينٍ عُثْمَانُ بنُ عَاصِمٍ الأَسَدِيُّ[(٢)]، وَمَنْ عَدَاهُ بِضَمِّها، وَكُلُّهُ بِالصَّادِ المُهْمَلَةِ إِلَّا حُضَيْنَ بنَ المُنْذِرِ أَبَا سَاسَانَ[(٣)]، فَإِنَّهُ بِالضَّادِ المُعْجَمَةِ.

* وَكُلُّ مَا فِيها مِنْ حَازِمٍ وَأَبِي حَازِمٍ فَهُو بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ إِلَّا مُحَمَّدَ بنَ خَازِمٍ أَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرَ[(٤)] بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ.

* وَفِيها حَبَّانُ بنُ مُنْقِذٍ[(٥)] بِفَتْحِ الحَاءِ المُهْمَلَةِ وَالبَاءِ المُوَحَّدَةِ وَالِدُ/ وَاسِعِ بنِ حَبَّانَ[(٦)]، وَجَدُّ مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بنِ حَبَّانَ[(٧)]، وَجَدُّ حَبَّانَ بنِ وَاسِعِ بنِ حَبَّانَ[(٨)]، وَحَبَّانُ بنُ هِلَالٍ[(٩)] مَنْسُوبًا وَغَيْرَ مَنْسُوبٍ. [٧١]

---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٣٥٩، و«تقريب التهذيب» ص٢٠٥.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٨٤.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٧١.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص٤٧٥.

(٥) انظر: «الجرح والتعديل» ٣/ ٢٩٦.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص٥٧٩.

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص٥١٢.

(٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٤٩.

(٩) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٤٩.

وَحِبَّانُ بنُ عَطِيَّةَ[(١)] وَحِبَّانُ بنُ مُوسَى[(٢)] كِلَاهُما بِكَسْرِ الحَاءِ، وَمَنْ عَدَاهُم فَهُوَ حَيَّانُ باليَاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ.

* وفيها خُبَيْبُ بنُ عَدِيٍّ[(٣)]، وخُبَيبُ بنُ عَبْدِ الرَّحمٰنِ بنِ خُبَيْبِ بن يَسَافَ[(٤)]، وأَبُو خُبَيْبٍ عَبْدُ اللهِ بنُ الزُّبَيْرِ[(٥)] ثَلَاثَتُهُم بِالخَاءِ المُعْجَمَةِ المَضْمُومَةِ، وَمَنْ عَدَاهُم بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ.

* وَلَيْسَ فِيهَا حُكَيْمٌ ـ بِالضَّمِّ ـ إِلَّا حُكَيْمُ بنُ عَبْدِ اللهِ[(٦)].

وَكُلُّ مَا فِيها مِنْ رَبَاحٍ فَهُو بِالبَاءِ المُوَحَّدَةِ إِلَّا زِيادَ بنَ رِيَاحٍ[(٧)] الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَشْرَاطِ السَّاعَةِ، فَإِنَّهُ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ بِاليَاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ.

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٤٩.

(٢) السلميّ، الراوي عن ابن المبارك وغيره، انظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ٣٤٤، و«تقريب التهذيب» ص١٥٠، وهناك حبّان بن موسى الكلابي من طبقة أخرى. انظر: «تهذيب الكمال» ٥/ ٣٤٦، و«تقريب التهذيب» ص١٥٠.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١/ ٢٤٦.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٩٢.

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٠٣.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٧٧.

(٧) زياد بن رياح ـ بالمثناة عند الأكثر ـ أبو قيس، الراوي عن أبي هريرة. انظر: «الثقات» ٤/ ٢٥٤، و«الجرح والتعديل» ٣/ ٥٣١، و«تقريب التهذيب» ص٢١٩.

أما زياد بن رياح ـ بالمثناة ـ أبو رياح الهذلي، الراوي عن الحسن، فليس له رواية في الستة، وترجم له المزي تمييزًا. انظر: «تهذيب الكمال» ٩/ ٤٦٤، إلّا أن المزي في «تهذيب الكمال» ٩/ ٤٦٢ تبع =

* وَلَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ إِلَّا زُبَيْدُ بنُ الحَارِثِ اليَامِيُّ(١) بِالبَاءِ المُوَحَّدَةِ، وَلَيْسَ فِي المُوَطَّإِ إِلَّا زُيَيْدُ بنُ الصَّلْتِ(٢) بِيَائَيْنِ.

* وَفِيها سَلِيمُ بنُ حَيَّانَ(٣) بِفَتْحِ السِّينِ وَمَنْ عَدَاهُ بِضَمِّها.

وَفِيهَا سَلْمُ بن زَرِيرٍ(٤)، وَسَلْمُ بنُ قُتَيْبَةَ(٥)، وَسَلْمُ بنُ أَبِي الذَّيَّالِ(٦)، وَسَلْمُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ(٧)، أَرْبَعَتُهم بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَمَنْ عَدَاهُم سَالِمٌ بِأَلِفٍ بَعْدَ السِّينِ.

= صاحب الكمال في أن الأول ـ الرّاوي عن أبي هريرة ـ يكنى بأبي قيس وبأبي رياح. وقد تعقبه في ذلك العراقي والسخاوي وغيرهما. انظر: «التقييد» ص٣٩٥، و«فتح المغيث» ٤/ ٢٦٦، فأبو رياح هو الهذلي الراوي عن الحسن وليس الراوي عن أبي هريرة، وقد كنى الراوي عن أبي هريرة بأبي قيس: مسلم في «صحيحه»، والبخاري في «التاريخ الكبير»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، والدارقطني في «المؤتلف والمختلف»، والخطيب في «المتفق والمفترق»، وابن ماكولا وصاحب «المشارق» وغيرهم.

وقد ترجم البخاري لزياد بن رباح ـ بالموحدة ـ أبي قيس الراوي عن أبي هريرة كما في «التاريخ الكبير» ٣/ ٣٥١، ولزياد بن رياح أبي رياح الهذلي الراوي عن الحسن كما في «التاريخ الكبير» ٣/ ٣٥٣.

(١) انظر: «الإكمال» ٤/ ١٧١.

(٢) انظر: «الإكمال» ٤/ ١٧١.

(٣) انظر: «مشارق الأنوار» ٢/ ٢٣٤، و«الإكمال» ٣٢٩٤، و«تقريب التهذيب» ص٢٤٩.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٤٥.

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٤٦.

(٦) انظر: «التاريخ الكبير» ٤/ ١٥٩، و«تهذيب الكمال» ١١/ ٢٢٠، و«تقريب التهذيب» ص٢٤٥.

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٤٦.

وَفِيهَا سُرَيْجُ بنُ يُونُسَ[١]، وَسُرَيْجُ بنُ النُّعْمانِ[٢]، وَأَحْمَدُ بنُ أَبِي سُرَيْجٍ[٣]، ثَلَاثَتُهُم بِالجِيمِ وَالسِّينِ المُهْمَلَةِ وَمَنْ عَدَاهُم بِالشِّينِ المُعْجَمَةِ وَالحَاءِ المُهْمَلَةِ.

وَفِيهَا سَلْمَانُ الفَارِسِيُّ[٤]، وَسَلْمَانُ بنُ عَامِرٍ[٥]، وَسَلْمَانُ الأَغَرُّ[٦]، وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ سَلْمَانَ[٧]، وَمَنْ عَدَاهُم سُلَيْمَانُ بِاليَاءِ.

وَفِيها عَمْرو بنُ سَلِمةَ الجَرْمِيُّ[٨]، وَبَنُو سَلِمَةَ القَبِيلَةُ[٩] مِنَ [الأَنْصَارِ] كِلَاهُمَا بِكَسْرِ اللَّامِ، وَالبَاقِي بِفَتْحِها.

وَفِيها سِنَانُ بنُ أَبِي سِنانٍ الدُّؤَلِيُّ[١٠]، وَسِنَانُ بنُ سَلَمَةَ[١١]، وَسِنَانُ بنُ رَبِيعَةَ[١٢]، وَأَحْمَدُ بنُ

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» ٤/ ٣٠٥، و«تقريب التهذيب» ص٢٢٩.

(٢) انظر: «الجرح والتعديل» ٤/ ٣٠٤، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٢١٩، و«تقريب التهذيب» ص٢٢٩.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٥٥٢، و«تقريب التهذيب» ص٨٠.

(٤) انظر: «الاستيعاب» ٢/ ٦٣٤، و«تقريب التهذيب» ص٢٤٦.

(٥) انظر: «الاستيعاب» ٢/ ٦٣٣، و«تقريب التهذيب» ص٢٤٦.

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» ١١/ ٢٥٦، و«تقريب التهذيب» ص٢٤٦.

(٧) انظر: «تهذيب الكمال» ١٧/ ١٤٨، و«تقريب التهذيب» ص٣٤١.

(٨) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٣/ ٥٢٣، و«تقريب التهذيب» ص٤٢٢.

(٩) انظر: «الأنساب» للسمعاني ٧/ ١٨٤.

(١٠) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٥٦.

(١١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٥٦.

(١٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٥٦.

سِنَانٍ[١]، وَأُمُّ سِنَانٍ[٢]، وَأَبُو سِنَانٍ ضِرَارُ بنُ مُرَّةَ الشَّيْبَانِيُّ[٣]، سِتَّتُهُم بِالسِّينِ المُهْمَلَةِ وَمَنْ عَدَاهُم بِالشِّينِ المُعْجَمَةِ وَاليَاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ وَالبَاءِ المُوَحَّدَةِ.

وَفِيها عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ[٤]، وَعَبِيدَةُ بنُ حُمَيْدٍ[٥]، وَعَبِيدَةُ بنُ سُفْيانَ[٦]، وَعَامِرُ بنُ عَبِيدَةَ البَاهِلِيُّ[٧]، أَرْبَعَتُهُم بِفَتْحِ العَيْنِ وَمَنْ عَدَاهُم بِضَمِّها.

وَفِيها عُبَيْدٌ بِضَمِّ العَيْنِ حَيْثُ وَقَعَ، وَكَذَلِكَ عُبَادَةُ إِلَّا مُحَمَّدَ بنَ عَبَادَةَ الوَاسِطِيَّ[٨] فَإِنَّهُ بِفَتْحِ العَيْنِ وَتَخْفِيفِ البَاءِ.

وَفِيها عَبْدَةُ بِإِسْكَانِ البَاءِ حَيْثُ وَقَعَ، إِلَّا عَامِرَ بنَ عَبَدَةَ[٩]، وَبَجَالَةَ بنَ عَبَدَةَ[١٠]، فَإِنَّهُمَا بِفَتْحِ البَاءِ وَقِيلَ بِسُكُونِها.

وَفِيها عَبَّادُ بِفَتْحِ العَيْنِ وَتَشْدِيدِ البَاءِ إِلَّا قَيْسَ بنَ عُبَادٍ[١١] فَإِنَّهُ بِضَمِّ العَيْنِ وَتَخْفِيفِ البَاءِ.

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٨٠.

(٢) انظر: «الإصابة» ٨/ ٢٣٢.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٨٠.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٧٩.

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٧٩.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٧٩.

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٨٨.

(٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص٤٨٦.

(٩) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٨٨.

(١٠) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٢٠.

(١١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٤٥٧.

وَفِيها عُقَيْلُ بنُ خَالِدٍ[١]، وَيَحْيَى بنُ عُقَيْلٍ[٢]، وبَنُو عُقَيْلٍ القَبِيلَةُ[٣] ثَلاثَتُهُم بِضَمِّ العَيْنِ وَمَنْ عَدَاهم بِفَتْحِها.

وَلَيْسَ فِيها وَافِدٌ بِالفَاءِ، بَلْ الجَمِيعُ بِالقَافِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَمِنَ النِّسبَةِ اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَا فِي المُوَطَّأِ الأُبلِّيُّ بِالبَاءِ المُوَحَّدَةِ، بَلْ جَمِيعُ مَا فِيها عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ: الْأَيْلِيُّ بِاليَاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ.

[٧٢] وَلَيْسَ فِيهِمَا/ البَزَّارُ بِالرَّاءِ المُهْمَلَةِ فِي آخِرِهِ إِلَّا خَلَفُ بنُ هِشَامٍ البَزَّارُ[٤]، وَالحَسَنُ بنُ الصَّبَّاحِ[٥].

وَأَمَّا مُحَمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ البَزَّازُ[٦] وَغَيْرُهُ فَهُوَ بِزَائَيْنِ.

وَلَيْسَ فِيهِمَا وَلَا فِي المُوَطَّأِ النَّصْرِيُّ ـ بِالنُّونِ وَالصَّادِ المُهْمَلَةِ ـ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: مَالِكُ بنُ أَوْسِ بنِ الحَدَثَانِ النَّصْرِيُّ[٧]،

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٩٦.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص٥٩٤.

(٣) القبيلة المعروفة والمذكورة في الحديث: «كانت ثقيف حلفاء لبني عُقيل» «صحيح مسلم»، حديث (٣٠٩٩).

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٩٤، والبزار اسم لمن يخرج الدهن من البزر ويبيعه. انظر: «الأنساب» للسمعاني ٢/ ١٩٤.

(٥) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٦١.

(٦) انظر: «تقريب التهذيب» ص٤٨٤

(٧) انظر: «تقريب التهذيب» ص٥١٦.

وَعَبْدُ الوَاحِدِ بنُ عَبْدِ اللهِ النَّصْرِيُّ(١)، وَسَالِمٌ(٢) مَوْلَى النَّصْرِيِّينَ، وَمَنْ عَدَاهُمْ فَهُوَ بَصْرِيٌّ بِالبَاءِ المُوَحَّدَةِ.

وَلَيْسَ فِيها التَّوَّزِيُّ(٣) بِفَتْحِ التَّاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ فَوْقُ وَالوَاوِ المُشَدَّدَةِ المَفْتُوحَةِ والزَّايِ إِلَّا أَبُو يَعْلَى التَّوَّزِيُّ مُحَمَّدُ بنُ الصَّلْتِ(٤)، ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ فِي بَابِ الرِّدَّةِ، وَمَنْ عَدَاهُ فَهُوَ الثَّوْرِيُّ بِالثَّاءِ المُثَلَّثَةِ.

وَفِيها سَعِيدٌ الجُرَيْرِيُّ، وَعَبَّاسٌ الجُرَيْرِيُّ، وَالجُرَيْرِيُّ غَيْرُ مُسَمًّى عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، ثَلَاثَتُهُم بِالجِيمِ المَضْمُومَةِ.

وَفِيها الحَرِيرِيُّ - بِالحَاءِ المُهْمَلَةِ المَفْتُوحَةِ - يَحْيَى بنُ بِشْرٍ شَيْخُ البُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ(٥).

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٦٧.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٥٩٥، و«تقريب التهذيب» ص٢٢٦.

(٣) نسبة إلى «توّز» بلدة بفارس. انظر: «الأنساب» ٣/ ١٠٧.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص٤٨٤.

(٥) كذا قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص٣٥٦: أن يحيى بن بشر شيخ البخاري ومسلم، وقد بين العراقي في «التقييد» ص٤٠٣ والسخاوي في «فتح المغيث» ٤/ ٢٧٨ - ٢٧٩، وغيرهما أن ابن الصلاح قلّد في ذلك القاضي عياضًا كما في «مشارق الأنوار» ١/ ١٧٣، وعياض تبع شيخه الجياني كما في «تقييد المهمل» ص١٢٨، وسبقهم الكلاباذي كما في رجال «الصحيحين» ٢/ ٧٨٨، وهو وهم، والصواب أن يحيى بن بشر بن كثير الحريري أبا زكريا الأسدي شيخ مسلم، أما البخاري فشيخه يحيى بن بشر البلخي.

وقد فرّق بينهما ابن أبي حاتم كما في «الجرح والتعديل» ٩/ ١٣١، =

وَفِيها سَعْدُ الجَارِيُّ[١] ـ بِالجِيمِ ـ وَمَنْ عَدَاه الحَارِثِيُّ بِالحَاءِ وَالثَّاءِ.

وَفِيهَا الحِزَامِيُّ حَيْثُ وَقَعَ بِالزَّايِ المُعْجَمَةِ.

وَلَيْسَ فِيهَا الهَمَذَانِيُّ بِالذَّالِ المُعْجَمَةِ بَلْ جَمِيعُ مَا فِيها عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الهَمْدَانِيُّ ـ بِالدَّالِ المُهْمَلَةِ وَسُكُونِ المِيمِ ـ.

والسَّلَمِيُّ فِي الأَنْصَارِ بِفَتْحِ السِّينِ واللَّام، نِسْبَةً إِلَى بَنِي سَلِمَةَ ـ بِكَسْرِهَا ـ كَالنَّمَرِيِّ وَالصَّدَفِيِّ، وَأَكْثَرُ المُحَدِّثِينَ يَكْسِرُونَ اللَّامَ عَلَى الأَصْلِ، وَهُو لَحْنٌ[٢]، وَاللهُ سندي أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّانِي: المُتَّفِقُ وَالمُفْتَرِقُ

والفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ أَنَّ هَذَا مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا، وَالأَوَّلُ مُتَّفِقٌ خَطًّا لَا لَفْظًا، وَيَنْقَسِم هَذَا إِلَى أَقْسَامٍ مِنْها:

مَنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهُم وَأَسْمَاءُ آبَائِهِم، وَهُم سِتَّةٌ:

أَوَّلُهُم: الخَلِيلُ بنُ أَحْمَد البَصْرِيُّ مُؤَلِّفُ العَرُوضِ، حَدَّثَ عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، قَالَ المُبَرَّدُ: «فَتَّشَ المُفَتِّشُونَ فَلَمْ يَجِدُوا

= والخطيب كما في «المتفق والمفترق» ٣/ ٢٠٧٤، والمزي كما في «تهذيب الكمال» ٣١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤، وابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١١/ ١٨٩، وغيرهم.

(١) انظر: «الجرح والتعديل» ٤/ ٩٦.

(٢) انظر: «الأنساب» ٧/ ١٨٤.

بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ اسْمُهُ أَحْمَدُ قَبْلَ أَبِي الخليل بن أحمد»[١].

الثَّانِي: الخَلِيلُ بنُ أَحْمَدَ المُزَنِيُّ[٢] بَصْرِيٌّ أَيْضًا، حَدَّث عَنْ المُسْتَنِيرِ بنِ أَخْضَرَ.

الثَّالِثُ: الأَصْبَهَانِيُّ[٣]، رَوَى عَنْ رَوْحِ بنِ عُبَادَةَ وَغَيْرِهِ.

الرَّابِعُ: السِّجْزِيُّ القَاضِي الحَنَفِيُّ[٤] المَشْهُورُ بِخُرَاسَانَ، حَدَّثَ عَنْ ابنِ خُزَيْمَةَ وَغَيْرِهِ.

الخَامِسُ: البُسْتِيُّ المُهَلَّبِيُّ[٥]، حَدَّثَ عَنْ أَحْمَدَ بنِ المُظَفَّرِ البَكْرِيِّ وَغَيْرِه، حَدَّثَ عَنْهُ الحَافِظُ البَيْهَقِيُّ.

السَّادِسُ: البُسْتِيُّ[٦] أَيْضًا الشَّافِعِيُّ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي عُلُومٍ،

---

(١) انظر: «الكامل» لابن المبرّد ١/ ٢٤١.

(٢) انظر: «الثقات» لابن حبّان ٨/ ٢٣٠، و«الجرح والتعديل» ٣/ ٣٨٠، و«المتفق والمفترق» ٢/ ٨٦٩.

(٣) كذا هو عند ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص٣٥٩، وقد نبه العراقي في «التقييد» ص٤٠٦، على أنه وهم، تبع ابنُ الصلاح فيه ابنَ الجوزي كما في «التلقيح» ص٤٤٧، وابن الجوزي تبع فيه الهروي كما في «مشتبه أسامي المحدثين» ص١٠٨، وصوابه: الخليل بن محمد لا أحمد، كما في ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم ١/ ٣٠٧، وانظر تفصيل ذلك أيضًا في: «فتح المغيث» ٤/ ٢٩٣.

(٤) انظر: «تاريخ دمشق» ١٧/ ٣١، و«المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» ص٢٣١.

(٥) انظر: «توضيح المشتبه» ١/ ٤٩٧.

(٦) ذكره الحميدي في «جذوة المقتبس» ص٢١٢، وابن بشكوال في «الصلة» ١/ ١٨١، وجوّز العراقي في «شرح التبصرة والتذكرة» ٣/ ٢٥٤، =

وُلِدَ سَنَةَ سِتِّينَ وَثَلاثِمِئَةٍ، رَوَى عَنْ أَبِي حَامِدٍ الإِسْفَرَائِينِيِّ وَغَيْرِهِ.

وَمِنْها المُتَّفِقُ فِي الاسْمِ واسْمِ الأَبِ وَالجَدِّ:

وَلَهُ مِثَالَانِ، أَحَدُهُما: أَحْمَدُ بنُ جَعْفَرِ بنِ حَمْدَانَ، وَهُمْ أَرْبَعَةٌ مُتَعَاصِرُونَ:

أَحَدُهُم: القَطِيعِيُّ البَغْدَادِيُّ[(١)]، الرَّاوِي عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ.

الثَّانِي: السَّقَطِيُّ البَصْرِيُّ[(٢)]، الرَّاوِي عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ أَحْمَدَ بنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيِّ.

الثَّالِثُ: دِينَوَرِيٌّ[(٣)]، رَوَى عَنْ عَبْدِ الله بنِ مُحَمَّدِ بنِ سِنَانٍ.

[٧٣] **الرَّابِعُ**: طَرْسُوسِيٌّ[(٤)]/، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ جَابِرٍ الطَّرْسُوسِيِّ تَارِيخَ مُحَمَّدِ بنِ عِيسَى الطَّبَّاعِ.

المِثَالُ الثَّانِي: مُحَمَّدُ بنُ يَعْقُوبَ بنِ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيُّ اثْنَانِ مُتَعَاصِرَانِ أَيْضًا:

= وفي «التقييد والإيضاح» ص٤٠٧ أن يكون هو أبو سعيد السبتي المهلّبي المذكور قبله.

(١) انظر: «المتفق والمفترق» ١/ ١٩١.

(٢) انظر: «المتفق والمفترق» ١/ ١٩٠.

(٣) انظر: «المتفق والمفترق» ١/ ١٨٩.

(٤) انظر: «المتفق والمفترق» ١/ ١٩٢.

أَحَدُهُما: المَعْرُوفُ بِالعَبَّاسِ الأَصَمِّ[١].

الثَّانِي: أَبُو عَبْدِ اللهِ بنُ الأَخْرَمِ الشَّيْبَانِيُّ[٢].

وَمِنْهَا المُتَّفِقُ فِي الكُنْيَةِ وَالنِّسْبَةِ مَعًا، وَالمُتَّفِقُ فِي الكُنْيَةِ واسْمِ الأَبِ، وَعَكْسُهُ:

الأَوَّلُ: اثْنَانِ: أَبُو عِمْرَانَ الجَوْنِيُّ التَّابِعِيُّ عَبْدُ المَلِكِ بنُ حَبِيبٍ[٣]. وَمُوسَى بنُ سَهْلٍ[٤]، سَكَنَ بَغْدَادَ، رَوَى عَنْ هِشَامِ بنِ عَمَّارٍ وَغَيْرِهِ.

الثَّانِي: أَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهُم: القَارِئُ المُحَدِّثُ[٥]. ثَانِيهم: الحِمْصِيُّ[٦]. ثَالِثُهُم: السُّلَمِيُّ البَاجُدَّائِيُّ[٧] صَاحِبُ كِتَابِ «غَرِيبِ الحَدِيثِ»، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ بِبَاجُدًّا[٨].

الثَّالِثُ: صَالِحُ بنُ أَبِي صَالِحٍ أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهُم: مَوْلَى التَّوْأَمَةِ بِنْتِ أُمَيَّة بنِ خَلَفٍ[٩]. ثَانِيهم: أَبُوهُ أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ

---

(١) انظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» ص١٢٣، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٤٥٢.

(٢) انظر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» ص١٢٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٤٦٦.

(٣) انظر: «المتفق والمفترق» ٣/ ٢١١٧.

(٤) انظر: «المتفق والمفترق» ٣/ ٢١١٨.

(٥) انظر: «المتفق والمفترق» ٣/ ٢١٢١.

(٦) انظر: «المتفق والمفترق» ٣/ ٢١٢٢.

(٧) انظر: المصدر السابق.

(٨) قرية من نواحي بغداد. (انظر: «الأنساب» للسمعاني ٢/ ١٢).

(٩) انظر: «المتفق والمفترق» ٢/ ١١٩٨.

ذَكْوَانُ[١] الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. ثَالِثُهُم: السَّدُوسِيُّ[٢] رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. رَابِعُهُم: مَوْلَى عَمْرِو بنِ حُرَيْثٍ[٣]، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَمِنْها المُتَّفِقُ فِي الاسْمِ واسْمِ الأَبِ وَالنِّسْبَةِ:

اثْنَانِ مُتَفَاوِتَانِ فِي الطَّبَقَةِ:

أَحَدُهُما: مُحَمَّد بنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ[٤] المَشْهُورُ القَاضِي الَّذِي رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ.

الثَّانِي: أَبُو سَلَمَةَ[٥] ضَعِيفُ الحَدِيثِ.

وَمِنْها المُتَّفِقُ فِي الاسْمِ خَاصَّةً، والكُنْيَةِ خَاصَّةً:

وأَشْكَلَ لِكَوْنِهِ لَمْ يُذْكَرْ بِغَيْرِ ذَلِكَ:

مِثَالُ الأَوَّلِ: مَا رُوِيَ عَنْ الحَافِظِ ابنِ خَلَّادٍ[٦] أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَالَ عَارِمٌ[٧]: «ثَنا حَمَّادٌ»، فَهُوَ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ[٨]، وَكَذَلِكَ

---

(١) انظر: «المتفق والمفترق» ٢/ ١٢٠٠.

(٢) انظر: «المتفق والمفترق» ٢/ ١١٩٨.

(٣) انظر: «التاريخ الكبير» ٤/ ٢٨٣.

(٤) انظر: «المتفق والمفترق» ٣/ ١٨٨٨، و«تهذيب الكمال» ٢٥/ ٥٣٩.

(٥) انظر: «المتفق والمفترق» ٣/ ١٨٨٩.

(٦) انظر: «المحدث الفاصل» ص٢٨٤.

(٧) لقب لمحمد بن الفضل السدوسي شيخ البخاري، انظر: «تقريب التهذيب» ص٥٠٢.

(٨) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٧٨.

سُلَيْمانُ بنُ حَرْبٍ(١)، وَإِذَا قَالَ التَّبُوذَكِيُّ(٢): «حَدَّثَنا حمادٌ»، فَهُوَ حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ(٣)، وَكَذَلِكَ الحَجَّاجُ بنُ مِنْهَالٍ(٤). وَإِذَا قَالَ عَفَّانُ(٥): «ثَنَا حَمَّادٌ»، أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ أَحَدَهُمَا».

وَقَالَ سَلَمَةُ بنُ سُلَيْمَانَ: «إِذَا قِيلَ بِمَكَّةَ: «عَبْدُ اللهِ» فَهُوَ ابنُ الزُّبَيْرِ، وَإِذَا قِيلَ بِالمَدِينَةِ: «عَبْدُ اللهِ» فَهُوَ ابنُ عُمَرَ، وَإِذَا قِيلَ بِالكُوفَةِ: «عَبْدُ اللهِ» فَهُوَ ابنُ مَسْعُودٍ، وَإِذَا قِيلَ بِالبَصْرَةِ: «عَبْدُ اللهِ» فَهُوَ ابنُ عَبَّاسٍ، وَإِذَا قِيلَ بِخُرَاسَانَ: «عَبْدُ اللهِ» فَهُوَ ابنُ المُبَارَكِ»(٦).

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو يَعْلَى الخَلِيلِيُّ: «إِذَا قَالَ المِصْرِيُّ: «عَنْ عَبْدِ اللهِ» وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابنُ عَمْرٍو - يَعْنِي: ابنَ العَاصِ - وَإِذَا قَالَ المَكِّيُّ: «عَنْ عَبْدِ اللهِ» وَلَا يَنْسِبُهُ فَهُوَ ابنُ عَبَّاسٍ»(٧).

وَمِثَالُ الثَّانِي: أَبُو حَمْزَةَ - بِالحَاءِ وَالزَّايِ - عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٢٥٠.

(٢) التبوذكيّ: نسبة إلى بيع السماد، وهي نسبة لموسى بن إسماعيل. انظر: «الأنساب» ٣/ ١٨، و«تقريب التهذيب» ص٥٤٩.

(٣) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٧٨.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٥٣.

(٥) عفان بن مسلم الباهلي، انظر: «تقريب التهذيب» ص٣٩٣.

(٦) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٧٣.

(٧) «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» ١/ ٤٤٠.

إِذَا أُطْلِقَ، وَرُوِيَ أَنَّ شُعْبَةَ رَوَى عَنْ سَبْعَةٍ، كُلُّهُم أَبُو حَمْزَةَ عَنْ ابنِ عَبَّاسٍ، وَكُلُّهُم أَبُو حَمْزَةَ ـ بِالحَاءِ وَالزَّايِ ـ إِلَّا وَاحِدًا فَإِنَّهُ بِالجِيمِ والرَّاءِ وَهُوَ أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بنُ عِمْرَانَ الضُّبَعِيُّ[1].

وَمِنْهَا المُتَّفِقُ فِي النِّسْبَةِ فَقَطْ. وَلَهُ مِثَالَانِ:

الأَوَّلُ: الآمُلِيُّ والآمُلِيُّ، فَأَحَدُهُما إِلى آمُلِ طَبَرِسْتَانَ[2]، وَأَكْثَرُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْها، والآخَرُ إِلَى آمُلِ جَيْحُونَ[3]، وَشُهِرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْها عَبْدُ اللهِ بنُ حَمَّادٍ الآمُلِيُّ[4]، رَوَى عَنْهُ البُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، وَقِيلَ إِنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى آمُلِ طَبَرِسْتَانَ[5]، وَهُوَ خَطَأٌ. / [٧٤]

الثَّانِي: الحَنَفِيُّ وَالحَنَفِيُّ، أَحَدُهُما نِسْبَةً إِلَى بَنِي حَنِيفَةَ

---

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٥٦١.

(٢) آمل اسم أكبر مدينة بطبرستان في السهل؛ لأنّ طبرستان سهل وجبل. انظر: «معجم البلدان» ١/ ٥٧، وهي تقع حاليًا في إيران.

(٣) آمل أيضًا مدينة مشهورة في غربي جيحون على طريق القاصد إلى بخارى من مرو، ويقال لها آمل زم، وآمل جيحون، وآمل الشط، وآمل المفازة؛ لأن بينها وبين مرو رمالًا صعبة المسالك، وتسمى أيضًا: آمو، وأموية. انظر: «معجم البلدان» ١/ ٥٨.

قلت: وهي تقع الآن في تركمانستان وتعرف بآموديا Amu Darya، آمو من آمل، ودريا أي النهر الكبير (جيحون). انظر: «موسوعة ويكبيديا على الشبكة العنكبوتية».

(٤) انظر: «الأنساب» ١/ ٨٣، و«تقريب التهذيب» ص٣٠٠.

(٥) قال ذلك الغسّاني في «تقييد المهمل» ١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣، والقاضي عياض في «مشارق الأنوار» ١/ ٦٩.

وَالآخَرُ نِسْبَةً إِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَدْ فَرَّقَ كَثِيرٌ مِنَ المُحَدِّثِينَ بَيْنَهُما فَقَالُوا فِي المَذْهَبِ حَنِيفِيٌّ بِاليَاءِ، وَوَافَقَهُم فِي ذَلِكَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ الإِمَامُ ابنُ الأَنْبَارِيِّ(١)، والله تَعَالَى أَعْلَمُ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: المُتَرَكِّبُ مِنَ النَّوْعَيْنِ قَبْلَهُ

وَهُوَ أَنْ يُوجَدَ الاتِّفَاقُ فِي اسْمَي شَخْصَيْنِ أَوْ كُنْيَتِهِمَا الَّتِي عُرِفَا بِهَا، وَيُوجَدُ فِي نَسَبِهِمَا أَوْ نِسْبَتِهِمَا الاخْتِلَافُ والائْتِلَافُ، أَوْ عَكْسُ ذَلِكَ.

مِثَالُ المُتَّفِقِ فِي الاسْمِ المُخْتَلِفِ فِي النَّسَبِ: مُوسَى بن عَلِيٍّ بِفَتْحِ العَيْنِ، وَمُوسَى بنِ عُلَيٍّ بِضَمِّها، فَبِالفَتْحِ جَمَاعَةٌ مِنْهم أَبُو عِيسَى الخُتَّلِيُّ(٢)، وَأَبُو عَلِيٍّ الصَّوَّافُ(٣).

---

(١) في كتابه «الكافي». انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٣٩٤.

(٢) انظر: «تاريخ بغداد» ١٥/ ٥٣.

(٣) أبو علي الصوّاف، هو محمد بن أحمد بن الحسن. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ١٨٤، وهو من تلاميذ موسى بن علي الختلي، والصواب أن يقول المصنّف كما في «الأصل» لابن الصلاح: «منهم أبو عيسى الختلي الذي روى عنه أبو بكر بن مقسم المقرئ وأبو علي الصوّاف وغيرهما». انظر: «علوم الحديث» لابن الصلاح ص٣٦٦، فالصوّاف معطوف على أبي بكر بن مقسم لا على أبي عيسى، والصواف اسمه محمد بن أحمد لا موسى بن علي، فلا يصحّ عطفه عليه هنا، وقد نبّه على هذا الوهم الحافظ العراقي في «التقييد والإيضاح» ص٤١٨ حيث قال: «وأبو علي الصواف معطوف على أبي بكر بن مقسم لا على أبي علي الختلي، وقد توهم بعضهم أنه على أبي عيسى وهو شيخنا العلامة علاء الدين التركماني في اختصاره لكتاب =

وَبِالضَّمِّ مُوسَى بنُ عُلَيٍّ بنِ رَبَاحٍ اللَّخْمِيُّ[(١)]، وَيُقَالُ أَنَّ أَهْلَ مِصْرَ كَانُوا يَقُولُونَهُ بِالفَتْحِ وَأَهْلَ العِرَاقِ بَالضَّمِّ.

وَمِثَالُ المُتَّفِقِ فِي الاسْمِ المُخْتَلِفِ فِي النِّسْبَةِ: مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ المُخَرِّمِيُّ[(٢)] ـ بِضَمِّ المِيمِ وَكَسْرِ الرَّاءِ المُشَدَّدَةِ ـ مَشْهُورٌ صَاحِبُ حَدِيثٍ نُسِبَ إِلَى المُخَرِّمِ[(٣)] مِنْ بَغْدَادَ.

وَمُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الله المَخْرَمِيُّ[(٤)] ـ بِفَتْحِ المِيمِ وَإِسْكَانِ الخَاءِ المُعْجَمَةِ ـ غَيْرُ مَشْهُورٍ، رَوَى عَنْ الشَّافِعِيِّ الإِمَامِ.

وَمِثَالُ المُتَّفِقِ فِي الكُنْيَةِ المُخْتَلِفِ بِالنِّسْبَةِ: أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ بِالشِّينِ المُعْجَمَةِ، وَأَبُو عَمْرٍو السَّيْبَانِيُّ بِالسِّينِ المُهْمَلَةِ، كِلَاهما تَابِعِيَّانِ، وَالأَوَّلُ اسْمُهُ سَعْدُ بنُ إِيَاسٍ[(٥)]، واسْمُ الثَّانِي زُرْعَةُ[(٦)] وَالِدُ يَحْيَى بنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ الشَّامِيِّ.

وَمِمَّا يَتَقَارَبُ وَيَشْتَبِهُ مَعَ الاخْتِلَافِ فِي الصُّورَةِ:

= ابن الصلاح».

قلت: الوهم الذي نبّه عليه العراقي عند شيخه ابن التركماني. انظره في كتابه: «المنتخب» ص١٧٧، وهو عينه الذي وقع فيه المصنّف هنا.

(١) انظر: «تقريب التهذيب» ص٥٥٣.

(٢) انظر: «الإكمال» ٧/ ٢٣٩، و«الأنساب» ١٢/ ١٣١ ـ ١٣٢، و«تهذيب الكمال» ٢٥/ ٥٣٤.

(٣) محلة ببغداد بين الرّصافة ونهر المعلى. انظر: «معجم البلدان» ٥/ ٧١.

(٤) انظر: «الإكمال» ٧/ ٢٣٩، و«الأنساب» ١٢/ ١٣١.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ١٠/ ٢٥٨، و«تقريب التهذيب» ص٢٣٠.

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» ٣٤/ ١٣٤.

ثَوْرُ بنُ يَزِيدَ الكَلَاعِيُّ الشَّامِيُّ[(١)]، وَثَوْرُ بنُ زَيْدٍ[(٢)] ـ بِلَا يَاءٍ فِي أَوَّلِهِ ـ الدِّيلِيُّ حَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مَعًا، والأَوَّلُ حَدِيثُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ خَاصَّةً[(٣)].

وَمِنْ أَمْثِلَةِ العَكْسِ عَمْرُو بنُ زُرَارَةَ ـ بِفَتْحِ العَيْنِ ـ وَعُمَرُ بنُ زُرَارَةَ بِضَمِّها، فَالأَوَّلُ جَمَاعَةٌ مِنْهُم أَبُو مُحَمَّد النَّيْسَابُورِيُّ[(٤)] الَّذِي رَوَى عَنْه مُسْلِمٌ[(٥)]، والثَّانِي يُعْرَفُ بِالحَدَثِيِّ[(٦)] وَهُوَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ البَغَوِيُّ المَنِيعِيُّ، مَنْسُوبٌ إِلَى الحَدِيثَةِ، وَقِيلَ إِلَى مَدِينَةٍ فِي الثَّغْرِ يُقَالُ لَها الحَدَثُ[(٧)].

عُبَيْدُ اللهِ بنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، وعَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ، الأَوَّلُ هُوَ ابنُ الأَغَرِّ سَلْمَانَ أَبِي عَبْدِ اللهِ[(٨)] صَاحِبِ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَوَى عَنْه مَالِكٌ.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ٤/ ٤١٨، و«تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٣.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٤/ ٤١٦، و«تهذيب التهذيب» ٢/ ٣١.

(٣) ثور بن يزيد الشامي من رجال البخاري لا مسلم. انظر: «تهذيب الكمال» ٤/ ٤١٨، و«تهذيب التهذيب» ٢/ ٣٣، وهذا الوهم تبع فيه المصنفُ ابنَ الصلاح في كتابه. وقد نبّه عليه العراقي كما في «التقييد والإيضاح» ص٤٢٠.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٢/ ٢٩، و«تهذيب التهذيب» ٨/ ٣٥.

(٥) والبخاري أيضًا، انظر: المصادر السابقة، وقد نبّه على ذلك العراقي في «التقييد» ص٤٢١.

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١/ ٤٠٧.

(٧) انظر: «الأنساب» ٤/ ٨٩.

(٨) انظر: «تهذيب الكمال» ١٩/ ٥٥.

والثَّانِي جَمَاعَةٌ مِنْهُم عَبْدُ اللهِ بنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأَصْبَهَانِيُّ(١)، رَوَى عَنْهُ أَبُو الشَّيْخِ الأَصْبَهَانِيُّ.

حَيَّانُ الأَسَدِيُّ ـ بِاليَاءِ المُشَدَّدَةِ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ ـ وَحَنَانٌ الأَسَدِيُّ بِالنُّونِ الخَفِيفَةِ، فَالأَوَّلُ حَيَّانُ بنُ حُصَينٍ التَّابِعِيُّ(٢) الرَّاوِي عَنْ عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ، وَالثَّانِي حَنَانٌ الأَسَدِيُّ(٣) مِنْ بَنِي أَسَد بنِ شُرَيْكٍ بِضَمِّ الشِّينِ وَهُوَ عَمُّ مُسَرْهَدٍ(٤) وَالِدُ مُسَدَّدٍ، يَرْوِي عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



(١) انظر: «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» ٢/ ٥٩١.

(٢) انظر: «تقريب التهذيب» ص١٨٤.

(٣) انظر: «الإكمال» ٢/ ٣١٧، و«تقريب التهذيب» ص١٨٣.

(٤) في «تهذيب الكمال» ٧/ ٤٢٧، و«تقريب التهذيب» ص٥٢٨. ورد في «الجرح والتعديل» ٣/ ٢٩٩، و«شرح السُّنَّة» للبغوي ١٢/ ٨٨، و«الأنساب» ٦/ ١٥٥ وفي «تهذيب الكمال» ٧/ ٤٢٧، كما هو هنا عم مسرهد والد مسدّد، وفي «الإكمال» ٢/ ٣١٧، و«تهذيب التهذيب» ٣/ ٥٧، و«تقريب التهذيب» ص١٨٣، ورد: عمّ مسدد بن مسرهد.

البَابُ الثَّامِن عَشَرَ

يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: مَعْرِفَةُ الرُّوَاةِ المُتَشَابِهِينَ فِي الاسْمِ وَالنَّسَبِ المُتَمَايِزِينَ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ/ [٧٥]

* **فَمِنْ ذَلِكَ**: يَزِيدُ بنُ الأَسْوَدِ، والأَسْوَدُ بنُ يَزِيدَ.

فالأَوَّلُ: اثْنَانِ الصَّحَابِيُّ الخُزَاعِيُّ(١)، والثَّانِي الجُرَشِيُّ(٢) أَدْرَكَ الجَاهِلِيَّةَ وَأَسْلَمَ وَسَكَنَ الشَّامَ وَاسْتَسْقَى بِهِ مُعَاوِيَةُ فِي أَهْلِ دِمَشْقَ فَسُقُوا.

وَالثَّانِي: الأَسْوَدُ بنُ يَزِيدَ النَّخَعِيُّ(٣) التَّابِعِيُّ الفَاضِلُ.

* **وَمِنْهُ**: الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، وَمُسْلِمُ بنُ الوَلِيدِ.

فَمِنَ الأَوَّلِ: اثْنَانِ البَصْرِيُّ التَّابِعِيُّ(٤)، والدِّمَشْقِيُّ(٥) المَشْهُورُ صَاحِبُ الأَوْزَاعِيِّ، رَوَى عَنْهُ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ وَغَيْرُه.

وَمِنَ الثَّانِي: مُسْلِمُ بنُ الوَلِيد بن رَبَاحٍ المَدَنِيُّ(٦)، حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ، ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»(٧)، وَقَلَبَ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ، فَأُخِذَ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

---

(١) انظر: «الإصابة» ٣/ ٦٥١.

(٢) تابعي مخضرم. انظر: «الطبقات الكبرى» ٧/ ٤٤٤.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ٣/ ٢٣٣.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٣١/ ٨٥.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٣١/ ٨٦.

(٦) انظر: «الجرح والتعديل» ٨/ ١٩٧.

(٧) «التاريخ الكبير» ٨/ ١٥٣.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ المَنْسُوبِينَ إِلَى غَيْرِ آبَائِهِم

وَهُمْ أَقْسَامٌ:

الأَوَّلُ: مَنْ نُسِبَ إِلَى أُمِّهِ:

مُعَاذٌ وَمُعَوِّذٌ وَعَوْذٌ بَنُو عَفْرَاءَ[١]، أَبُوهُم الحَارِثُ بنُ رِفَاعَةَ الأَنْصَارِيُّ. بِلَالُ بنُ حَمَامَةَ[٢] المُؤَذِّنُ أَبُوهُ رَبَاحٌ. سُهَيْلٌ وَسَهْلٌ وَصَفْوانُ بَنُو البَيْضَاءِ[٣]، هِيَ أُمُّهُم وَاسْمُها دَعْدٌ[٤]، واسْمُ أَبِيهم وَهْبٌ[٥]. شُرَحْبِيلُ بنُ حَسَنَةَ[٦]، أَبُوهُ عَبْدُ اللهِ بنُ المُطَاعِ الكِنْدِيُّ[٧]. عَبْدُ اللهِ بنُ بُحَيْنَةَ[٨]، أَبُوه مَالِكُ بنُ القِشْبِ الأَزْدِيُّ الأَسَدِيُّ[٩]. سَعْدُ بنُ حَبْتَةَ الأَنْصَارِيُّ[١٠]، وَأَبُوهُ بَحِيرُ[١١] بنُ

---

(١) انظر: «الاستيعاب»، ترجمة معاذ ٣/ ١٤٠٨، ومعوّذ ٤/ ١٤٤٢، وعوذ ٣/ ١٢٤٧.

(٢) انظر: «الإصابة» ١/ ١٦٥.

(٣) ترجم لهم ابن حجر في «الإصابة»: سهيل في ٣/ ٢٠٨، وسهل في ٣/ ١٩٤، وصفوان في ٣/ ٤٤٢.

(٤) انظر: «الإصابة» ٧/ ٥٤٠.

(٥) وهب بن ربيعة بن عمرو بن عامر القرشي. انظر: «الإصابة» ٣/ ١٩٤.

(٦) انظر: «الاستيعاب» ٤/ ١٨١١.

(٧) انظر: «الطبقات الكبرى» ٧/ ٣٩٣.

(٨) انظر: «الإصابة» ٤/ ١٩.

(٩) انظر: «الطبقات الكبرى» ٤/ ٣٤٢.

(١٠) انظر: «الطبقات الكبرى» ٦/ ٥٢، و«الإصابة» ٣/ ٤٨.

(١١) بحير على وزن «كبير» بحاء مهملة، وقيل بالمعجمة والتصغير «بُجَيْر». انظر: «الطبقات الكبرى» ٦/ ٥٢، و«الإكمال» ١/ ١٩٩، و«تهذيب مستمر الأوهام» ص٢١٣، و«الإصابة» ٣/ ٤٨.

مُعَاوِيَةَ، جَدُّ أَبِي يُوسُفَ القَاضِي، هَؤُلاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَمِنْ غَيْرِهِم مُحَمَّدُ بنُ الحَنَفِيَّةِ[١]، هِيَ أُمُّهُ واسْمُها خَوْلَةُ، وَأَبُوهُ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ. إِسْمَاعِيلُ بنُ عُلَيَّةَ[٢]، هِيَ أُمُّهُ، أَبُوهُ إِبْراهِيمُ[٣]. أبو إِسْحَاقَ، إِبْرَاهِيمُ بنُ هَرَاسَةَ[٤]، هِيَ أُمُّهُ، وَأَبُوهُ سَلَمَةُ[٥].

الثَّانِي: مَنْ نُسِبَ إِلَى جَدَّتِهِ:

مِنْهُم يَعْلَى بنُ مُنْيَةَ الصَّحَابِيُّ[٦]، واسْمُ أَبِيهِ أُمَيَّةُ[٧].

وَبَشِيرُ بنُ الخَصَاصِيَةِ الصَّحَابِيُّ[٨]، هِيَ أُمُّ الثَّالِثِ مِنْ أَجْدَادِهِ، واسْمُ أَبِيهِ مَعْبَدٌ.

الثَّالِثُ: مَنْ نُسِبَ إِلَى جَدِّه:

مِنْهُم أَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ، أَحَدُ العَشَرَةِ، وَهُو عَامِرُ بنُ عَبْدِ الله بنِ الجَرَّاحِ[٩].

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» ٥/ ٩١، و«سير أعلام النبلاء» ٤/ ١١٠.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٣/ ٢٣، و«سير أعلام النبلاء» ٩/ ١٠٧.

(٣) إبراهيم بن مقسم. انظر ترجمته في: «ميزان الاعتدال» ٨/ ٢٤.

(٤) انظر: «الضعفاء الصغير» ص١٤، و«لسان الميزان» ١/ ١٢١.

(٥) كذا نقله ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص٣٧١ عن عبد الغني بن سعيد، وفي «لسان الميزان» ١/ ١٢١ أن اسم أبيه رجاء.

(٦) انظر: «الاستيعاب» ٤/ ١٥٨٥، و«الإصابة» ٦/ ٦٨٥.

(٧) انظر: «المؤتلف والمختلف» للدارقطني ٤/ ٢١١٩.

(٨) انظر: «الاستيعاب» ١/ ١٧٣، و«الإصابة» ١/ ٣١٤.

(٩) انظر: «الإصابة» ٧/ ٢٦٩.

حَمَلُ بنُ النَّابِغَةِ الهُذَلِيُّ الصَّحَابِيُّ[١]، هُو حَمَلُ بنُ مَالِكِ بنِ النَّابِغَةِ.

مُجَمِّعُ بنُ جَارِيَةَ الصَّحَابِيُّ[٢]، هُوَ مُجَمِّعُ بنُ يَزِيدَ بنِ جَارِيَةَ.

ابنُ جُرَيْجٍ: هُو عَبْدُ المَلِكِ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ جُرَيْجٍ[٣].

بَنُو المَاجِشُونَ ـ بِكَسْرِ الجِيم ـ مِنْهُم: يُوسُفُ بنُ يَعْقُوبَ بنِ أَبِي سَلَمَةَ المَاجِشُونَ[٤]، وَمَعْنَاهُ الأَبْيَضُ الأَحْمَرُ.

ابنُ أَبِي ذِئْبٍ هُوَ: مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ المُغِيرَةِ بنِ أَبِي ذِئْبٍ[٥].

ابنُ أَبِي لَيْلَى الفَقِيهُ، هُوَ: مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ أَبِي لَيْلَى[٦].

ابنُ أَبِي مُلَيْكَةَ هُوَ: عَبْدُ اللهِ بنُ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أَبِي مُلَيْكَةَ[٧].

أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ الإِمَامُ، هُوَ: أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ حَنْبَلٍ[٨].

---

(١) انظر: «الإصابة» ٢/ ١٢٥.

(٢) انظر: «الإصابة» ٥/ ٧٧٧، و«تقريب التهذيب» ص٥٢٠.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ١٨/ ٣٨٨.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٣٢/ ٣٣٦.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ٧/ ١٣٩.

(٦) انظر: «التاريخ الكبير» ١/ ١٦٢، و«تهذيب الكمال» ٢٥/ ٦٢٢.

(٧) انظر: «تهذيب الكمال» ١٥/ ٢٥٦، و«سير أعلام النبلاء» ٥/ ٨٨.

(٨) انظر: «الطبقات الكبرى» ٧/ ٣٥٤، و«تهذيب الكمال» ١/ ٤٣٧.

بَنُو أَبِي شَيْبَةَ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُثْمَانُ، الحَافِظَانِ، وَأَخُوهُما القَاسِمُ، أَبُو شَيْبَةَ هُوَ جَدُّهُم، واسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ بنُ عُثْمَانَ وَاسِطِيٌّ، وَأَبُوهُم مُحَمَّدُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وَمِنَ المُتَأَخِّرِينَ أَبُو سَعِيدِ بنُ يُونُسَ صَاحِبُ تَارِيخِ/ مِصْرَ، [٧٦] هُوَ: عَبْدُ الرَّحمٰنِ بنُ أَحْمَدَ بنِ يُونُسَ[١].

الرَّابعُ: مَنْ نُسِبَ إِلَى رَجُلٍ بِسَبَبٍ:

مِنْهُم المِقْدَادُ بنُ الأَسْوَدِ بنِ ثَعْلَبَةَ الكِنْدِيُّ[٢]، كَانَ فِي حِجْرِ الأَسْودِ بنِ عَبْدِ يَغُوثَ الزُّهْرِيِّ وَتَبَنَّاهُ، فَنُسِبَ إِلَيهِ.

الحَسَنُ بنُ دِينَارٍ[٣]، هُو ابنُ وَاصِلٍ، وَدِينَارٌ زَوْجُ أُمِّهِ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: مَعْرِفَةُ النِّسَبِ الَّتِي بَاطِنُها عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِها

مِنْ ذَلِكَ أَبُو مَسْعُودٍ البَدْرِيُّ عُقْبَةُ بنُ عَمْرٍو[٤]، نَزَلَ بَدْرًا فَنُسِبَ إِلَيْهِ[٥] وَلَمْ يَشْهَدْ الوَقْعَةَ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ.

---

(١) انظر: «تاريخ الإسلام» ٧/ ٨٥٣.

(٢) انظر: «الاستيعاب» ٤/ ١٤٨٠، و«الإصابة» ٦/ ٢٠٢.

(٣) انظر: «التاريخ» لابن معين ٤/ ١١١، و«المجروحين» لابن حبّان ١/ ٢٣١.

(٤) انظر: «الطبقات الكبرى» ٦/ ١٦، و«الجرح والتعديل» ٦/ ٣١٣، و«الكاشف» للذهبي ٢/ ٣٠، و«تقريب التهذيب» ص٣٩٥.

(٥) كذا في الأصل، وفي مقدمة ابن الصلاح وغيرها: «إليها».

سُلَيْمَانُ بن طَرْخَانَ التَّيْمِيُّ[١] نَزَلَ فِي تَيْمٍ وَلَيْسَ مِنْهُم، وَهُوَ مَوْلَى لِبَنِي مُرَّةَ.

أَبُو خَالِدٍ الدَّالَانِيُّ[٢]: يَزِيدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، نَزَلَ فِي بَنِي دَالَانَ بَطْنٌ مِنْ هَمْدَانَ فَنُسِبَ إِلَيْهِم، وَهُو مَوْلَى لِبَنِي أَسَدٍ.

إِبْرَاهِيمُ بنُ يَزِيدَ الخُوزِيُّ[٣] لَيْسَ مِنْ الخُوزِ، هو إِنَّما نزَلَ شِعْبَ الخُوزِ بِمَكَّةَ.

عَبْدُ المَلِكِ بنُ أَبِي سُلَيْمَانَ العَرْزَمِيُّ[٤]، نَزَلَ جَبَّانَةَ عَرْزَمٍ بِالكُوفَةِ، وَهِي قَبِيلَةٌ مَعْدُودَةٌ فِي فَزَارَةَ فَقِيلَ عَرْزَمِيٌّ بِتَقَدُّمِ الرَّاءِ المُهْمَلَةِ عَلَى الزَّايِ.

مُحَمَّدُ بنُ سِنَانٍ العَوَقِيُّ، بِاهِلِيٌّ[٥] نَزَلَ فِي العَوَقَةِ بِالقَافِ وَالفَتْحِ، وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ عَبْدِ القَيْسِ فَنُسِبَ إِلَيْهِم[٦].

أَحْمَدُ بنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ[٧]، رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، عُرِفَ بِالسُّلَمِيِّ ـ وَهُوَ أَزْدِيٌّ ـ لِأَنَّ أُمَّهُ كَانَتْ سُلَمِيَّةً.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ١٢/ ٥، و«سير أعلام النبلاء» ٦/ ١٩٥.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٣٣/ ٢٧٣.

(٣) انظر: «الطبقات الكبرى» ٥/ ٤٩٥، و«الإكمال» ٣/ ١٧، و«تقريب التهذيب» ص٩٥.

(٤) انظر: «التاريخ الكبير» ٥/ ٤١٧، و«تهذيب الكمال» ١٨/ ٣٢٢، و«سير أعلام النبلاء» ٦/ ١٠٧.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٥/ ٣٢٠.

(٦) انظر: «الأنساب» ٩/ ٤٠٧.

(٧) انظر: «تهذيب الكمال» ١/ ٥٢٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٣٨٤.

وَأَبُو عَمْرِو بنُ نُجَيدٍ السُّلَمِيُّ[١] كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ حَافِدُهُ[٢].

وَأَبُو عَبْدِ الرَّحمٰنِ السُّلَمِيُّ[٣] مُصَنِّفُ الكُتُبِ لِلصُّوفِيَّةِ، أُمُّهُ ابْنَةُ أَبِي عَمْرٍو المَذْكُورِ، فَنُسِبَ سُلَمِيًّا وَهُوَ أَزْدِيٌّ أَيْضًا، جَدُّهُ ابنُ عَمِّ أَحْمَدَ بنِ يُوسُفَ.

وَيَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ مِقْسَمٌ[٤] مَوْلَى ابنِ عَبَّاسٍ، أُطْلِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، لِلُزُومِهِ ابنَ عَبَّاسٍ، وَهُوَ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِث بنِ نَوْفَلٍ.

وَخَالِدٌ الحَذَّاءُ[٥]، وُصِفَ بِذَلِكَ لِجُلُوسِهِ فِي الحَذَّائِينَ، وَلَمْ يَكُنْ حَذَّاءً، واللهُ أَعْلَمُ.



---

(١) انظر: «الإكمال» ١/ ١٨٨، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٣/ ٢٢٢.

(٢) حافد مفرد حفدة، ويقال له: حفيد ويجمع على حفداء، وهو ولد الولد ويطلق على الأعوان والخدم. انظر: «لسان العرب»، مادة: (حفد).

(٣) انظر: «تاريخ بغداد» ٣/ ٤٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٣٨٤.

(٤) انظر: «الجرح والتعديل» ٨/ ٤١٤، و«تهذيب الكمال» ٢٨/ ٤٦١.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٨/ ١٧٧، و«سير أعلام النبلاء» ٦/ ١٩٠.

البَابُ التَّاسِع عَشَرَ

مَعْرِفَةُ مَنْ أُبْهِم فِي الحَدِيثِ

وَمِنْ أَمْثِلَتِهِ: حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: الحَجُّ كُلَّ عَامٍ»[(١)]؟. الرَّجُلُ هُوَ الأَقْرَعُ بنُ حَابِسٍ[(٢)].

وَحَدِيثُ أَبِي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ فِي نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَرُّوا بِحَيٍّ فَلَمْ يُضَيِّفُوهُم، فَلُدِغَ سَيِّدُهُم، فَرَقَاهُ رَجُلٌ مِنْهم بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ عَلَى ثَلاثِينَ شَاةً. الرَّاقِي هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ[(٣)].

وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى حَبْلًا مَمْدُودًا بَيْنَ سَارِيَتَيْنِ فِي المَسْجِدِ، فَسَأَلَ عَنْهُ، فَقَالُوا: فُلانَةُ تُصَلِّي، فَإِذَا غُلِبَتْ تَعَلَّقَتْ بِهِ. قِيلَ: هِيَ زَيْنَبُ بِنْتُ

---

(١) جاء التصريح بأنه الأقرع بن حابس في رواية أبي داود في «سننه»، حديث (١٧٢١)، ورواية النسائي في «سننه»، حديث (٢٦٢٠)، ورواية ابن ماجه في «سننه»، حديث (٢٨٨٦)، وغيرها.

(٢) انظر: «الأسماء المبهمة» ص١٣.

(٣) وقد جاء مصرّحًا به في الحديث كما في «جامع الترمذي»، حديث (٢٠٦٤)، و«سنن ابن ماجه»، حديث (٢١٥٦).

جَحْشٍ[١]، وَقِيلَ: حَمْنَةُ[٢] أُخْتُها، وَقِيلَ: مَيْمُونَةُ بِنْتُ الحَارِثِ[٣].

وَفِي حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ مَاتَتْ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «**اغْسِلْنَها بِمَاءٍ وَسِدْرٍ**». هِيَ زَيْنَبُ[٤] زَوْجَةُ أَبِي العَاصِ بنِ الرَّبِيعِ.

والّتِي سَأَلَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ التَّغَسُّلِ عَنْ الحَيْضِ فَقَالَ: «**خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكٍ**». هِيَ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَزِيدَ بنِ السَّكَنِ الأَنْصَارِيَّةُ[٥]، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِم تَسْمِيَتُهَا أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكَلٍ[٦].

---

(١) كما في «صحيح البخاري»، حديث (١١٥٠)، و«صحيح مسلم»، حديث (١٣١٢).

(٢) كما في «سنن أبي داود»، حديث (١٣١٢).

(٣) كما في «صحيح ابن خزيمة»، حديث (١١٨١)، وقد حكم الحافظ ابن حجر على هذه الرواية بالشذوذ. انظر: «فتح الباري» ٣/ ٤٤.

(٤) كما جاء مصرحًا بذلك في «صحيح مسلم»، حديث (٩٣٩)، وفي «مسند الإمام أحمد» ٣٤/ ٣٩١، حديث (٢٠٧٩٥).

(٥) جاءت «أسماء» مهملة في بعض الروايات، كما في «صحيح مسلم»، حديث (٣٣٢) (٦١)، لذا اختلف العلماء في تعيينها، فقال الخطيب: هي أسماء بنت يزيد بن السكن. انظر: «الأسماء المبهمة» ص٢٩.

(٦) هكذا مصرحًا باسمها كما في «صحيح مسلم»، حديث (٣٣٢) عقيب الرواية التي جاء اسمها فيها مهملًا، وهو الذي رجحه ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» ٧/ ٤٦٩.

ابنُ اللُّتْبِيَّةِ: اسمُهُ عَبْدُ اللهِ[١]، مَنْسُوبٌ إِلَى بَنِي لُتْبٍ بَطْنٌ مِنَ الأَسْدِ ـ بِإِسْكَانِ السِّينِ ـ/ ، وَهُم الأَزْدُ. [٧٧]

ابنُ مِرْبَعٍ الأَنْصَارِيُّ الَّذِي أَرْسَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ عَرَفَةَ، وَقَالَ: «**كُونُوا عَلَى مَشَاعِرِكُمْ**»[٢]، اسْمُه زَيْدٌ، وَقَالَ الوَاقِدِيُّ وَكَاتِبُهُ ابنُ سَعْدٍ: اسْمُهُ عَبْدُ اللهِ.

ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الأَعْمَى[٣] المُؤَذِّنُ، اسمُهُ عَبْدُ اللهِ بنُ زَائِدَةَ[٤]، وَقِيلَ: عَمْرُو بنْ قَيْسٍ[٥]، وَأُمُّ مَكْتُومٍ اسمُها عَاتِكَةُ بِنْتُ عَبْدِ اللهِ.

الابْنَةُ الَّتِي أَرَادَ بَنُو هِشَامِ بنِ المُغِيرَةِ يُزَوِّجُونَها مِنْ عَلِيِّ بنِ

---

(١) كما في «صحيح البخاري»، حديث (٧١٧٤)، و«صحيح مسلم»، حديث (١٨٣٢).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»، حديث (١٩١٩)، والترمذي في «جامعه»، حديث (٨٨٣)، وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في «سننه»، حديث (٣٠١٤)، وابن ماجه في «سننه»، حديث (٣٠١١)، كلهم من حديث يزيد بن شيبان به، وورد في هذه الروايات «ابن مربع» من غير تصريح باسمه، وانظر الاختلاف في اسمه في: «تهذيب الكمال» ٣٤/ ٤٧٣.

(٣) الذي ورد في حديث الأعمى كما في «سنن أبي داود»، حديث (٥٥٢)، و«سنن ابن ماجه»، حديث (٧٩٢).

(٤) انظر كلام الترمذي عقب حديث (٣٠٣١).

(٥) كما جاء مصرحًا به في «مسند الإمام أحمد» ٢٤/ ٢٤٣، حديث (١٥٤٩٠)، وهو الأشهر عند المحدثين كما قال المزي في «تهذيب الكمال» ٣٤/ ٣٧٨، وانظر الخلاف في ذلك في: «التقييد» للعراقي ص٤٣٠.

أَبِي طَالِبٍ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - هِيَ العَوْرَاءُ بِنْتُ أَبِي جَهْلِ بنِ هِشَامٍ(١).

وَمِنْها العَمُّ وَالعَمَّةُ، حَدِيث المُخَابَرَةِ، رَافِعُ بنُ خَدِيجٍ عَنْ عَمِّهِ، عَمُّهُ هُو ظُهَيْرُ بنُ رَافِعٍ الحَارِثِيُّ الأَنْصَارِيُّ(٢).

زِيَادُ بنُ عِلَاقَةَ عَنْ عَمِّهِ، عَمُّهُ قُطْبَةُ بنُ مَالِكٍ الثَّعْلَبِيُّ(٣) بِالثَّاءِ المُثَلَّثَةِ.

عَمَّةُ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ الَّتِي جَعَلَتْ تَبْكِي أَبَاهُ يَوْمَ أُحُدٍ اسْمُها: فَاطِمَةُ بِنْتُ عَمْرِو بنِ حَرَامٍ، وَقِيلَ: هِنْدٌ(٤).

وَمِنهَا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ فِي الحَدِيثِ أَنَّ سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةَ

---

(١) كما جاء مصرحًا باسمها في رواية عند الإمام أحمد في كتابه «فضائل الصحابة» ٢/ ٧٥٥، حديث (١٣٢٦).

(٢) وقد جاء مبهمًا كما في «صحيح مسلم»، حديث (١٥٤٧)، ومصرحًا به كما في «صحيح البخاري»، حديث (٢٣٣٩)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (١٥٤٨).

(٣) ورد مبهمًا في «صحيح مسلم»، حديث (٤٥٧ ـ ١٦٧) من كتاب الصلاة، ومصرحًا به في «صحيح مسلم»، حديث (٤٥٧ ـ ١٦٥، ١٦٦) من كتاب الصلاة.

(٤) وردت مبهمة كما في «سنن النسائي»، حديث (١٨٤٥)، ومصرّحًا بأنها فاطمة كما في «صحيح البخاري»، حديث (١٢٤٤)، وفي «صحيح مسلم»، حديث (٢٤٧١).

وفاطمة وهند أختان ترجم لهما ابن حجر في «الإصابة» ٨/ ٦٩، ١٥٧، ونسب ابن بشكوال في «إيضاح الإشكال» ص٨٠ القول بأنها هند للواقدي، وانظر: «مغازي الواقدي» ١/ ٢٦٥، وليس فيه أن هندًا بكته.

وَلَدَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِها بِلَيَالٍ، زَوْجُها هُوَ سَعِيدُ بن خَوْلَةَ[(١)] الّذِي رَثَى لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ، وَكَانَ بَدْرِيًّا.

بَرْوَعُ بِنْتُ وَاشِقٍ ـ بِفَتْحِ البَاءِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَالشَّائِعُ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ كَسْرُها ـ زَوْجُها هِلَالُ بنُ مُرَّةَ الأَشْجَعِيُّ[(٢)].

زَوْجَةُ عَبْدِ الرَّحْمٰنِ بنِ الزَّبيرِ ـ بِفَتْحِ الزَّايِ ـ الّتِي طَلَّقَها رِفَاعَةُ بنُ سَمَوْءَلٍ القُرَظِيُّ اسْمُها: تَمِيمَةُ بِنْتُ وَهْبٍ، وَقِيلَ: تُمَيْمَةُ بِضَمِّ التَّاءِ، وَقِيلَ: سُهَيْمَةُ[(٣)].



---

(١) ورد مبهمًا كما في «صحيح البخاري»، حديث (٤٩٠٩)، ومصرحًا به كما في «صحيح البخاري»، حديث (٣٩٩١) معلّقًا، و«صحيح مسلم»، حديث (١٤٨٤).

(٢) ورد مبهمًا كما في «سنن النسائي»، حديث (٣٣٥٤)، ومصرّحًا به كما في «سنن أبي داود»، حديث (٢١١٤).

(٣) وردت مبهمة كما في «صحيح البخاري»، حديث (٢٦٣٩)، وفي «صحيح مسلم»، حديث (١٤٣٣)، ومصرّحًا بأنها تميمة كما في «الموطأ»، حديث (١٧)، و«المصنف» لعبد الرزاق، حديث (١١١٣٤)، واختلف هل هي بفتح التاء أم بضمها مع التصغير؟ ورجح الحافظ في «فتح الباري» ٩/ ٤٦٤ ضمّ التاء مع التصغير، وعزا لأبي نعيم في «الصحابة» القول بأنها سهيمة، وقال الحافظ ابن حجر: «وكأنه تصحيف». قلت: في المطبوع من «معرفة الصحابة» لأبي نعيم: تميمة بنت وهب على الصواب. انظر: ٦/ ٣٢٨١.

البَابُ العِشْرُونَ

مَعْرِفَةُ وَفَاةِ الصَّحَابَةِ وَغَيْـرِهِم

وَنَذْكُرُ نُبَذًا مِنْ ذَلِكَ:

إِحْدَاها:

سَيِّدُنا رَسُولُ اللهِ ﷺ تُوُفِّي يَوْمَ الاثْنَينِ ضُحًى لاثْنَتَيْ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنَ الهِجْرَةِ(١).

وَتُوُفِّيَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه فِي جُمَادَى الأُولَى سَنَةَ ثَلَاث عَشْرَةَ(٢).

وَتُوفِّيَ عُمَرُ رضي الله عنه فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ(٣). وَالصَّحِيحُ أَنَّ عُمْرَهُم ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً.

وَتُوُفِّيَ عُثْمانُ رضي الله عنه فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلاثِينَ(٤)، وَهُوَ ابنُ اثْنَتَينِ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: ابنُ تِسْعِينَ.

وَتُوفِّي عَلِيٌّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ، وَهُوَ

---

(١) انظر: «صحيح البخاري»، حديث (٣٨٥١)، و«صحيح مسلم»، حديث (١١٩).

(٢) انظر: «صحيح مسلم»، حديث (١١٤، ١١٩، ١٢٠).

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: «تاريخ خليفة» ص١٧٧.

ابنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ، وَقِيلَ: ابنُ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ، وَقِيلَ ابنُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ[١].

وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ جَمِيعًا فِي جُمَادى الأُولَى سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِينَ[٢]، وَكَانا ابْنَي أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ.

وَسَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ، وَهُو ابنُ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً[٣].

وَسَعِيدُ بنُ [زيدٍ][٤] سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَهُو ابنُ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ.

وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ عَوْفٍ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلاثِينَ، وَهُوَ ابنُ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ[٥].

---

(١) انظر: «الطبقات الكبرى» ٦/ ١٢، و«الاستيعاب» ٣/ ١٠٨٩.

(٢) في وقعة الجمل، وطلحة هو ابن عبيد الله، و«الزبير هو ابن العوّام كلاهما من العشرة. انظر: «الطبقات الكبرى» ٣/ ١١٢، و«التاريخ الكبير» ٣/ ٤٠٩، و«الاستيعاب» ٢/ ٥١٠، ٧٦٤، و«تهذيب الكمال» ١٣/ ٤٢٢.

(٣) انظر: «الطبقات الكبرى» ٣/ ١٤٩، و«الاستيعاب» ٢/ ٦٠٦، و«تهذيب الكمال» ١٠/ ٣١٣.

(٤) في الأصل: «يزيد»، والمثبت من مصادر الترجمة ومن أصل هذا الكتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، وسعيد بن زيد هو أحد العشرة. انظر: «تاريخ خليفة» ص٢١٨، و«الاستيعاب» ٢/ ٦١٤، و«الإصابة» ٣/ ١٠٣.

(٥) أحد العشرة. انظر: «تاريخ خليفة» ص١٦٦، و«التاريخ الكبير ٥/ ٢٣٩، و«سير أعلام النبلاء» ١/ ٦٨.

وَأَبُو عُبَيْدَةَ بنُ الجَرَّاحِ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، وَهُو ابنُ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً(١).

الثَّانِيَةُ:

حَكِيمُ بنُ حِزَامٍ القُرَشِيُّ(٢)، وَحَسَّانُ بنُ ثَابِتِ بنِ المُنْذِرِ بنِ حَرَامٍ الأَنْصَارِيُّ(٣)، عَاشَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عِشْرِينَ وَمِئَةَ سَنَةٍ، سِتُّونَ فِي الجَاهِلِيَّةِ وَسِتُّونَ فِي الإِسْلَامِ، وَمَاتَا بِالمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، وَكَانَ مَوْلِدُ حَكِيمٍ فِي جَوْفِ الكَعْبَةِ قَبْلَ عَامِ الفِيلِ بِثَلَاثَ عَشْرةَ سَنَةً. وَذَكَرَ ابنُ إِسْحَاقَ أَنَّ حَسَّانَ هَذَا/ وَأَبَاهُ ثَابِتًا [٧٨] وَالمُنْذِرَ وَحَرَامًا عَاشَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم عِشْرِينَ وَمِئَةَ سَنَةٍ، قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ الحَافِظُ: «وَلَا يُعْرَفُ لِأَحدٍ مِنَ العَرَبِ مِثْلُ ذَلِكَ»(٤).

الثَّالِثَةُ: أَئِمَّةُ المَذَاهِبِ:

سُفْيَانُ بنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ(٥)، أَبُو عَبْدِ اللهِ، مَاتَ بِالبَصْرَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِئَةٍ، وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ.

وَمَالِكُ بنُ أَنَسٍ(٦) تُوفِّي بِالمَدِينَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةٍ وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ.

---

(١) أمين هذه الأمة، وأحد العشرة. انظر: «الطبقات الكبرى» ٧/ ٣٨٥، و«الاستيعاب» ٤/ ١٧١٠، و«سير أعلام النبلاء» ١/ ٥.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٧/ ١٧٣، و«سير أعلام النبلاء» ٣/ ٤٦.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ٦/ ١٧، و«سير أعلام النبلاء» ٢/ ٥١٢.

(٤) انظر: «معرفة الصحابة» ١/ ٨٤٥.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ١١/ ١٥٤، و«سير أعلام النبلاء» ٧/ ٢٣٠.

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٧/ ٩١، و«سير أعلام النبلاء» ٨/ ٤٨.

وَتُوُفِّيَ أَبُو حَنِيفَةَ[١] سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةٍ بِبَغْدَادَ وَهُوَ ابنُ سَبْعِينَ سَنَةٍ.

وَتُوُفِّيَ الشَّافِعِيُّ[٢] ـ يُقَالُ: آخِرَ رَجَبٍ ـ سَنَةَ أَرْبَعٍ ومِئَتَيْنِ بِمِصْرَ، وَوُلِدَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةٍ.

وَتُوُفِّيَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ[٣] فِي رَبِيعٍ الآخِرِ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ، وَوُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِئَةٍ، رَحِمَهُم اللهُ جَمِيعًا.

الرَّابِعَةُ: مُصَنِّفُو كُتُبِ الحَدِيثِ الخَمْسَةِ:

البُخَارِيُّ[٤] أَبُو عَبْدِ اللهِ، وُلِد يَوْمَ الجُمْعَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الجُمْعَةِ لِثَلَاثَ عَشْرَة لَيْلَةً خَلَتْ مِنْ شَوَّالٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِئَةٍ، وَمَاتَ بِخَرْتَنْك قَرِيبًا مِنْ سَمَرْقَنْدَ لَيْلَةَ عِيدِ الفِطْرِ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ.

وَتُوُفِّيَ مُسْلِمُ بنُ الحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ[٥] بِها لِخَمْسٍ بَقِينَ مِنْ رَجَبٍ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِئَتَيْنِ، وَهُوَ ابنُ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٩/ ٤١٧، و«سير أعلام النبلاء» ٦/ ٣٩٠.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٣٥٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/ ٥.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ١/ ٤٣٧، و«سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٧٧.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٤/ ٤٣٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٣٩١.

(٥) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٧/ ٤٩٩، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٥٥٧.

وَتُوُفِّيَ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ[١] سُلَيْمانُ بنُ الأَشْعَثِ بِالبَصْرَةِ فِي شَوَّالٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَتَيْنِ.

وَتُوفِّيَ أَبُو عِيسَى مُحَمَّدُ بنُ عِيسَى التِّرمِذِيُّ[٢] بِها لِثَلَاثَ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ رَجَبٍ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَتَيْنِ.

وَتُوُفِّيَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَن أَحْمَدُ بنُ شُعَيبٍ النَّسَائِيُّ[٣] سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِ مِئَةٍ.

الخَامِسَةُ: سَبْعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ:

وُلِدُوا فِي المِئَةِ الرَّابِعَةِ، لَهُمْ تَصَانِيفُ كَثُرَ الِانْتِفَاعُ بِها:

أَقْدَمُهُم: أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ البَغْدَادِيُّ[٤]، وُلِدَ بِها فِي ذِي القِعْدَةِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ فِي ذِي القِعْدَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلاثِمِئَةٍ.

ثُمَّ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ بنُ البَيِّعِ النَّيْسابُورِيُّ[٥]، وُلِدَ بِها فِي رَبِيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِها فِي صَفَرٍ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

ثُمَّ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الغَنِي بنُ سَعِيدٍ الأَزْدِيُّ[٦]، حَافِظ

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» ١١/ ٣٥٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٠٣.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٢٦/ ٢٥٠، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/ ٢٧٠.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال» ١/ ٣٢٨، و«سير أعلام النبلاء» ١٤/ ١٢٥.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٦/ ٤٤٩.

(٥) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ١٦٢.

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٢٦٨.

مِصْرَ، وُلِدَ فِي ذِي القِعْدَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلاثِينَ وَثَلاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِمِصْرَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

ثُمَّ أَبُو نُعَيْمٍ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأَصْبَهانِيُّ[1]، وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلاثِينَ وَثَلاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِأَصْفَهانَ فِي صَفَرٍ سَنَةَ ثَلاثِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

ثُمَّ أَبُو عُمَرَ بنُ عَبْدِ البَرِّ النَّمريّ[2] حَافِظُ أَهْلِ المَغْرِبِ، وُلِدَ فِي رَبِيعِ الآخِرِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَثَلاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِشَاطِبَةَ مِنْ بِلادِ الأَنْدَلُسِ فِي رَبِيعٍ الآخِرِ سَنَةَ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.

ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ الحُسَيْنِ البَيْهَقِيُّ[3]، وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَثَلاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِنَيْسَابُورَ فِي جُمَادى الأُولَى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ، وَنُقِلَ إِلَى بَيْهَقَ فَدُفِنَ فِيها.

[٧٩] ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ/أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ[4]، وُلِدَ فِي جُمَادَى الآخِرَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَثَلاثِمِئَةٍ، وَمَاتَ بِبَغْدَادَ فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ.



---

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧/ ٤٥٣.

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ١٥٣.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ١٦٣.

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٨/ ٢٧٠.

البَابُ الحَادِي والعِشْرُونَ

فِي مَعْرِفَةِ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ مِنْ رُوَاةِ الحَدِيثِ، ومَنْ خَلَّطَ مِنْ الثِّقَاتِ

وَفِيهِ فَصْلَانِ:

الفَصْلُ الأَوَّلُ
فِي الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

اعْلَمْ أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ صَنَّفُوا فِي الضُّعَفَاءِ خَاصَّةً، مِنْهُمْ: البُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَالعُقَيْلِيُّ، وَمِنْهُم مَنْ صَنَّفَ فِي الثِّقَاتِ خَاصَّةً كَأَبِي حَاتِمِ بنِ حِبَّانَ.

وَمِنْهُم مَنْ جَمَعَ فِي تَصْنِيفِهِ بَيْنَ الضُّعَفَاءِ وَالثِّقَاتِ مِنْهُمْ، كَالبُخَارِيِّ وابنِ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي تَارِيخَيْهِمَا، وابنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ فِي كِتَابِهِ «الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ».

وَأَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ، ثُمَّ يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ، ثُمَّ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بنُ مَعِينٍ.

وَجُوِّزَ ذَلِكَ صَوْنًا لِلشَّرِيعَةِ مِنَ الخَطَأِ وَالكَذِبِ فِيها، وَكَما جَازَ الجَرْحُ فِي الشُّهُودِ جَازَ فِي الرُّوَاةِ، رُوِيَ أَنَّ أَبَا تُرَابٍ النَّخْشَبِيَّ[1] الزَّاهِدَ سَمِعَ مِنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ،

---

(١) انظر: ترجمته في «تاريخ بغداد» ١٤/٢٦٦، و«صفة الصفوة» ٤/١٧٢، =

فَقَالَ لَهُ: «لَا تُغْتَابُ العُلَماءُ»، فَقَالَ لَهُ: «وَيْحَكَ، هَذَا نَصِيحَةٌ لَيْسَ هَذَا غِيبَةً»[(١)].

رُوِيَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ أَبِي حَاتِمٍ حُدِّثَ وَهُوَ يَقْرَأُ كِتَابَهُ فِي «الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ» عَلَى النَّاسِ: عَنْ يَحْيَى بنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا لَنَطْعَنُ عَلَى أَقْوَامٍ لَعَلَّهُم قَدْ حَطُّوا رِحَالَهُم فِي الجَنَّةِ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ مِئَتَيْ سَنَةٍ»، فَبَكَى عَبْدُ الرَّحْمٰنِ، وارْتَعَدَتْ يَدَاه حَتَى سَقَطَ الكِتَابُ مِنْ يَدِهِ[(٢)].

وَقَدْ أَخْطَأَ جَمَاعَةٌ فِي جَرْحِ أَقْوَامٍ لَا يَعْلَقُ بِهِم الجَرْح، كَجَرْحِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمٰنِ النَّسَائِيِّ لِأَحْمَدَ بنِ صَالِحٍ[(٣)]، وَهُو إِمَامٌ ثِقَةٌ أَخْرَجَ عَنْهُ البُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»[(٤)]، واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الفَصْلُ الثَّانِي

مَن خَلَّطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ

اعْلَم أَنَّ التَّخْلِيطَ إِمَا لِخَرَفٍ أَوْ ذَهَابِ بَصرٍ وَنَحْوِهِ.

وَالحُكْمُ فِيهِم أَنَّهُ يُقْبَلُ حَدِيثُ مَنْ أَخَذَ عَنْهُم قَبْلَ التَّخْلِيطِ، وَلَا يُقْبَلُ حَدِيثُ مَنْ أَخَذَ عَنْهُم بَعْدَهُ، فَمِنْهُم:

= و«نزهة الألباب في الألقاب» ٢/ ٢٥٣.

(١) أخرجه عنه الخطيب في «الكفاية» ص٩٢، وفي «تاريخ بغداد» ١٤/ ٢٦٦.

(٢) أخرجها الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» ٢/ ٢٠١.

(٣) «الضعفاء والمتروكين» ص٢٢.

(٤) انظر: حديث (٧٣٧٥) من «صحيح البخاري».

عَطَاءُ بنُ السَّائِبِ[١]، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ[٢]، وسَعِيدُ بنُ إِيَاسٍ الجُرَيْرِيُّ[٣]، وَسَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ[٤]، قَالَ يَحْيَى بنُ مَعِينٍ: «خَلَطَ سَعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَةَ سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ - يَعْنِي: ومِئَةٍ - وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَأَثْبَتُ النَّاسِ سَمَاعًا عِنْدَهُ عَبْدَةُ بنُ سُلَيْمانَ»[٥].

وَمِنْهُم المَسْعُودِيُّ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ الهُذَلِيُّ[٦]، أَخُو أَبِي العُمَيْسِ عُتْبَةَ المَسْعُودِيِّ، قَالَ يَحيَى بنُ مَعِينٍ: «مَنْ سَمِعَ مِنَ المَسْعُودِيِّ فِي زَمَانِ أَبِي جَعْفَرٍ فَهُو صَحِيحُ السَّمَاعِ، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ فِي أَيَّامِ المَهْدِيِّ فَلَيْسَ سَمَاعُه بِشَيْءٍ»[٧].

رَبِيعَةُ الرَّأْيِ[٨] شَيْخُ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ، قِيلَ إِنَّهُ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ عُمْرِه وَتُرِكَ الاعْتِمَادُ عَلَيْهِ لِذَلِكَ.

صَالِحُ بنُ نَبْهَانَ، مَوْلَى التَّوْأَمَةِ بِنْتِ أُمَيَّةَ بنِ

---

(١) انظر: «الكواكب النيرات» ص٣٢٢.

(٢) انظر: «الكواكب النيرات» ص٣٤٩.

(٣) انظر: «الكواكب النيرات» ص١٧٨.

(٤) انظر: «الكواكب النيرات» ص١٩٣.

(٥) أخرجه عنه ابن عدي في «الكامل» ٤/٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(٦) انظر: «الكواكب النيرات» ص٢٨٢.

(٧) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» ١١/٤٨٤، وانظر: «التقييد» للعراقي ص٤٥٢.

(٨) انظر: «الكواكب النيرات» ص١٦٣.

[٨٠] خَلَفٍ[١]، قَالَ/أَبُو حَاتِمِ بنُ حِبَّانَ: «تَغَيَّرَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةٍ، وَاْخْتَلَطَ حَدِيثُهُ الأَخِيرُ بِحَدِيثِهِ الأَوَّلَ، وَلَمْ يَتَمَيَّزْ فَاسْتَحَقَّ التَّرْكَ»[٢].

حُصَيْنُ بنُ عَبْدِ الرَّحمٰنِ الكُوفِيُّ[٣] ذَكَرَ النَّسَائِيُّ[٤] وَغَيْرُهُ أَنَّهُ اخْتَلَطَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ، وَتُوُفِّيَ بَعْدَ ذَلِكَ بِنَحْوِ سَنَتَيْنِ.

عَبْدُ الرَّزَّاقِ بنُ هَمَّام[٥] ذَكَرَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ[٦]: أَنَّهُ عَمِيَ فِي آخِرِ عُمرِهِ، فَكَانَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ، فَسَمَاعُ مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَما عَمِيَ لَا شَيءَ.

عَارِمٌ أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ[٧]، اخْتَلَطَ بِأَخَرَةَ فَمَا رَوَاهُ البُخَارِيُّ وغَيْرُهُ عَنْهُ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مَأْخُوذٌ عَنْه قَبْلَ اخْتلاطِهِ.

أَبُو قِلَابَةَ عَبْدُ المَلِكِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشِيُّ[٨] اخْتَلَطَ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى بَغْدَادَ.

---

(١) انظر: «الكواكب النيرات» ص٢٥٨.

(٢) «المجروحين» ١٠/٣٦٦.

(٣) انظر: «الكواكب النيرات» ص١٢٦.

(٤) في «الضعفاء والمتروكين» ص٣٠، وانظر: «التقييد» ص٤٥٦، و«الكواكب النيرات» ص١٢٦.

(٥) انظر: «الكواكب النيرات» ص٢٦٦.

(٦) انظر: «تهذيب الكمال» ١٨/٥٧.

(٧) انظر: «التاريخ الكبير» ١/٢٠٨، و«الكواكب النيرات» ص٣٨٢.

(٨) انظر: «الكواكب النيرات» ص٣٠٤.

وَمِنَ المُتَأَخِّرِينَ أَبُو أَحْمَدَ الغِطْرِيفِيُّ الجُرْجَانِيُّ[١]. وَأَبُو طَاهِرٍ حَفِيدُ الإِمَامِ ابنِ خُزَيْمَةَ[٢] اخْتَلَطَا فِي آخِرِ عُمْرِهِمَا.

وَأَبُو بَكْرِ بنُ مَالِكٍ القَطِيعِيُّ[٣]، رَاوِي مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، اخْتَلَّ وَخَرِفَ حَتَّى كَانَ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِمَّا يُقْرَأُ عَلَيْهِ.



(١) انظر: «الكواكب النيرات» ص٤٠٣.

(٢) انظر: «الكواكب النيرات» ص٤١٠.

(٣) انظر: «الكواكب النيرات» ص٩٢.

البَابُ الثَّاني والعِشْرُونَ

فِـي مَعْرِفَةِ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ وَالعُلَماءِ، وَمَعْرِفَةِ المَوَالِـي مِنْهُم

وَهُوَ قِسْمَانِ:

الأَوَّلُ: فِي الطَّبَقَاتِ

وَالطَّبَقَةُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنْ القَوْمِ المُتَشَابِهِينَ، فَأَنَسُ بنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ مَعَ أَكَابِرِها مِنْ طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ، إِذَا نَظَرْنَا إِلَى تَشَابُهِهِمْ فِي أَصْلِ صِفَةِ الصُّحْبَةِ، فَالصَّحَابَةُ بِأَسْرِهِم طَبقَةٌ أُولَى، وَالتَّابِعُونَ طَبَقَةٌ ثَانِيَةٌ، وَأَتْبَاعُ التَّابِعين طَبقَةٌ ثَالِثَةٌ، وَهَلُمَّ جرًّا.

وإِذَا نَظَرْنَا إِلَى تَفَاوُتِ الصَّحَابَةِ فِي سَوَابِقِهِم وَمَرَاتِبِهِم كَانُوا طِبَاقًا مُتَعَدِّدَةً.

القِسْمُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ المَوَالِي مِنَ الرُّوَاةِ وَالعُلَمَاءِ

وَأَوَّلُ مَا يُذْكَرُ المَوَالِي المَنْسُوبِينَ إِلَى القَبَائِلِ بِوَصْفِ الإِطْلَاقِ، لِأَنَّ بَيَانَ مَنْ قِيلَ فِيه قُرَشِيٌّ مِنْ أَجْلِ كَوْنِه مَوْلَى لَهُم مُهِمٌّ.

وَمِنْ أَمْثِلَتِهِ: أَبُو البَخْتَرِيُّ الطَّائِيُّ سَعِيدُ بنُ فَيروزَ

التَّابِعِيُّ[١]، هُوَ مَوْلَى طيّءٍ، وَأَبُو العَالِيَةِ رُفَيْعٌ الرِّيَاحِيُّ التَّمِيمِيُّ التَّابِعِيُّ[٢]، كَانَ مَوْلَى امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي رِيَاحٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ هُرْمُزٍ الأَعْرَجُ الهَاشِمِيُّ[٣] الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وابنِ بُحَيْنَة وَغَيْرِهِما هُوَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ.

وَرُبَّمَا نُسِبَ إِلَى القَبِيلَةِ مَوْلَى مَوْلَاها كَأَبِي الحُبَابِ سَعِيدِ بنِ يَسَارٍ الهَاشِمِيِّ[٤] الرَّاوِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وابنِ عُمَرَ، هُوَ مَوْلَى شُقْرَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ.

واعْلَمْ أَنَّ المَوْلَى يُطْلَقُ عَلَى مَوْلَى العَتَاقَةِ فِي الأَغْلَبِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى وَلَاءِ الإِسْلَام، كَالبُخَارِيِّ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ الجُعْفِيِّ[٥] مَوْلَاهُم، نُسِبَ إِلَى وَلَاءِ الجُعْفِيِّينَ لِأَنَّ جَدَّهُ أَسْلَمَ وَكَانَ مَجُوسِيًّا عَلَى يَدِ اليَمَانِ بنِ أَخْنَسَ الجُعْفِيِّ جَدِّ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ المُسْنَدِيِّ الجُعْفِيِّ أَحَدِ شُيُوخِ البُخَارِيِّ.

وَكَذَلِكَ الحَسَنُ بنُ عِيسَى المَاسَرْجِسيُّ[٦] مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بنِ المُبَارَكِ، إِنَّما/ وَلَاؤُهُ لَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَسْلَمَ ـ وَكَانَ نَصْرَانيًا ـ عَلَى يَدَيْهِ. [٨١]

---

(١) انظر: «التاريخ الكبير» ٣/ ٥٠٦، و«تهذيب الكمال» ١١/ ٣٢.

(٢) انظر: «تهذيب الكمال» ٩/ ٢١٤، و«سير أعلام النبلاء» ٤/ ٢٠٧.

(٣) انظر: «التاريخ الكبير» ٥/ ٣٦٠، و«تهذيب الكمال» ١٧/ ٤٦٧.

(٤) انظر: «تهذيب الكمال» ١١/ ١٢٠، و«تقريب التهذيب» ص٢٤٣.

(٥) انظر: «تاريخ بغداد» ٢/ ٣٢٢، و«الأنساب» ٢/ ١٠٧، و«سير أعلام النبلاء» ١٢/ ٣٩١.

(٦) انظر: «تاريخ بغداد» ٨/ ٢٣٣٢، و«تهذيب الكمال» ٢/ ٢٧١.

وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى وَلَاءِ الحِلْفِ والمُوَالَاةِ كَمَالِكِ بنِ أَنَسٍ[(١)] الإِمَامِ وَنَفَرُهُ أَصْبَحِيُّونَ حِمْيَرِيُّونَ صَلِيبَةً، وَهُمْ مَوالٍ لِتَيْمِ قُرَيشٍ بِالحِلْفِ.

وَقَدْ يُطْلَقُ لِأَجْلِ المُلَازَمَةِ كَمَا قِيلَ فِي مِقْسَمٍ أَنَّهُ مَوْلَى ابنِ عَبَّاسٍ لِمُلَازَمَتِهِ لَهُ، وَاللهُ سندي أَعْلَمُ.

عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ قَدِمْتَ يَا زُهْرِيُّ؟ قُلْتُ مِنْ مَكَّةَ، قَالَ: فَمَنْ خَلَّفْتَ بِها يَسُودُ أَهْلَهَا؟ قُلْتُ: عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: فَمِنَ العَرَبِ أَمْ مِنَ المَوالِي؟ قُلْتُ: مِنَ المَوالِي، قَالَ: وَبِمَ سَادَهُم؟ قُلْتُ: بِالدِّيَانَةِ وَالرِّوَايَةِ، قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الدِّيَانَةِ والرِّوَايَةِ لَيَنْبَغِي أَنْ يَسُودُوا. فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ اليَمَنِ؟ قَالَ: قُلْتُ: طَاوُسُ بنُ كَيْسَانَ، قَالَ: مِنْ العَرَبِ أَمْ مِنَ المَوَالِي؟ قَالَ: قُلْتُ: مِنَ المَوَالِي، قَالَ: وَبِمَ سَادَهُم؟ قُلْتُ: بِمَا سَادَهُم بِهِ عَطَاءٌ، قَالَ: إِنَّهُ لَيَنْبَغِي. فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ مِصْرَ؟ قَالَ: قُلْتُ: يَزِيدُ بنُ أَبِي حَبِيبٍ، قَالَ: فَمِنَ العَرَبِ أَمْ مِنَ المَوَالِي؟ قَالَ: قُلْتُ: مِنَ المَوَالِي. قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ الشَّامِ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَكْحُولٌ. قَالَ: فَمِنَ العَرَبِ أَمْ مِنَ المَوَالِي، قَالَ: قُلْتُ مِنَ المَوَالِي، عَبْدٌ نُوبِيٌّ أَعْتَقَتْه امْرَأَةٌ مِنْ هُذَيلٍ. قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ الجَزِيرَةِ؟ قُلْتُ: مَيْمُونُ بنُ مِهْرَانَ، قَالَ: فَمِنَ العَرَبِ أَمْ

(١) انظر: «التاريخ الكبير» ٧/ ٣١٠، و«تهذيب الكمال» ٢٧/ ٩١.

مِنَ المَوالِي؟ قَالَ: قُلْتُ: مِنَ المَوَالِي. قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ خُرَاسَانَ؟ قُلْتُ: الضَّحَّاكُ بنُ مُزَاحِمٍ، قَالَ: فَمِنَ العَرَبِ أَمْ مِنَ المَوَالِي؟ قَالَ: قُلْتُ: مِنَ المَوَالِي. قَالَ: فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ البَصْرَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: الحَسَنُ بنُ أَبِي الحَسَنِ، قَالَ: فَمِنَ العَرَبِ أَمْ مِنَ المَوَالِي؟ قَالَ: قُلْتُ: مِنَ المَوَالِي. قَالَ: وَيْلَكَ فَمَنْ يَسُودُ أَهْلَ الكُوفَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، قَالَ: فَمِنَ العَرَبِ أَمْ مِنَ المَوَالِي؟ قَالَ: قُلْتُ: مِنَ العَرَبِ. قَالَ: وَيْلَكَ يَا زُهْرِيّ فَرَّجْتَ عَنِّي، وَاللهِ لَتَسُودَنَّ المَوَالِي عَلَى العَرَبِ حَتَّى يُخْطَبَ لَهَا عَلَى المَنَابِرِ، وَالعَرَبُ تَحْتَها. قَالَ: قُلْتُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنَّمَا هُوَ أَمْرُ اللهِ وَدِينُهُ، مَنْ حَفِظَهُ سَادَ، وَمَنْ ضَيَّعَهُ سَقَطَ[١].



---

(١) هذه الحكاية رواها الحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص١٩٨ ـ ١٩٩، وعلّق الذهبي ـ في «سير أعلام النبلاء» ٥/ ٨٥ ـ بقوله: «الحكاية منكرة، والوليد بن محمّد واهٍ، فلعلها تمّت للزهري مع أحد أولاد عبد الملك».

البَابُ الثَّالِثُ والعِشْرُونَ

فِي مَعْرِفَةِ أَوْطَانِ الرُّوَاةِ وَبُلْدَانِهِم

وَذَلِكَ مِمَّا يَحْتَاجُ المُحَدِّثُ إِلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ تَصَرُّفَاتِه، وَمَظِنَّتُهُ كِتَابُ الطَّبَقَاتِ لِمُحَمَّدِ بنِ سَعْدٍ الوَاقِدِيِّ.

واعْلَمْ أَنَّ العَرَبَ إِنَّمَا كَانَتْ تَنْتَسِبُ إِلَى قَبَائِلِها، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلَامُ وَغَلَبَ عَلَيْهِم سُكْنَى القُرَى ظَهَرَ انْتِسَابُهُم إِلَى الأَوْطَانِ كَالعَجَمِ.

وَمَنْ كَانَ من النَّاقِلَةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ، وَأَرَادَ الجَمْعَ بَيْنَهُما فِي الانْتِسَابِ فَلْيَبْدأ بالأَوَّلِ ثُمَّ بِالمُنْتَقَلِ إِلَيْهِ، فيقول فِي النَّاقِلَةِ مِنْ مِصْرَ إِلَى مَكَّةَ مَثَلًا: فُلَانٌ المِصْرِيُّ ثُمَّ المَكِّيُّ.

وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى بَلَدِه جَازَ أَنْ يَنْتَسِبَ إِلَى القَرْيَةِ وَإِلَى البَلْدَةِ وَإِلَى النَّاحِيَةِ الَّتِي/مِنْهَا تِلْكَ البَلْدَةُ أَيْضًا، وَهَا [٨٢] أَنَا أَذْكُر حَدِيثًا أُنَبِّهُ فِيه عَلَى بُلْدَان رُوَاتِهِ:

أنا الشَّيْخُ الإِمَامُ أَمينُ الدِّينِ أَبُو اليُمْنِ عَبْدُ الصَّمدِ بنُ عَبْدِ الوَهَّاب المعروفِ بابنِ عَسَاكِرَ قِرَاءَةً عَلَيْه وَأَنَا أَسْمَعُ بِمَكَّةَ المُشَرَّفَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنا الشَّيْخُ الإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بنُ عَبْدِ الرَّحمٰنِ الشَّهْرَزُورِيُّ المَعْروفُ بابنِ الصَّلَاحِ إِمْلاءً مِنْ لَفْظِه، قَالَ: أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو الفَتْحِ مَنْصورُ بنُ

عَبْدِ المُنْعِم بن أَبِي البَرَكَاتِ ابنِ الإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ الفَضْلِ الفُرَاوِيُّ، بِقراءَتِي عَلَيْهِ بِنَيْسَابورَ، قَالَ: أَنا جَدِّي أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ، قَالَ: أَنَا أبو عُثْمَانَ سَعِيدُ بنُ مُحَمَّدٍ البَحِيرِيُّ، قَالَ: أَنَا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ حَمْدُونَ، قَالَ: أَنَا أَبُو حَاتِمٍ مَكِّيُّ بنُ عَبْدانَ، قَالَ: أَنَا عَبْدُ الرَّحمٰنِ بنُ بِشْرٍ، قَالَ: أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبرَنِي ابنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبرَنِي عَبْدَةُ بنُ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّ وَرَّادًا[1] مَوْلَى المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ المُغِيرَةَ بنَ شُعْبَةَ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ ـ كَتَبَ ذٰلِكَ الكِتَابَ لَهُ وَرَّادٌ[2] ـ إِنّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ يُسَلِّمُ: **«لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ»**[3].

المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ وَوَرَّادٌ[4] وَعَبْدَةُ[5] كُوفِيُّونَ، وابنُ جُرَيْجٍ

---

(١) في الأصل: «روّادًا»، والصواب المثبت كما في مصادر تخريج الحديث ومصادر الترجمة لورّاد كاتب المغيرة.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»، حديث (٨٤٤)، ومسلم في «صحيحه»، حديث (٥٩٣)، من طريق ورّاد به، وأخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»، حديث (٣٢٢٤) عن ابن جريج به، والحديث رواه ابن الصلاح ـ بالسند الذي أخرجه المصنف من طريقه ـ كما في علوم الحديث» ص٤٠٧.

(٤) في الأصل: «داود»، والصواب المثبت.

(٥) في الأصل: «عبد»، والصواب المثبت.

مَكِّيٌّ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ صَنْعَانِيٌّ، وابنُ عَسَاكِرَ وابنُ الصَّلَاحِ شَامِيَّانِ، واللهُ سندي أَعْلَمُ/ [٨٣] (١).



(١) جاء في خاتمة الأصل بخط ناسخه: «والحَمْدُ لِلّهِ عَلَى عَمِيمِ إِحْسَانِه وَفَضْلِه وامْتِنَانِه، وَأَفْضَلُ صَلَواتِه وسَلامِه عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِهِ صَفْوَتِهِ مِن بَرِيَّتِهِ، سَيِّدنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُه، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.
كَتَبَهُ العبدُ الفَقِيرُ إِلَى اللهِ الغَنِيُّ بِهِ عَمَّنْ سِوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ بنُ مُحَمَّدٍ، عَامَلَهُ اللهُ بِخَفِيِّ لُطْفِهِ، وَكَانَ تَمَامُه بِحَمْدِ اللهِ غُرَّةَ شَهْرِ رَمَضَانَ الكَرِيمِ سَنَةَ (١٠٢٣هـ).

الفهارس

فهرس الأحاديث والآثار



فهرس الأعلام

حرف [ب]

حرف [التاء]

حرف [الثاء]

حرف [السين]

حرف [الشين]

حرف [الصاد]

حرف [الضاد]

حرف [الطاء، الظاء]

حرف [العين]

[غ]

[ف]

فهرس الكتب

(الواردة في النص المحقق)

فهرس الأمكنة
(الواردة في النص المحقق)

ثبت المصادر والمراجع

- **آداب الإمام الشافعي ومناقبه**، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **أدب الإملاء والاستملاء**، لعبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي أبو سعد (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- **الإجازة للمعدوم والمجهول**، للخطيب البغدادي، تحقيق: صبحي السامرائي، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، سنة ١٣٨٩هـ.
- **اختلاف الحديث**، لمحمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- **إرشاد في معرفة علماء الحديث**، للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبي يعلى، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
- **الأسامي والكنى**، لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد (ت٣٧٨هـ)، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى.
- **الأسامي والكنى**، للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**، لابن عبد البر، تحقيق: د. عبد الله بن مرحول السوالمة، الطبعة الأولى، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع، الرياض، سنة ١٤٠٥هـ.
- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، ليوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.

- **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. عز الدين علي السيد.
- **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- **أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني**، للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، السيد يوسف.
- **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني (ت٥٨٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الطبعة الثانية، ١٣٥٩هـ.
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى**، لعلي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، الطبعة الأولى.
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة، ١٣٧٩هـ/ ١٩٧٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: السيد أحمد صقر.
- **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي (ت٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن المعلي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذمّ**، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحيّ (ت٩٠٩هـ)، تحقيق: الدكتورة روحية عبد الرحمٰن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**، للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونيسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

- **البحر الزخار**، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلّاد المعروف بالبزّار (ت٢٩٢هـ)، **تحقيق**: محفوظ الرحمٰن زين الله وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (بدأت ١٩٨٨م وانتهت ٢٠٠٩م).
- **البحر المحيط في أصول الفقه**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **البداية والنهاية**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، **تحقيق**: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، لابن الملقّن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي الشافعيّ المصريّ (ت٨٠٤هـ)، **تحقيق**: مصطفى أبي الغيط وآخرين، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.
- **برنامج التجيبي**، للقاسم بن يوسف بن محمد التجيبيّ (ت٧٣٠هـ)، **تحقيق**: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م.
- **برنامج الوادي آشي**، لأبي عبد الله محمد بن جابر الوادي آشي الأندلسي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي، أثينا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لكمال الدين ابن العديم عمر بن أحمد العقيلي (ت٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر.
- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.
- **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، ليحيى بن معين أبي زكريا، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، **تحقيق**: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- **التاريخ الكبير**، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

- **تاريخ بغداد**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ.
- **تاريخ خليفة بن خياط**، لخليفة بن خياط الليثي العصفري أبي عمر، دار القلم، مؤسسة الرسالة، دمشق، بيروت، ١٣٩٧هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.
- **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل**، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.
- **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن سليمان بن زبر الربعي، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد.
- **التبصرة والتذكرة**، للعراقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المكتبة العلمية، بيروت، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد علي النجار.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
- **تذكرة الحفاظ**، لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.
- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد سالم هاشم.
- **التقريب**، للنووي، مع شرحه التدريب للسيوطي، تقدم.
- **تقريب التهذيب**، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عوامة.
- **التقصي لحديث الموطأ وشيوخ مالك (التجريد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)**، لابن عبد البر، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.
- **تقييد العلم**، للخطيب البغدادي، دار إحياء السُّنَّة النبوية، تحقيق: يوسف العش.
- **تقييد المهمل وتمييز المشكل (شيوخ البخاري المهملون)**، لأبي علي الحسين بن محمد أحمد الغساني الجياني، تحقيق: الأستاذ محمد أبي الفضل، وزارة الأوقاف، المملكة المغربية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- **التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد،** لأبي بكر بن نقطة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،** للحافظ زين الدين عبد الرحمٰن بن الحسين العراقي، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان.
- **تكملة الإكمال،** لمحمد بن عبد الغني البغدادي أبي بكر، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبد القيوم عبد ربّ النبي.
- **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير،** لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٩٩٧م، الطبعة الأولى.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد،** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.
- **التمييز،** لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبي الحسين، مكتبة الكوثر، السعودية، ١٤١٠هـ، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة،** لنور الدين علي بن محمد، ابن عرّاق الكناني (ت٩٦٣هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- **تهذيب التهذيب،** لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دائرة المعارف النظامية، طبعة أولى، ١٣٢٦هـ، الهند.
- **تهذيب الكمال،** ليوسف بن الزكي عبد الرحمٰن أبي الحجاج المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- **تهذيب الأسماء واللغات،** لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **تهذيب اللغة،** لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

- **تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام**، لعلي بن هبة الله بن جعفر بن علي بن ماكولا أبي نصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: سيد كسروي حسن.
- **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**، تأليف الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر؛ المكتبة المكية، المكتبة البغدادية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، لابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.
- **الثقات**، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، دار الفكر، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.
- **الجامع في الحديث**، لأبي محمد عبد الله بن وهب المصري القرشي (ت١٩٧هـ)، تحقيق: د. مصطفى حسن حسين، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
- **الجامع**، لمعمر بن راشد: منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق.
- **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- **الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل**، للترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **جامع بيان العلم وفضله**، لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، تحقيق: فواز زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبي بكر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ، تحقيق: أ. د. محمود الطحان.
- **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، لأبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصرية.

- **الجرح والتعديل**، لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبي محمد الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م، الطبعة الأولى.
- **جزء في علوم الحديث**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان ـ الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **الحاوي الكبير**، لأبي الحسن علي بن محمد البصري البغدادي الماوردي (ت٤٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت.
- **الحث على حفظ العلم وذكر كبار الحفاظ**، لجمال الدين أبي الفرج بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة الرابعة.
- **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الأحكام**، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٣٨٥هـ، تحقيق: محمد سيد جاد الحق.
- **ذكر أخبار أصبهان**، لأبي نعيم الأصبهاني، الدار العلمية بالهند، ١٤٠٥هـ.
- **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**، لأبي الطيب المكي الحسني الفاسي (ت٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **الرحلة في طلب الحديث**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.
- **الرهن الصغير**، للإمام الشافعي، مطبوع مع «الأم»، تصحيح محمد زهري النجار، شركة الطباعة الفنية، مصر، ١٣٨١هـ.
- **الرواة من الإخوة والأخوات**، للإمامين علي بن المديني وأبي داود السجستاني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، بتحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة.

- **روضة العقلاء ونزهة الفضلاء**، لمحمد بن حبّان البستيّ (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام**، تصنيف جاسم الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- **الروض الداني (المعجم الصغير)**، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، المكتب الإسلامي، دار عمار ـ بيروت، عمان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير.
- **سؤالات أبي عبيد الآجري**، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد علي قاسم العمري.
- **سؤالات مسعود السجزي للحاكم**، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوريّ (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- **السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد**، للخطيب البغدادي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني.
- **سنن ابن ماجه**، لمحمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- **سنن أبي داود**، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
- **سنن الدارمي**، لعبد الله بن عبد الرحمٰن أبي محمد الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي.
- **السنن الكبرى**، لأبي بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.

- **السنن الكبرى**، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **سير أعلام النبلاء**، لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبي عبد الله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، الطبعة التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لعبد الحي بن أحمد، ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- **شرح التبصرة والتذكرة**، للحافظ العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر الفحل، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- **شرح السُّنَّة**، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
- **شرح علل الترمذي**، لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- **شرف أصحاب الحديث**، لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبي بكر، دار إحياء السُّنَّة النبوية، أنقرة، تحقيق: د. محمد سعيد خطي أوغلي.
- **صحيح ابن حبان البستي** (ت٣٥٤هـ)، بترتيب: ابن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، المسمّى: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، الطبعة الثانية.
- **صحيح ابن خزيمة**، لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبي بكر السلمي النيسابوري، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- **صفة الصفوة**، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزيّ (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢١هـ.
- **الصلة**، لابن بشكوال، مطابع سجل العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، سنة ١٣٦٦هـ.

- **الضعفاء الصغير**، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- **الضعفاء والمتروكين**، لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**، لأحمد بن هارون البرديجي أبي بكر، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبده علي كوشك.
- **طبقات الحنابلة**، لمحمد بن أبي يعلى أبي الحسين، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد حامد الفقي.
- **طبقات الشافعية**، لابن هداية الله، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧١م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو.
- **الطبقات الكبرى**، لمحمد بن سعد بن منيع أبي عبد الله البصري الزهري، دار صادر، بيروت.
- **طرق حديث من كذب علي متعمدًا**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٣٦٠هـ)، تحقيق: علي حسن عبد الحميد وهشام إسماعيل السقا، المكتب الإسلامي، دار عمار، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- **العبر في خبر من غبر**، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **العروس المجلية في أسانيد الحديث المسلسل بالأولية**، للحافظ صفي الدين محمد بن أحمد البخاري الأثري، تخريج العلامة محمد مرتضى الزبيدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت ـ لبنان، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، بتحقيق: الشيخ الفاضل محمد بن ناصر العجمي.
- **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، لتقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكّيّ (ت٨٣٢هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

- **العلل**، لأبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس التميمي، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: د. سعد بن عبد الله الحميد، ود. خالد بن عبد الرحمٰن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- **العلل**، لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م، الطبعة الثانية، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- **العلل الصغير للترمذي** (ملحق بآخر الجامع له، تقدم).
- **العلل الكبير**، للترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لعبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: خليل الميس.
- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، لعلي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبي الحسن الدارقطني البغدادي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي.
- **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد بن حنبل، رواية المروذيّ وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **علوم الحديث، معرفة أنواع علوم الحديث**، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، تحقيق: نور الدين عتر.
- **عمل اليوم والليلة**، لأحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
- **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**، لخلف بن عبد الملك بن بشكوال أبي القاسم، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين.
- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، لابن رجب الحنبلي: زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.
- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ود. محمد آل فهيد، دار المنهاج، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.

- **الفصل للوصل المدرج في النقل**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **فضائل الصحابة**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: د. وحي الله عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- **فواتح الرحموت بشرح مسلَّم الثبوت**، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، مطبوع مع «المستصفى» بمطبعة بولاق، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.
- **قرة العينين برفع اليدين في الصلاة**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: أحمد الشريف، دار الأرقم، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **قواطع الأدلة في الأصول**، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني (ت٤٨٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي.
- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، لمحمد بن أحمد أبي عبد الله الذهبي الدمشقي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عوامة.
- **الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرَّد (ت٢٨٥هـ)، طبعة المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٥هـ.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
- **الكشف والبيان**، للثعلبي، تحقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م.
- **الكفاية في علم الرواية**، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد الحافظ التيجاني، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ومكتبة المثنى ببغداد، الطبعة الثانية.
- **الكنى والأسماء**، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر الفريابي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
- **الكنى والأسماء**، لمسلم بن حجاج بن مسلم القشيري أبي الحسين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

- **الكواكب النيرات**، لمحمد بن أحمد بن يوسف أبي البركات الذهبي الشافعي، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠١هـ، الكتاب الخامس عشر لمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي.
- **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**، لمحمد بن محمد أبي الفضل تقي الدين ابن فهد المكي (ت٨٧١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **اللباب في تهذيب الأنساب**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد السيباني الجزري، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **لسان العرب**، لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- **لسان الميزان**، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، الطبعة الثالثة، تحقيق: دائرة المعرف النظامية ـ الهند.
- **المؤتلف والمختلف**، لعبد الغني بن سعيد، الطبعة الأولى، الهند ١٣٢٧هـ.
- **المؤتلف والمختلف**، للدارقطني، تحقيق: د. موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- **ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس**، لمحمد بن مخلد المروزي، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عواد الخلف.
- **المتفق والمفترق**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد صادق آيدن، دار القادري، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- **السنن (المجتبى)**، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمٰن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة.
- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، للإمام محمد بن حبان ابن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- **محاسن الاصطلاح**، للبلقيني (مع كتاب ابن الصلاح)، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمٰن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، مصر، ١٩٨٩م.
- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للحسن بن عبد الرحمٰن الرامهرمزي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ، الطبعة الثالثة، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب.

- **المختلطين**، للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل ابن الأمير سيف الدين كيكلدي بن عبد الله العلائي، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد.
- **المخزون في علم الحديث**، للحافظ العلامة أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي، الدار العلمية، دلهي ـ الهند، ١٤٠٨هـ الطبعة الأولى، تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق السلفي.
- **المدخل إلى السنن الكبرى**، لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبي بكر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي.
- **المدخل إلى كتاب الإكليل**، لمحمد بن عبد الله بن حمدويه أبي عبد الله الحاكم، دار الدعوة، الإسكندرية، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد.
- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، لأبي محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت٧٦٨هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- **مسائل الإمام أحمد**، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- **المستدرك على الصحيحين**، لمحمد بن عبد الله أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، الطبعة الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- **المستصفى في علم الأصول**، لمحمد بن محمد الغزالي أبي حامد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.
- **مستفاد الرحلة والاغتراب**، للقاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت٧٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، الطبعة الأولى ١٩٧٥م.
- **مسند أبي داود**، سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

- **مسند البزار = البحر الزخار.**
- **مسند الحميدي**، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميديّ (ت٢١٩هـ)، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، القاهرة.
- **مسند الدارمي = سنن الدارمي.**
- **مسند السراج**، لمحمد بن إسحاق بن إبراهيم السراج الثقفي النيسابوري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد ـ باكستان، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: إرشاد الحق الأثري.
- **مسند الشافعي**، لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي القرشي (ت٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- **مشتبه أسامي المحدثين = المعجم في مشتبه أسامي المحدثين.**
- **المشتبه في الرجال**، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦٢م.
- **المصنف في الأحاديث والآثار**، لأبي بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- **المصنف**، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي.
- **معالم السنن**، للخطابي، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة السُّنَّة المحمدية، ١٣٦٧هـ.
- **المعجم الأوسط**، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، دار الحرمين، القاهرة، تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.
- **معجم البلدان**، لياقوت بن عبد الله الحموي أبي عبد الله، دار الفكر، بيروت.
- **معجم الشيوخ الكبير**، للذهبي، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ١٤٠٨هـ.
- **المعجم الكبير**، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، مكتبة الزهراء، الموصل، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م، الطبعة الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

• **المعجم المختص بالمحدثين**، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

• **المعجم في مشتبه أسامي المحدثين**، لعبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهروي أبي الفضل، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١١هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: نظر محمد الفاريابي.

• **معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ**، ليحيى بن عبد الوهاب بن منده أبي زكريا، المدينة للتوزيع، بيروت، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

• **معرفة السنن والآثار**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ودار قتيبة، دمشق، وغيرهما، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

• **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، ١٩٩٨م.

• **معرفة علوم الحديث**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، الطبعة الثانية، تحقيق: السيد معظم حسين.

• **المعرفة والتاريخ**، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: د. أكرم العمري، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

• **المغازي**، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن واقد الواقدي (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جوتس، دار الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ.

• **المقتنى في سرد الكنى**، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

• **المقدمة ذات النقاب في الألقاب**، للذهبي، تحقيق: عواد الخلف، مطبوع مع **أسماء من عاش** للذهبي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.

• **المقنع في علوم الحديث**، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، دار فواز للنشر، السعودية، ١٤١٣هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع.

- **ملء العيبة بما جُمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطَيبة**، لمحمد بن عمر بن محمد، أبي عبد الله، محب الدين ابن رُشيد الفهري السبتي (ت٧٢١هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨ م.
- **مناقب الإمام الشافعي**، للبيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى، دار النصر للطباعة، ١٣١٩هـ.
- **المنتخب في علوم الحديث**، لابن التركماني (ت٧٥٠هـ)، تحقيق: عواد الخلف، دار البشائر الإسلامية، بيروت ٢٠٠٨م.
- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لتقي الدين أبي إسحاق إبراهيم ابن محمد الصيرفيني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٤هـ، تحقيق: خالد حيدر.
- **المنفردات والوحدان**، لمسلم بن الحجاج بن مسلم أبي الحسين النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري.
- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للنووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.
- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، ليوسف بن تغري بردي الحنفي (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- **الموضوعات**، لجمال الدين عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان، نشر محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ ـ ١٣٨٨هـ.
- **موطأ الإمام مالك**، لمالك بن أنس أبي عبد الله الأصبحي، دار إحياء التراث العربي، مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.
- **ناسخ الحديث ومنسوخه**، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار، الزرقاء، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

- **نزهة الألباب في الألقاب**، لابن حجر العسقلاني، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد العزيز محمد ابن صالح السديري.
- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، للحافظ ابن حجر العسقلاني، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لأبي السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ.
- **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، لأحمد بابا التنبكتي (ت١٠٣٦هـ)، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ـ ليبيا، الطبعة الأولى ١٩٨٩م.
- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.
- **الوجيز في ذكر المجاز والمجيز**، لأبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفيّ الأَصبهانيّ (ت٥٧٦هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلّكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- **الوفيات**، لمحمد بن رافع السلامي أبي المعالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

النص المحقق

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

al-Mulakhkhas fī Ma‘rifati ‘Ilm al- Ḥadīth

lil-’Imām al-Muḥaddith Raḍī al-Dīn ’aby ’Isḥāq ’Ibrāhīm ibn Muḥammad ibn ’Ibrāhīm al-Ṭṭabarī al-Makkī

(636 A.H. - 722 A.H.)

Edited by

Dr. Awad Alkhalaf

Associate Professor of Hadith & Its Sciences ,

Head, Department of Foundations of Religion,

University of Sharjah

First Edition

2012

ISBN 978-9948-16-725-9





Alunwan *Printing, Publishing and Distribution L.L.C.*

Beirut - Lebanon p.o.box : 14/6719

Tel : 00961-71 24 24 27

Email: *info@alunwan.net*

Web site: *www.alunwan.net*

al-Mulakhkhas fī Ma'rifati 'Ilm al- Ḥadīth